



قضايا التخطيط والتنمية في مصر  
رقم ( ٣٢ )

إمكانية وحدود مساهمة ضريبة على الدخل الزراعي  
في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة  
للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي

يوليو

١٩٨٦

( بسم الله الرحمن الرحيم )

مقدمة :-

إن احدي الركائز الاساسية التي تحكم الاعداد للخطة الخمسية المقبلة ٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١ هي ( مبدأ الاعتماد علي الذات ) ، فلقد ساهمت التطورات الخارجية التي شهدتها البلاد في الفترة الاخيرة في تعميق الشعور لدي الجميع بأن السبيل السليم لاحداث تنمية اقتصادية مستقلة قادرة بدورها علي تعميق الاستقلال الاجتماعي والسياسي ، هو الاعتماد علي النفس بالدرجة الاولى .

وتحقيق الاعتماد علي الذات يتطلب بدوره تحقيق اهداف استراتيجية مثل زيادة الانتاج وزيادة الصادرات وترشيد الاستهلاك .

ولاشك أن تحقيق هذه الاهداف يعتمد بالدرجة الاولى علي تنمية القطاعات السلعية من ناحية وتعبئة جزء من امكانيات هذه القطاعات بغية اعادة استثماره من اجل مزيد من زيادة الانتاج من ناحية اخري . وقطاع الزراعة مازال يحتل اهمية كبيرة بين هذه القطاعات .

إن تنمية وتعبئة القطاعات السلعية - ومنها قطاع الزراعة - في سبيل احداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتم في المقام الاول عن طريق التدخل المباشر في العملية الانتاجية مثل زيادة الاستثمارات او تطوير ادوات الانتاج ، الا انه مما لاشك فيه ان التدخل غير المباشر عن طريق السياسات المالية والنقدية له الاثر الفعال في هذا المجال .

وتعتبر الموازنة العامة الاداة الرئيسية للدولة سواء اذا حاولت التدخل المباشر او غير المباشر في النشاط الاقتصادي ، اذ عن طريق الموازنة العامة للدولة يمكن التأثير في معدل نمو الدخل القومي ، فبواسطة الادوات المالية ممثلة في النفقات العامة والضرائب يمكن التأثير في حجم الدخل القومي المتحقق ، وذلك عن طريق بعض السياسات مثل الانفاق الاستثماري او الدعم الاقتصادي للمشروعات .

ونظرا لهذا الدور المتنامي للموازنة العامة للدولة في النشاط الاقتصادي ، فقد أصبحت قضية عجز الموازنة العامة من القضايا الرئيسية المطروحة الان في سبيل المحاولات المبذولة لاصلاح السار الاقتصادي .

وذلك يرجع الي عوامل متعددة منها التدهور الشديد والمفاجئي فسي اسعار البترول وكذلك انخفاض الحصيللة من السياحة وقناة السويس بالاضافة الي انخفاض تحويلات المصريين بالخارج .

كما أن لمشكلة استمرار تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة الاثر المباشر علي هيكل توزيع الدخل حيث انه يؤدي الي الارتفاع المستمر فسي الاسعار وهذا له الاثر السلبي علي اصحاب الدخل الدنيا .

وقضية هذه الدراسة هي: كيف السبيل الي زيادة مساهمة قطاع الزراعة في تمويل الموازنة العامة للدولة بحيث تستطيع ان تلعب دورا اكثير ايجابية في مجال مواجهة العجز الحادث في الموازنة ، وفي نفس الوقت تتمكن الدولة عن طريق سياسات معينة استخدام جزء من هذه المساهمة في احداث توزيعات دخلية من شأنها اصلاح الهيكل الحالي لتوزيع الدخل ، باعتبارهما من المشاكل الملحة والمطروحة في هذه الآونة قيد البحث .

وفي هذا المجال يمكن للسياسة الضريبية في قطاع الزراعة ان تلعب دورا رئيسيا . ونظرا لان السياسة الضريبية الحالية قاصرة عن القيام بمثل هذا الدور ، فإن هذه الدراسة تطرح إقتراحا محددنا ينصرف الي فرض ضريبة مناسبة علي الدخل الزراعي ومناقشة الجوانب المختلفة الخاصة بهذا الاقتراح لبيان مدي جدوي هذا المقترح .

وتعتمد الدراسة علي إتباع الاسلوب الاحصائي في معظم الاحوال والاسلوب الوصفي في احيان اخري لدراسة بعض المتغيرات الاقتصادية المتصلة بموضوع الدراسة وخاصة فيما يتصل بالضرائب والدخل الزراعي وذلك لعقد بعض المقارنات التي يمكن عن طريقها التوصل الي سلبيات وإيجابيات السياسة الضريبية الزراعية في مجال المشكلة موضوع

البحث ومنها يمكن الوصول الي محاولة محددة لرسم سياسة ضريبية تحقق الهدف المرجو منها .

ولقد اعتمدت الدراسة في هذا المجال علي اصدارات الجهات والوزارات المعنية والبيانات المنشورة وغير المنشورة سواء لهـذه الجهات او للمراكز البحثية المختصة ، وكذلك علي الدرا التي قدمت الي المؤتمرات العالمية في السنوات الاخيرة ، بالاضافة الي المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين والخبراء كل في مجاله .

ولكن بالرغم من ان البحث ينصب بصفة اساسية علي السياسة الضريبية في قطاع الزراعة ، إلا انه من الضروري ان نتعرض في بداية الدراسة بإيجاز الي شكل وحجم العجز في الموازنة العامة للدولة وهيكل توزيع الدخل القومي بصفتهما مشكلتي البحث .

ولذلك فإن هذه الدراسة تنقسم الي ثلاثة فصول عدا المقدمة والملخص . يتناول الفصل الاول منها بعض الجوانب الخاصة بالعجز في الموازنة العامة للدولة وإختلال هيكل توزيع الدخل القومي بالقدر الذي يمكننا من بيان مدي هاتين المشكلتين ، ثم نتناول مدي مفاصلة السياسة الضريبية الحالية - بإعتبار أن الضريبة الزراعية جزء منها يتأثر بها ويؤثر فيها - في خدمة هدف خفض حجم هذا العجز وتحسين توزيع الدخل القومي .

أما الفصل الثاني فيتناول دور السياسة الضريبية في قطاع الزراعة بصفة خاصة في محاولة مجابهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة ومحاولة إصلاح هيكل توزيع الدخل الزراعي .

وفي الفصل الثالث يتم عرض إقتراح محدد لإصلاح السياسة الضريبية في قطاع الزراعة مع إبراز جدوي هذا الإقتراح للمساهمة في إصلاح العجز في الموازنة العامة للدولة وإعادة توزيع الدخل الزراعي .

وقد قام بإعداد هذه الدراسة الدكتور/ عبد الفتاح محمد حسين الخبير بالمعهد وساعده السيد / حسين طه الفقير الباحث بالمعهد

والمهندس / محمود موسى الفراجي بوزارة التخطيط في اعداد البيانات  
اللازمة للدراسة .

وإذ نتشرف بتقديم هذه الدراسة كجزء من البرنامج البحثي  
للمعهد لعام ١٩٨٧/٨٥ - نرجو ان تكون أسهاماً في هذا الموضوع الهام  
بما يساعد في بناء السياسات واتخاذ القرارات .

مدير المعهد  
٥٧٦

أستاذ دكتور / رجاء عبد الرسول حسن

المحتويات

رقم الصفحة		
١	دور السياسة الضريبية الحالية في محاولة تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وإعادة توزيع الدخل القومي .....	الفصل الأول
٢	تطور العجز في الموازنة العامة للدولة .....	١٠١
٦	هيكل توزيع الدخل القومي .....	٢٠١
١٢	مدي مساهمة السياسة الضريبية الحالية في تمويل الموازنة العامة للدولة وإعادة توزيع الدخل القومي .....	٢٠١
١٩	دور السياسة الضريبية في قطاع الزراعة في تمويل الموازنة العامة للدولة وإعادة توزيع الدخل الزراعي .....	الفصل الثاني
١٩	مدي مساهمة الضريبة الزراعية في تمويل الموازنة العامة للدولة .....	١٠٢
٢٠	تطور حصيلة الضريبة من قطاع الزراعة .....	١٠١٠٢
٢٠	أولا :- الضرائب بالمشباشرة	
٢٣	ثانيا :- الضرائب غير المباشرة	
٢٣	الجانب التمويلي لسياسة الإنفاق العام في قطاع الزراعة .....	٢٠١٠٢
٢٩	مدي ملائمة الضريبة الزراعية للمساهمة في محاولة إصلاح هيكل توزيع الدخل الزراعي .....	٢٠٢
٢٩	هيكل توزيع الدخل الزراعي .....	١٠٢٠٢
٤٤	أثر الضريبة الزراعية علي توزيع الدخل الزراعي	٢٠٢٠٢
٤٧	الجانب التوزيعي لسياسة الإنفاق العام في قطاع الزراعة .....	٢٠٢٠٢
٤٩	سياسة مقترحة للضريبة الزراعية ودورها في علاج مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة وإصلاح هيكل توزيع الدخل الزراعي .....	الفصل الثالث

رقم الصفحة	تابع المحتويات	
٤٩	..... معالم السياسة الضريبية المقترحة	١٠٢
٥٤	..... حساب تقديري لهيكل توزيع الدخل الزراعي	٢٠٢
٦٦	..... حساب تقديري للحصيلة الإجمالية للضريبة المقترحة	٣٠٢
٧٢		الملخص والتوصيات
٨٢		المراجع

فهرس الجداول

رقم الصفحة	رقم الجدول
٢	١ - ١
٢	٢ - ١
٥	٣ - ١
٨	٤ - ١
١٠	٥ - ١
١٢	٦ - ١
١٣	٧ - ١
١٤	٨ - ١
١٦	٩ - ١
٢١	١ - ٢
٢٢	٢ - ٢
٢٥	٣ - ٢
٢٧	٤ - ٢
٢٩	٥ - ٢
٣١	٦ - ٢



تابع فهرس الجداول

رقم الصفحة

٢٤	تطور الوزن النسبي للإستثمارات العامة والخاصة في قطاع الزراعة والري في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥/٨٤ .	٧ - ٢
٢٦	تطور أهم بنود الدعم المقدم لقطاع الزراعة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨٢ .	٨ - ٢
٢٨	تطور مساهمة حصيلة الضرائب المباشرة في تغطية الانفاق العام والخاص بالإستثمارات وأهم بنود الدعم في قطاع الزراعة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨٢ .	٩ - ٢
٤٠	توزيع الدخل الزراعي بين الأجور وعوائد حقوق التملك في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥/٨٤ .	١٠ - ٢
٤٢	توزيع عوائد حقوق التملك في قطاع الزراعة بين صافي الربح والإيجار في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ .	١١ - ٢
٥٧	توزيع فرضي للحيازة الزراعية في عام ١٩٦١ .	١ - ٢
٥٩	توزيع تقديري للدخل الزراعي في عام ١٩٨٥/٨٤ .	٢ - ٢
٦١	متوسط تكلفة وإنتاجية الفدان من القطن في حالة الخدمة الآلية وفي حالة الخدمة اليدوية لعام ١٩٦٩ .	٢ - ٢
٦٢	توزيع المساحة المزروعة فاكهة حسب حجم الحيازة عام ١٩٦١ .	٤ - ٢
٦٤	تطور انصبه مساحة المحاصيل الحقلية ومساحة الفاكهة من المساحة المحصولية في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٢ .	٥ - ٢
٦٧	أسعار الشرائح المختلفة للضريبة العامة علي الأيراد .	٦ - ٢
٦٨	الحصيلة الإحتمالية للضريبة المقترحة علي الدخل الزراعي .	٧ - ٢
٧٠	التوزيع النسبي للأعباء الضريبية في ظل السياسة الضريبية المقترحة .	٨ - ٢

## الفصل الأول

### دور السياسة الضريبية الحالية في محاولة تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة واعادة توزيع الدخل القومي

ان اهمية الموازنة العامة للدولة في مجال التنمية الاقتصادية تنبع من خلال ان جزءا كبيرا من الدخل القومي يتم تعبئته والتصرف فيه عن طريق الموازنة العامة ، وهذا الجزء يتوقف حجم وطريقة التصرف فيه بصفة عامة علي شكل السياسة الاقتصادية للدولة ، وبصفة خاصة علي السياسات المتبعة بشأن اعداد الموازنة العامة للدولة . ولقد بلغ متوسط نصيب الانفاق العام خلال الموازنة من الدخل القومي حوالي ٥٩٪ في الستينات وحوالي ٥٠٪ في السبعينات ، ثم ارتفع هذا المتوسط في النصف الاول من الثمانينات حتي وصل الي حوالي ٦٠٪ . ولقد بلغ نصيب الانفاق الاستثماري من الانفاق العام في نفس الفترة حوالي ٢٢٪ ، ١٨٪ ثم ارتفع الي ٢٦٪ ، بينما بلغ نصيب الانفاق الجاري ٦٨٪ ، ٨٢٪ ، ٦٤٪ في المتوسط (١).

ولذلك فان هناك علاقة وثيقة بين سياسات الموازنة العامة للدولة وبين هيكل توزيع الدخل القومي . فبعد مرحلة انتاج الدخل القومي وتوزيعه الابتدائي بين المشاركين في انتاجه سواء قطاعات اقتصادية او افراد ، يتم عن طريق الموازنة العامة للدولة اعادة توزيع هذا الدخل سواء بين القطاعات او بين فئات المجتمع المختلفة ، وذلك عن طريق السياسة المالية بما تتضمنه من سياسات مثل السياسة الضريبية والسياسة الاستثمارية وسياسة الدعم . ولاشك ان لهذه السياسات الاثر الكبير في شكل وحجم فائض او عجز الموازنة العامة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخري فان لاسلوب تغطية هذا العجز الاثر الكبير ايضا علي شكل توزيع الدخل ، فمثلا اذا ماتم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق اصدار البنكنوت فان ذلك سيكون من اثاره ارتفاع الاسعار ومايصاحبه من ضغوط تضخمية تصيب في المقام الاول ذوي الدخل الدنيا .

(١) المصاحف - الأرقام الخاصة بالستينات والسبعينات من :

Abdel-Fattah Hussein, Die Steuerpolitik in der Landwirtschaft zur Erhöhung der Akkumulation und als Mittel der Umverteilung des Agareinkommens in Entwicklungeslandern am Beispiel Aggyptens, Dissertation, Hfo, Berlin, 1984, P. 28.

والارقام الخاصة بالثمانينات محسوبة من :

IMF, Arab Republic of Egypt-Recent Economic Developments, Document of International Monetary Fund, SM/٤4/136 Confidential Information, 1984, P. 110.

والبنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - المجلد السابع والثلاثون - العدد الاول ١٩٨٤ ص ٢٩ .

وفي هذا الجزء تتم محاولة القاء الضوء علي العلاقة المتبادلة بين شكل توزيع الدخل القومي بصفته المصدر الوحيد للموارد المحلية للموازنة العامة للدولة وحجم وطبيعة العجز في هذه الموازنة باعتباره من اهم القضايا الاقتصادية الراهنة وفي نفس الوقت محاولة اظهار طبيعة الدور التي تقوم به السياسة الضريبية الحالية في تعبئة جزء من الدخل القومي وبالتالي محاولة الاقلال من حجم العجز في الموازنة العامة للدولة .

### ١ - تطور العجز في الموازنة العامة للدولة

امام التزايد المستمر للنفقات العامة عن الايرادات العامة تزايد حجم العجز في الموازنة العامة للدولة وذلك ما يستوضح من الجدول التالي .

جدول (١-١) تطور العجز الاجمالي للموازنة العامة للدولة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٢

( مليون جنيه )

السنوات	اجمالي الايرادات العامة	اجمالي الانفاق العام	العجز الاجمالي	نسبة تغطية الايرادات للنفقات %
١٩٧٤	١٣٥٨	٢٢٢٨	٨٧٠	٦١
١٩٧٥	١٧٩٩	٢٢٦٢	١٤٦٣	٥٥
١٩٧٦	٢٢٧٩	٢٦٥٠	١٢٤١	٦٢
١٩٧٧	٢٠٩٢	٤٤٩٣	١٤٠١	٦٩
١٩٧٨	٢٥٥٧	٥٩٩٥	٢٤٣٨	٥٩
١٩٧٩	٢٦٨٤	٦٨٢٧	٢١٤٣	٥٤
١٩٨١/٨٠	٧٢٧٥	٩٩٨٣	٢٧٠٨	٧٣
١٩٨٢/٨١	٨٢٣٢	١٢٢٧٢	٤٠٣٩	٦٧
١٩٨٣/٨٢	٩٠٥٩	١٣٢٨٨	٤٣٢٩	٦٨
١٩٨٤/٨٣	١٠٢٣٧	١٥٨١٥	٥٥٧٨	٦٥

المصدر :- للسنوات حتي ١٩٧٩ .  
World Bank, A.R. Egypt Issues of trade Strategy and Investment Planning, Rep. No. 3136 EGP January 1983.

والسنوات حتي ١٩٨٤/٨٢ .

IMF, Arab Republic of Egypt-Recent Economic Developments, Op.

وماخوذة عن : د. محمد محمد البنا - العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية في في اطار ادارة الدين العام الداخلي - المؤتمر العلمي السنوي العاشر للاقتصاديين المصريين - ١٩٨٥ ص ٩ .

ان الجدول السابق ليوضح القصور المستمر للايرادات العامة في مقابلة النفقات العامة حيث تراوحت نسبة مقابلة الايرادات للنفقات بين ٥٥٪ في عام ١٩٧٥ ، ٧٣٪ في عام ١٩٨١/٨٠ . ولقد بلغ متوسط مقابلة الايرادات للنفقات العامة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٣ حوالي ٦٣٪ سنويا .

ان هذا يوضح مدي خطورة العجز في الموازنة العامة والذي ازداد سنويا باستمرار بحيث بلغ ٦٤٪ في عام ١٩٨٤/٨٣ اذا ما قورن بنظيرة في عام ١٩٧٤ ، اي ان المعدل السنوي لتزايد العجز في هذه الفترة بلغ ٥٤٪ في المتوسط . ان هذه المشكلة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة تبدو اكثر تعقيدا ، حيث ادي اغراق السوق العالمي بانتاج البترول الي انخفاض اسعار صادرات البترول المصري بالاضافة الي خفض معدلات الانتاج مما يؤثر علي حصيلة ايرادات الدولة من تصدير البترول . كما ان هذا الانخفاض في اسعار البترول والذي صاحبه محاولات بعض الدول المنتجة للبترول للحد من انتاجها بالاضافة الي الظروف الناتجة عن حرب الخليج ، ادي كل ذلك الي انخفاض عوائد قناة السويس . كل ذلك بالاضافة الي عوامل اخري ادي الي تفاقم مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة ، واذا ما استمرت هذه الظروف في المستقبل فان هذه المشكلة سوف تزداد تعقيدا اذا لم تتخذ اجراءات مناسبة للتخفيف من حجم المشكلة .

الا أنه يجب التفرقة بين ما اذا كان هذا العجز ناتجا عن تزايد النفقات الجارية عن الايرادات الجارية - وهنا تكمن المشكلة - وما اذا كان هذا العجز في الموازنة الاستثمارية ، لان هذا النوع الاخير من العجز ناتجا عن استثمار منتج يولد دخولا تزيد من امكانية سداد نفقاته .

جدول (٢-١) تطور الفائض او العجز الجاري للموازنة العامة للدولة في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤/٨٣

(مليون جنيه)

السنوات	الايرادات الجارية	النفقات الجارية	الفائض (العجز) الجاري	نسبة تغطية الايرادات الجارية للنفقات الجارية %
١٩٧٩	٢٥٤٠٠٧	٤١١٣٠١	٥٧٢٠٢	٨٦
١٩٨١/٨٠	٥٩٢٤٠٩	٥٧٠٦٠٧	٢١٨٠٢	١٠٤
١٩٨٢/٨١	٧٨٨٩٠٥	٧١٤٧٠٩	٧٤١٠٦	١١٠
١٩٨٣/٨٢	٨٦٩٣	٨٧٥٤	(٦١)	٩٩
١٩٨٤/٨٣	٩٩٧٤	٩٨٩١	٨٣	١٠١

المصدر: - البنك الاهلي المصري - النشرة الاقتصادية - المجلد السابع والثلاثون -

من الواضح ان نتيجة الموازنة الجارية تتراوح بين العجز تارة والفائض تارة  
اخرى ، مما يعكس درجة مقابلة الايرادات الجارية للنفقات الجارية ، حيث تراوحت  
بين ٨٦٪ عام ١٩٧٩ ، ١٠٤ عام ١٩٨١/٨٠ .

ونظرا لان محصلة الموازنة الجارية تصب في النهاية في الموازنة الاستثمارية  
وبالتالي تؤثر في نتيجة هذا الجزء من الموازنة وبالتالي في النتيجة الكلية للموازنة  
العامه سواء بالسلب او بالايجاب ، فيجب كأحد بدائل تحسين موقف الموازنة العامة  
ان يتم اصلاح موقف الموازنة الجارية بأن يتم القضاء علي العجز الناتج في بعض  
السنوات ، بل وتحقيق فائض يكون من نتيجته تحسين موقف الموازنة الاستثمارية ،  
وبالتالي امكانية زيادة الانفاق الاستثماري العام ، دونما ان تكون هذه الزيادة في  
الاستثمارات علي حساب التزايد في حجم العجز في الموازنة العامة للدولة . وهذا  
مالم يتحقق حتي الان ، فلو تأملنا درجة مساهمة الفائض في القسم الجاري للموازنة -  
في السنوات التي يتحقق فيها الفائض - في تخفيض العجز الكلي للموازنة العامة ،  
لوجدنا ان الفائض الجاري بلغ حوالي ٨٪ ، ١٨٪ ، ١٪ في السنوات ١٩٨١/٨٠ -  
(١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٤/٨٢) ، وهذه مساهمة تعتبر ضئيلة .

وكما سبق الاشارة الي انه يجب التفرقة بين ما اذا كان العجز في القسم الجاري  
للموازنة او ما اذا كان في القسم الاستثماري ، فيجب ايضا في نفس الوقت التفرقة  
بين الوسائل المختلفة المتبعة في مقابلة هذا العجز . لانه كما تكمن الخطورة في تزايد  
العجز الجاري ، هناك خطورة ايضا فيما اذا تم تمويل هذا العجز عن طريق التمويل  
المصرفي واصدار البنكنوت ، لان ذلك يصاحبه ضغوط تضخمية من شأنها احداث توزيعات  
دخلية في غير مصلحة ذوي الدخل المحدودة ، بالاضافة الي الاثار السلبية الاخرى مثل  
ارتفاع تكلفة الاستثمار ، مما يخفض من حجم المشروعات الممكن اقامتها عن طريق  
الاستثمارات المخططة وبالتالي التأثير بصورة سلبية علي الاقتصاد القومي ككل .

وكما يشير الجدول التالي ، نجد ان نصيب التمويل المصرفي في تمويل العجز  
الكلي للموازنة العامة للدولة بلغ في الفترة ١٩٧٤ - ٨٢ / ١٩٨٤ حوالي ٤٢٪ في المتوسط  
ولقد تراوحت هذه النسبة بين ٢٤٪ في السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ٧٠٪ في عام ٨٢/٨١ ،  
وهذا بالطبع يعتبر ظاهرة غير صحية .

ومن المعلوم ان تحسين موقف الموازنة الجارية يكون باتباع احد بديلين : اما  
بخفض الانفاق الجاري ، او بزيادة الايرادات الجارية بحيث تفوق هذه الايرادات  
النفقات الجارية ويتحقق بالتالي فائض جاري يمكن ان يوجه الي الانفاق الاستثماري  
العام .

جدول (٢-١) نصيب التمويل المصرفي في تمويل  
العجز في الموازنة العامة للدولة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٢

٨٤/٨٢	٨٢/٨٢	٨٢/٨١	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
٥٥٧٨	٤٢٢٩	٤٠٣٩	٣١٤٣	٢٤٣٨	١٤٠١	١٢٤١	١٤٦٣	٨٧٠	العجز الكلي بالمليون جنيه
١٩٨٨	١٧١٠	٢٧٤٤	١٢٥٦	٨٢٧	٤٧١	٤٣٧	٧٣١	٣١٤	التمويل المصرفي بالمليون جنيه
٢٦	٤٠	٧٠	٤٠	٢٤	٢٤	٢٥	٥٠	٢٦	العجز الكلي %

المصدر:-

حسبت حسب المصدر السابق .

ونظرا لاننا في هذه الدراسة نتناول جانب الإيرادات ، وفي ظل الظروف الاقتصادية الخارجية والتي سبق الإشارة إليها ، يجب علي المرء بمصدد اصلاح هيكل الموازنة العامة للدولة بالشكل الذي يقلل من حجم العجز الحادث فيها ، ان يعتمد علي تعبئة جزء متزايد من الدخل القومي . وهذا يدفع الي القاء بعض الضوء علي هيكل توزيع الدخل القومي سواء بين الفئات الاجتماعية او القطاعات الاقتصادية المختلفة حتي يمكن تحديد مكان الفائض من هذا الدخل بحيث يمكن اختيار الوسائل المناسبة لجذب هذا الفائض بحيث يصب في النهاية في الموازنة العامة للدولة باعتبارها الاداة التي عن طريقها يمكن تدبير الاموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المحددة في الخطة .

٢ - ١ هيكل توزيع الدخل القومي

ان محاولة الوصول الي شكل محدد لتوزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة تصطدم دائما بحقيقة الافتقار الشديد الي البيانات اللازمة الخاصة بذلك . ولذلك فان هناك محاولات دائمة وعديدة تبذل للوصول الي شكل تقديري لهيكل توزيع الدخل القومي قد يختلف كثيرا او قليلا عن الصورة الفعلية لتوزيع هذا الدخل (١)

وبالرغم من تعدد هذه المحاولات واختلاف توقيتاتها والمناهج والوسائل المستخدمة في كل منها ، الا ان هناك نتيجة مشتركة بينها جميعا ، وهي ان هناك اختلافا في توزيع الدخل القومي . فعلي سبيل المثال نجد ان الدراسة التي قام بها الدكتور/ عمر محي الدين والبروفسور أيكاس سنة ١٩٧٦ تشير الي انه بينما يستولي ١٠٪ من السكان في اعلي السلم التوزيعي للدخل علي حوالي ٢٤٪ من الدخل القومي ، نجد ان ٦٠٪ في ادني هذا السلم لا يحصلون الا علي ٢٤٪ ، اي ان ٦٠٪ من مجموع السكان لا يحصلون الا علي نفس القدر الذي يحصل عليه ١٠٪ من هؤلاء السكان .

(١) انظر علي سبيل المثال :-

R.Eckaus & A.M. El Din, Consequences of changes in subsidy policy in Egypt. M.I.T. Working paper-No. 265, 1980. P-12

M. Reda El Edel: Impact of Taxation on Income Distribution: An Explanatory attempt to estimate tax incidence in Egypt, in the Political Economy of Income Distribution in Egypt, INC. New York London, 1982 PP. 136 - 165.

ونفس الشيء تشير اليه دراسة البنك الدولي في عام ١٩٧٦ حيث نجد ان اغني ٥% من السكان يحصلون علي حوالي ٢٩% من الدخل القومي ، في الوقت الذي يحصل فيه افقر ٥٠% من السكان علي حوالي ٢٦% من هذا الدخل (١)

كما ان المحاولة التي قام بها الدكتور/ رضا العدل والتي تعتمد علي بيانات بحث ميزانية الاسرة ١٩٧٥/٧٤ توضح انه بينما يحصل ٨% من ذوي الدخل العليا علي حوالي ٢٠% من الدخل القومي ، لا يحصل ٥٢% من اصحاب الدخل الدنيا الا علي حوالي ٢٠% من الدخل القومي .

واذا ماتمت المحاولة في هذا المقام الاستفادة من البيانات الرسمية المنشورة لا يمكن لنا الوصول الي توزيع الدخل القومي بين الاجور من ناحية وعوائد حقوق التملك من ناحية اخري ، باعتبار ان الاجور ينظر اليها بوجه عام علي انها مصادر دخل الطبقات الفقيرة ، بينما تشير عوائد حقوق التملك في العادة الي انصبه ذوي الدخل العليا .

---

(١) د. محمد الطيب : العلاقة بين تطور الاستهلاك النهائي وبين تطور الدعم واثرها علي تطور انماط الاستهلاك . لجنة دراسة الدعم . رئاسة مجلس الوزراء - ديسمبر ١٩٧٩ ملحق (١) ص ٢٩ .



جدول (١ - ٤) توزيع الدخل القومي بين الاجور وعوائد

حقوق التملك عن الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢ / ١٩٨٣

(مليون جنيه)

السنوات	الدخل القومي	الاجور	عوائد حقوق التملك	النصيب النسبي للاجور %	النصيب النسبي لعوائد حقوق التملك %
١٩٧٤	٤١١٠ر٨	١٧٦٩ر١	٢٢٢٦ر٦	٤٤ر٢	٥٥ر٨
١٩٧٥	٤٧٧٨ر٨	٢١٨٠ر٩	٢٨٩٠ر٤	٢٧ر٣	٦٢ر٧
١٩٧٦	٦١٦٤ر٢	٢٥٨٣ر٢	٣٥٨٠ر٩	٤١ر٩	٥٨ر١
١٩٧٧	٧٣٩٩ر٩	٣١٢٢ر٨	٤٢٧٧ر١	٤٢ر٢	٥٧ر٨
١٩٧٨	٩٠١٣ر٢	٢٥٨٧ر٩	٥٤٢٥ر٣	٢٩ر٨	٦٠ر٢
١٩٧٩	١٢٠٦٧ر٧	٤١١٣ر٩	٧٩٥٣ر٨	٣٤ر١	٦٥ر٩
١٩٨١/٨٠	١٧٠١٥ر١	٦١٠٠ر٨	١٠٩١٤ر٣	٣٥ر٩	٦٤ر١
١٩٨٢/٨١	١٩٦٣٨ر٨	٧٤٤٩ر١	١٢١٨٩ر٧	٣٧ر٩	٦٢ر١
١٩٨٣/٨٢	٢٢١٥٥ر٦	٨٠٣٠ر٨	١٤١٢٤ر٨	٣٦ر٢	٦٣ر٨

المصدر:-

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي - سنوات مختلفة .

يتضح من الجدول السابق مدي الاختلال في توزيع الدخل القومي حيث يميل هذا التوزيع باستمرار لصالح عوائد حقوق التملك ، فبينما بلغ متوسط نصيب عوائد حقوق التملك في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ حوالي ٦١٪ ، نجد ان نصيب الاجور من الدخل القومي في نفس الفترة لم يتجاوز ٣٩٪ . كما انه من الملاحظ ان الاختلال الكائن في توزيع الدخل يزداد من سنة الي اخري حيث انخفض نصيب الاجور من الدخل القومي من ٤٤ر٢٪ في عام ١٩٧٤ الي ٣٤ر١٪ في عام ١٩٧٩ (ادني مستوي في هذه الفترة) ، ثم ارتفع الي ٣٦ر٢٪ في عام ١٩٨٣/٨٢ ، اي ان نصيب الاجور من الدخل القومي انخفض في الفترة من ١٩٧٤ الي ١٩٧٩ بمعدل حوالي ٢٣٪ وفي الفترة من ١٩٧٤ الي ٨٢/٨١ بمعدل حوالي ١.٨٪ .

إن هذا التركيز في الدخل القومي لصالح أصحاب حقوق التملك علي حساب أصحاب الاجور يوضح حقيقتين ، الأولى انه لابد من اصلاح هذا الخلل عن طريق وسائل مختلفة منها السياسة الضريبية ، أما الحقيقة الثانية فإن هذا الخلل يشكل أرضية مناسبة لإمكانية إستعمال ضريبة تصيب الدخل العلياً ويكون من نتائجها زيادة فعالة للموارد المتاحة للموازنة العامة للدولة ، مما يساهم في تقليل العجز الحادث فيها .

وكما انه من المفيد عند محاولة فرض الضريبة-التي يرجي منها آثارا اقتصادية إيجابية سواء فيما يختص بتعبئة جزء من الموارد المالية او اعادة توزيع الدخل - ان تحدد الفئات التي تستحوذ علي اكبر قدر من الدخل القومي، فإنه يجب ايضاً تحديد القطاعات الاقتصادية التي تنتج الجزء الأكبر من هذا الدخل حتي نستطيع أن نوجه الضريبة الوجهة المناسبة سواء الي الفئات الإجتماعية او القطاعات الاقتصادية .

جدول (١ - ٥) التوزيع النسبي للدخل القومي بين القطاعات

الاقتصادية في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١

القطاع	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١
الزراعة	٣١ر١	٣٠ر٧	٢٨ر٣	٢٧ر٥	٢٥ر٤	٢١ر٠	٢٠ر١	١٩ر٨
الصناعة	١٧ر٨	١٧ر٨	١٦ر١	١٥ر١	١٤ر٦	١٣ر٨	١٣ر٠	١٣ر٦
البترول	٢ر٧	٣ر١	٤ر٠	٦ر٣	٦ر٩	١٣ر٦	١٨ر٢	١٥ر٠
الكهرباء	١ر٢	١ر٥	١ر٢	١ر٢	١ر١	٠ر٢	٠ر٧	٠ر٦
التشييد	٣ر٣	٤ر٥	٤ر٥	٤ر٨	٥ر٧	٦ر٠	٤ر٧	٤ر٧
اجمالي القطاعات	٥٦ر٢	٥٧ر٦	٥٤ر١	٥٤ر٩	٥٣ر٨	٥٧ر٣	٥٦ر٧	٥٣ر٧
السلعية	١٨ر٣	١٨ر٥	٢٢ر١	٢٢ر٧	٢٤ر٧	٢٤ر٦	٢٧ر٣	٢٦ر٢
اجمالي قطاعات التوزيع	٢٥ر٥	٢٣ر٩	٢٣ر٨	٢٢ر٤	٢١ر٥	١٨ر١	١٦ر٠	٢٠ر١
الخدمات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:-

حسبت علي اساس بيانات الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي - سنوات مختلفة .

يتضح من الجدول السابق مدي اهمية قطاع الزراعة في عملية انتاج الدخل القومي ، حيث بلغ متوسط نصيب هذا القطاع في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ حوالي ٢٥.٥٪ من الدخل القومي وبلغ حوالي ٤٦٪ من الدخل المتولد في القطاعات السلعية .

ان تدهور نصيب الزراعة من الدخل القومي من نحو ٣١٪ عام ١٩٧٤ الي حوالي ١٩.٨٪ عام ٨٢/٨١ لايعني انخفاض اهمية قطاع الزراعة في توليد الدخل القومي وذلك للاسباب الاتية :-

- ان هذا الانخفاض كان في المقام الاول نتيجة للتزايد السريع في نمو قطاع البترول حيث زاد نصيب هذا القطاع من الدخل القومي من حوالي ٢٧٪ عام ١٩٧٤ الي نحو ١٥٪ في عام ١٩٨٢/٨١ بمعدل ٤٥٥٪ في هذه الفترة وبمعدل سنوي قدره ٥٧٪ في المتوسط . ومن المعلوم ان هذا القطاع لايمكن التعويل عليه مثل قطاع الزراعة او الصناعة ، لان هذا القطاع بالاضافة الي انه يخضع لتقلبات شديدة - كما هو حادث الان - فانه يقوم علي مورد طبيعي قابل للنفاذ .

- انه بالرغم من هذا الانخفاض الا ان نصيب قطاع الزراعة مازال يفوق نظيرة في قطاع الصناعة ، ففي عام ١٩٨٢/٨١ بلغ نصيب قطاع الزراعة حوالي ١٩٫٨٪ من الدخل القومي ، بينما بلغ نصيب قطاع الصناعة ١٣٫٦٪ اي ان نصيب قطاع الزراعة بلغ حوالي ١٤٥٪ من نظيرة في قطاع الصناعة .  
- ان نصيب قطاع الزراعة مازال يشكل الجزء الاعظم من الدخل المتحقق في القطاعات السلعية حيث بلغ حوالي ٢٧٪ من هذا الدخل في عام ١٩٨٢/٨١ .

وبجدر القول بأنه امام الصعوبات التي اصبحت تواجه قطاع البترول نتيجة للانخفاض الشديد سواء في الاسعار او في الانتاج ، وامام المحاولات المبذولة من اجل تنمية الانتاج الزراعي كهدف استراتيجي علي طريق الاعتماد علي النفس وخاصة مجال الغذاء ، فانه من المتوقع ان يعاود نصيب قطاع الزراعة في تحقيق الدخل القومي زيادته من سنة الي اخري .

بعد ان تم القضاء الضوء علي حجم العجز الحادث في الموازنة العامة للدولة من ناحية واختلال هيكل توزيع الدخل من ناحية اخري ، وبيان ان تعبئة واعادة توزيع جزء متزايد من الدخل القومي عن طريق السياسة الضريبية - بإعتبارها من اهم ادوات الموازنة العامة للدولة - يشكل احدي الركائز الاساسية لمواجهة هذه المشكلة، تبذل في الجزء التالي محاولة بيان مدي مساهمة السياسة الضريبية بصفة عامة في هذا المجال ، علي ان نفرّد باقي اجزاء البحث للسياسة الضريبية في قطاع الزراعة بصفة خاصة بإعتباره - كما سبق ان اوضحنا - لايزال القطاع القائد في توليد الدخل القومي .

٢ - ١ مدي مساهمة السياسة الضريبية الحالية في تمويل الموازنة العامة للدولة وإعادة توزيع الدخل القومي

تعتبر حصيلة الضرائب من أهم مصادر إيرادات الموازنة العامة للدولة ، فكما هو مبين بالجدول رقم (١ - ٦) يبلغ متوسط نصيب الضرائب من الإيرادات الجارية في الفترة ١٩٧٩ الي ٨٤/٨٢ نحو ٦٨٫٨٪ كما بلغ هذا المتوسط نحو ٦٤٫٦٪ من اجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة . وبناء علي ذلك فإن حصيلة الضرائب تعتبر أيضا من أهم مصادر تمويل الانفاق العام ، حيث بلغ متوسط الحصيلة الضريبية في نفس الفترة نحو ٦٩٪ من الانفاق الجاري وحوالي ٤٢٪ من اجمالي الانفاق العام .

جدول (١ - ٦) تطور نصيب الحصيلة الضريبية من الإيرادات والنفقات العامة في الفترة ١٩٧٩ الي ١٩٨٤/٨٢

السنوات	نسبة الضرائب الي الإيرادات الجارية	نسبة الضرائب الي اجمالي الإيرادات	نسبة الضرائب الي النفقات الجارية	نسبة الضرائب الي اجمالي الانفاق العام
١٩٧٩	٦٩٫٣	٦٦٫٦	٥٩٫٦	٢٥٫٩
١٩٨١/٨٠	٧٠٫٦	٥٧٫٥	٧٢٫٢	٤١٫٩
١٩٨٢/٨١	٦٩٫٥	٦٦٫٦	٧٦٫٧	٤٤٫٧
١٩٨٣/٨٢	٦٨٫١	٦٥٫٤	٦٨٫٢	٤٤٫٦
١٩٨٤/٨٣	٦٦٫٣	٦٤٫٦	٦٦٫٩	٤١٫٨

المصدر :-

حسبت علي اساس بيانات البنك الاهلي المصري - النشرة الاقتصادية سنوات مختلفة .

إلا أنه من الواضح ان حصيلة الضرائب مازالت قاصرة عن تغطية النفقات الجارية مما يعني ان هذه النفقات مازالت تستحوذ علي جزء من الإيرادات الاخرى المتاحة والتي كانت تمثل موارد لازمة للانفاق الاستثماري . ويرجع ذلك في المقام

الاول الي ضعف الحصيلة الضريبية ، فكما يوضح الجدول رقم (١ - ٧) مازالت الضرائب لاتقدر الا علي تعبئة جزء صغير نسبيا من الدخل القومي . فلقد بلغ نصيب الحصيلة الضريبية حوالي ٢٣٪ في الفترة ١٩٧٤ - (١٩٨٢/٨) في المتوسط ، بينما بلغ هذا المتوسط في الدول الرأسمالية حوالي ٣٠٪ (١).

جدول (١ - ٧) تطور نصيب الحصيلة الضريبية من

الدخل القومي في الفترة ٧٤ - ١٩٨٢/٨

(مليون جنيه)

السنوات	الدخل القومي	الحصيلة الضريبية	نصيب الحصيلة الضريبية من الدخل القومي %
١٩٧٤	٤١١٠ر٨	٧٤٩	١٨ر٢
١٩٧٥	٤٧٧٨ر٨	١٠٤٠	٢١ر٨
١٩٧٦	٦١٦٤ر٢	١٣٤٤	٢١ر٨
١٩٧٧	٧٣٩٩ر٩	١٩٩٠	٢٦ر٩
١٩٧٨	٩٠١٣ر٢	٢١٧٦	٢٤ر١
١٩٧٩	١٢٠٦٧ر٧	٢٤٥٢ر٩	٢٠ر٢
١٩٨١/٨٠	١٧٠١٥ر١	٤١٨١	٢٤ر٦
١٩٨٢/٨١	١٩٦٣٨ر٨	٥٤٧٩ر٧	٢٧ر٩
١٩٨٢/٨٢	٢٢١٥٥ر٦	٥٩٢٢ر٥	٢٦ر٧

المصدر :-

بيانات الدخل القومي - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي - سنوات مختلفة .  
بيانات الضرائب - البنك الاهلي المصري - النشرة الاقتصادية - مرجع سابق .

(١) د. عبد الفتاح محمد حسين - السياسة الضريبية واثرها علي الانتاج الزراعي والصادرات الزراعية - المؤتمر القومي للتصدير - مركز تنمية الصادرات .  
ابريل ١٩٨٥ ص ٢

ان انخفاض الحصيلة الضريبية مقارنة بالدخل القومي يرجع الي عدة اسباب من اهمها عدم خضوع انواع كثيرة من الدخل للضريبة مثل الدخل الناتجة من الاستغلال الزراعي وكثير من الدخل الطفيلية التي يصعب حصرها ومراقبتها ، وكذلك انتشار ظاهرة الاعفاءات الجمركية واتساع نطاقها وخاصة في ظل قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي ، كما ان عدم احكام عملية التحصيل للضرائب المستحقة يلعب دورا كبيرا في انخفاض مآثره الضرائب من حصيلة ، فكما هو مبين في الجدول التالي نجد ان المتأخرات الضريبية تشكل جزءا كبيرا اذا ما قورنت بالمحصل فعلا . فلقد بلغ متوسط نسبة المتأخرات الضريبية الي اجمالي الحصيلة الضريبية حوالي ٢٦٪ في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨٢ . لكنه من الملاحظ ان هذه النسبة انخفضت من ٩٦٪ في عام ١٩٧٤ الي ٢٢٪ عام ١٩٨٢/٨٢ مما يعكس اهتماما متزايدا في محاولة القضاء علي ظاهرة المتأخرات الضريبية .

جدول (١ - ٨) تطور المتأخرات الضريبية في الفترة

١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨٢

(مليون جنيه)

السنوات	اجمالي الحصيلة الضريبية	المتأخرات الضريبية	النسبة بين المتأخرات الضريبية الي اجمالي حصيلة الضرائب
١٩٧٤	٧٤٩	٥٢١	٦٩٦
١٩٧٥	١٠٤٠	٥٦٣	٥٤١
١٩٧٦	١٣٤٤	٥٤٣٦	٤٠٤
١٩٧٧	١٩٩٠	٥٧٠٦	٢٨٧
١٩٧٨	٢١٧٦	٦٩٤٨	٣١٩
١٩٧٩	٢٤٥٢٩	٧٤٧٤	٣٠٥
١٩٨١/٨٠	٤١٨١	٩١٩	٢٢٠
١٩٨٢/٨١	٥٤٧٩٧	١٣٦٣٧	٢٤٩
١٩٨٢/٨٢	٥٩٢٣٥	١٣٥٥٦	٢٢٩

المصدر :-

الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة - سنوات مختلفة .

وظاهرة التهرب الضريبي تعتبر ايضا من اهم اسباب انخفاض الحصيلة الضريبية وهذه الظاهرة تعتبر اكثر انتشارا لدي اصحاب الدخل المرتفعة ، وذلك لان اصحاب المرتبات وهم الطبقة العريضة لاصحاب الدخل الدنيا تخصم منهم الضرائب من المنبع وبالتالي ليس لديهم اي امكانية للتهرب من الضرائب . وبالرغم من انه لا تتوافر البيانات الكافية لمتابعة هذه الظاهرة ، الا اننا يمكننا ذكر بعض الامثلة التي يمكن من خلالها القاء بعض الضوء علي طبيعة وحجم ظاهرة التهرب الضريبي . ففي عام ١٩٨٠ لم يتقدم سوي ٢٩٪ من ممولي ضريبة الارباح التجارية والصناعية بالاقراءات الضريبية ، وفي نفس السنة استطاعت سلطات مكافحة التهرب الضريبي من ضبط ١٦ حالة تهرب ضريبي يبلغ حجم اعمال كل متهرب فيها حوالي ٢ مليون جنيه ، وكذلك ٥٢٧ حالة يبلغ حجم اعمال كل متهرب فيها حوالي ١٥ مليون جنيه (١).

اما فيما يتصل بأثر السياسة الضريبية الحالية في اعادة توزيع الدخل في صالح ذوي الدخل المنخفضة ، فنجد ان هيكل الحصيلة الضريبية كما يوضحه الجدول (١ - ٩) يعتمد اساسا علي الضرائب غير المباشرة . ومن المعلوم ان هذا النوع من الضرائب يقع في المقام الاول علي كاهل الطبقات الفقيرة ، وذلك لانه عادة مايكون الهدف من هذه الضرائب تحقيق حصيلة وافرة للدولة وبالتالي تفرض دائما علي السلع ذات الاستهلاك العريض من قبل جمهور الشعب مما يعني ان الاعتماد المتزايد علي الضرائب غير المباشرة يؤدي الي اعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة .



جدول (٩-١) تطور هيكل الحصيلة الضريبية في

الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٢

السنوات	اجمالي الحصيلة الضريبية	الضرائب المباشرة		الضرائب الغير مباشرة	
		قيمة	%	قيمة	%
١٩٧٤	٧٤٩	١٩٧	٢٦٣	٥٥٢	٧٣٫٧
١٩٧٥	١٠٤٠	٢٥٦	٢٤٫٦	٧٨٤	٧٥٫٤
١٩٧٦	١٣٤٤	٢٤٥	٢٥٫٧	٩٩٩	٧٤٫٢
١٩٧٧	١٩٩٠	٤٦٠	٢٣٫١	١٥٣٠	٧٦٫٩
١٩٧٨	٢١٧٦	٦١٣	٢٨٫٢	١٥٦٣	٧١٫٨
١٩٧٩	٢٤٥٢٫٩	٧٠٣٫١	٢٨٫٧	١٧٤٩٫٨	٧١٫٢
١٩٨١/٨٠	٤١٨١	١٥٨٨٫١	٣٨٫٠	٢٥٩٣٫٠	٦٢٫٠
١٩٨٢/٨١	٥٤٧٩٫٧	٢٢٦٩٫٥	٤١٫٤	٣٢١٠٫٢	٥٨٫٦
١٩٨٣/٨٢	٥٩٢٣٫٥	٢٠٩٢٫٧	٣٥٫٣	٣٨٣٠٫٨	٦٤٫٧
١٩٨٤/٨٣	٦٦١٣	٢٦٢٧	٣٩٫٩	٣٩٨٦	٦٠٫١

المصدر:-

البنك الاهلي المصري - النشرة الاقتصادية - مرجع سابق .

من الجدول السابق يتضح عظم نصيب الضرائب غير المباشرة في تكوين الحصيلة الاجمالية من الضرائب ، حيث بلغ متوسط نصيب الضرائب الغير مباشرة من هذه الحصيلة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٢ حوالي ٦٩٪ . الا انه تجدر الاشارة الي ان هذا الموقف اخذ في التحسن حيث انخفض نصيب الضرائب الغير مباشرة من حوالي ٧٣٫٧٪ عام ١٩٧٤ الي ٦٠٫١٪ عام ١٩٨٤/٨٢ اي بمعدل ١٨٪ خلال هذه الفترة . وفي المقابل ازداد نصيب الضرائب المباشرة خلال نفس الفترة من ٢٦٫٣٪ الي ٣٩٫٩٪ اي بمعدل ١٣٫٦٪ . وبالرغم من هذا التحسن الا انه مازال نصيب الضرائب الغير مباشرة في مصر اكبر من نظيرة في الدول النامية حيث بلغ متوسط

نصيب الضرائب الغير مباشرة في حصيله الضرائب في الدول النامية في السبعينات حوالي ٦٥٪ (١)

وإذا ما نظر الي الضرائب المباشرة لوجد انها ايضا الي حد ما تشكل عبئا نسبيا أكبر علي ذوي الدخل الدنيا ، وذلك لانه بالرغم من ان الشكل القانوني للتنظيم الضريبي يفرق بين انواع الدخل حسب مصادر تحققها وكذلك حسب مستوياتها ، إلا انه هناك سببان وراء عدم تحقق هذا الغرض من هذا التنظيم في الواقع : أولهما ان الضرائب اصبحت لاتتناول نشاط القطاع الخاص بشكل كاف ، فعلي سبيل المثال نجد انه بينما ازداد رأس مال هذا القطاع بمعدل ٢٠٥٪ من عام ١٩٧٤ الي عام ١٩٧٩ . ازدادت الحصيله الضريبية من هذا القطاع فقط من حوالي ١٢٪ الي ٢٤٪ من الناتج القومي الاجمالي (٢) خلال نفس الفترة . اما السبب الثاني فهو ان المتأخرات الضريبية والتي ربما تنتهي الي عدم التحصيل تتركز بصورة ملحوظة لدي ذوي الدخل العليا ، فبينما بلغ متوسط المتأخرات الضريبية في حالة الضرائب المستحقة علي الاجر والمرتبات والمهن الحرة حوالي ٢٤٪ من اجمالي هذه المتأخرات نجد أن متوسط المتأخرات في حالة الضرائب التجارية والصناعية بلغ في نفس الفترة حوالي ٥٠٤٪ ، وفي حالة الضرائب علي القيم المنقولة والتركات كان هذا المتوسط ٣٢٨٪ (٣).

(١) عفاف علي عزت - تطور الدين العام الداخلي في مصر - مؤتمر الاقصاديين المصريين العاشر ١٩٨٥ ص ٢٣ .

(٢) د . فؤاد مرسي - الجانب الاجتماعي للمسألة الاقتصادية - الاهرام الاقتصادي - العدد ١٩٨٢ / ٦٧٤ ص ٢٩ .

(٣) Abdel Fattah Hussein, Die Steuerpolitik in der Landwirtshat zur Erhöhung der Akkumulation, Op. Cit., P. 87.

ومن كل ماسبق تتضح أهمية الإصلاح الضريبي الذي يجعل النظام الحالي قادرا علي تدبير قدر أكبر من الحصيلة لمواجهة الابعاء المتزايدة في الموازنة العامة للدولة وبالتالي المساهمة في تخفيض العجز الحادث في هذه الموازنة وفي نفس الوقت إستخدام هذه الحصيلة عن طريق سياسة إنفاقية مناسبة بحيث يكون لها تأثير إيجابي في محاولة إصلاح هيكل توزيع الدخل القومي . علي أن يتركز هذا الإصلاح في المقام الأول علي إحتواء جميع انواع الدخول - ومنها الدخل الزراعي بإعتباره محور هذه الدراسة - تحت مظلة الضرائب . وفي نفس الوقت محاولة زيادة حصيلة الضرائب عن طريق إحكام الربط لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي وإحكام التحصيل للقضاء علي ظاهرة التأخير في تحصيل الضرائب المستحقة ، مع ضرورة إحلال الضرائب المباشرة محل الضرائب غير المباشرة بصورة تزيد من الوزن النسبي للنوع الأول من الضرائب ، والتي يجب أن توجه بصورة تصاعدية للدخول المرتفعة مما ينعكس في النهاية في صورة زيادة الحصيلة الاجمالية للضرائب مع تحقيق قدر أكبر من العدالة الضريبية عنه في حالة سيادة الضرائب غير المباشرة .

## الفصل الثاني

### دور السياسة الضريبية في قطاع الزراعة في تمويل الموازنة العامة للدولة وإعادة توزيع الدخل الزراعي

#### ١٠٢ مدي مساهمة الضريبة الزراعية في تمويل الموازنة العامة للدولة

لقد مرت الضريبة الزراعية بعدة تطورات منذ ادخالها في مصر عام ١٨٢٠ الي ان تم تقنينها حسب التشريع الضريبي الحالي بموجب القانون الصادر برقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ . ولكن هذا القانون ادخل عليه ايضا الكثير من التعديلات بحيث اصبحت الضريبة الحالية في قطاع الزراعة تتمثل في (١) :-

- ١ - ضريبة مباشرة تنحصر بشكل اساسي في ضريبة الاطيان والضريبة المفروضة علي بعض الانشطة الزراعية وهي المحاصيل البستانية والنباتات الطبية والعطرية .
- ٢ - ضريبة غير مباشرة متمثلة في ذلك الجزء المقتطع من الدخل المتحققة من بعض المحاصيل التي تخضع للتسويق التعاوني ، حيث يتم تسليم حصصة اجبارية الي الدولة بأسعار تقل عن اسعار السوق ، والفرق بين هذه الاسعار يمثل شكلا من اشكال الضريبة غير المباشرة .

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :- د. عبد الفتاح محمد حسين . السياسة الضريبية واثرها علي الانتاج الزراعي والصادرات الزراعية - مرجع سابق .

## ١٠١٠٢ تطور حصيلة الضريبة من قطاع الزراعة

### أولا :- الضرائب المباشرة

تتميز الضريبة الزراعية سواء كانت ضريبة الاطيان او الضريبة علي الدخل المتحقق من المحاصيل البستانية والنباتات الطبية والعطرية بخاصتين مهمتين ، أولاهما - ان هذه الضريبة تخضع لسعر منخفض وغير تصاعدي بالقدر الكافي اذا ما قورن بأسعار الضرائب النوعية الاخرى ، فبينما نجد ان هذا السعر لا يتعدى ١٤٪ من القيمة الايجارية بالنسبة لضريبة الاطيان ، ونفس السعر بالنسبة للضريبة علي البساتين والنباتات الطبية والعطرية اذا كانت المساحة لا تتجاوز ١٠ أفدنة وضعف هذا السعر اذا زادت المساحة عن ذلك ، نجد ان سعر الضريبة علي سبيل المثال بالنسبة لضريبة الارباح الصناعية يتساعد من ٢٠٪ علي الشريحة الاولى وقدرها ١٠٠٠ جنيه ، ثم ٢٣٪ علي الشريحة الثانية والتي تبلغ ١٥٠٠ جنيه ، و٢٧٪ بالنسبة للشريحة الثالثة وقدرها ٢٠٠٠ جنيه حتي يصل الي ٢٢٪ علي الدخل الذي يتجاوز هذه الشريحة . أما ثانيتهما فتتمثل في ان الضريبة الزراعية لا تفرض علي الوعاء الحقيقي ، ففي حالة ضريبة الاطيان نجد ان مبلغ الضريبة المستحقة يحتسب علي اساس ١٤٪ من القيمة الايجارية للفدان وهذه القيمة الايجارية من المعلوم انها دائما اقل من الايجار الفعلي للفدان . وفي حالة الضريبة علي الدخل المتحقق من المحاصيل البستانية والنباتات الطبية والعطرية يتم حساب الضريبة المستحقة علي اساس القيمة الايجارية ، وهذا بالطبع لا يشكل الوعاء الحقيقي لهذه الضريبة ، لان هناك فرق كبير بين طبيعة وحجم القيمة الايجارية للفدان وبين طبيعة وحجم صافي الربح المتحقق من هذا الفدان اذا ما زرع بمثل هذه المحاصيل .

ان انخفاض اسعار الضريبة الزراعية وعدم تصاعدها ينعكس بصورة مباشرة في ضريبة الحصيلة من هذه الضريبة اذا ما قورنت بالضرائب النوعية الاخرى ، وهذا ما نراه من الجدول التالي .

جدول (٢ - ١) تطور العلاقة بين حصيدلة الضرائب الزراعية واجمالي حصيدلة الضرائب المباشرة عن الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨٢

السنوات	الدخل القومي (مليون جنيه)	الدخل الزراعي (مليون جنيه)	نصيب الدخل الزراعي من الدخل القومي %	اجمالي حصيدلة الضرائب المباشرة (مليون جنيه)	الضرائب الزراعية (مليون جنيه)	نصيب الضريبة الزراعية من اجمالي حصيدلة الضرائب المباشرة %
١٩٧٤	٤١١٠ر٨	١٢٨٠	٣١	١٩٦ر٢	٢٤ر٢	١٢ر٢
١٩٧٥	٤٧٧٨ر٨	١٤٦٨ر٥	٣٠ر٧	٢٢٨ر٢	٢٢ر٢	٩ر٢
١٩٧٦	٦١٦٤ر٢	١٧٤٤ر٢	٢٨ر٢	٢٢٢ر٥	٢١ر٩	٦ر٨
١٩٧٧	٧٣٩٩ر٩	٢٠٣٧ر٦	٢٧ر٥	٤٢٢ر٧	٢٢ر٠	٥ر٢
١٩٧٨	٩٠١٣ر٢	٢٢٨٥ر٨	٢٥ر٤	٥٧٢ر٤	٢٥ر٦	٤ر٤
١٩٧٩	١٢٠٦٧ر٧	٢٥٣٠	٢١	٧٠٢ر١	٢١ر٢	٤ر٤
١٩٨١/٨٠	١٧٠١٥ر١	٢٤٢٧	٢٠ر١	١٥٨٨ر١	٢١ر٢	٢ر٠
١٩٨٢/٨١	١٩٦٣٨ر٨	٢٨٩١ر٥	١٩ر٨	٢٢٦٩ر٥	٢٩ر٤	١ر٢
١٩٨٣/٨٢	-	٥٠٢ر٦	-	٢٠٩٢ر٧	٢٠ر٦	١ر٥

المصدر:-

حسبت علي اساس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب السنوي، والبنك الاهلي المصري - النشرة الاقتصادية مرجع سابق .

يتضح من الجدول السابق انه بينما بلغ متوسط نصيب الدخل الزراعي من الدخل القومي في الفترة ٧٤ - ١٩٨٢/٨٢ حوالي ٢٥% ، نجد ان متوسط نصيب الضريبة الزراعية من اجمالي الضرائب المباشرة خلال نفس الفترة لم يتعد نحو ٥% . وبالرغم من ان نصيب الدخل الزراعي ينخفض من سنة الي اخري ، الا ان نصيب الضرائب الزراعية من اجمالي الحصيدلة الضريبية يتدني بصورة اكبر من ذلك بشكل ملحوظ . فبينما انخفض نصيب الدخل الزراعي من الدخل القومي من ٣١% عام ١٩٧٤ الي ١٩ر٧ عام ١٩٨٢/٨٢ ، اي بمعدل ٣٦% خلال هذه الفترة ، نجد ان نصيب الضريبة الزراعية من الحصيدلة الاجمالية للضرائب المباشرة قد انخفض من ١٢ر٢% عام ١٩٧٤ الي ١ر٥% عام ١٩٨٢/٨٢ اي بمعدل ٨٨% خلال نفس الفترة .

ويتضح أن هذه العلاقة انما ترجع ليس فقط الي ضآلة الضرائب الزراعية

ونسبتهما ولكن أيضا الي عدم توجه هذه الضرائب الي وعائها الحقيقي .

ان هذا الانفصال القائم بين الضريبة الزراعية التي تحتسب علي القيمة الايجارية للقدان وبين الايجار الفعلي للقدان والدخل المتحقق منه باعتبارهما الوعاء الحقيقي لها نتج عنه ايضا ضالة ذلك الجزء الذي امكن للضريبة الزراعية ان تقطعه من الدخل الزراعي كما هو مبين بالجدول ( ٢ - ٢ ) فلقد بلغ نصيب الضرائب الزراعية من الدخل الزراعي في الفترة ٧٤ - ١٩٨٢/٨٢ نحو ١٢٪ في المتوسط ، في حين ان نصيب الضرائب علي الدخول غير الزراعية في نفس الفترة كان حوالي ٧٠٪ من هذه الدخول في المتوسط . بل انه بينما نجد ان نصيب الضرائب علي الانشطة غير الزراعية من الدخول المتحققة في هذه الانشطة يتزايد باستمرار ، حيث ارتفع من ١٦٪ عام ١٩٧٤ الي ١٤٪ عام ٨٢/٨١ ، يأخذ نصيب الضرائب الزراعية من الدخل الزراعي في الانخفاض من سنة الي اخري ، حيث انخفض من ١٩٪ في عام ١٩٧٤ الي ٦٪ في عام ١٩٨٢/٨٢ .

جدول ( ٢ - ٢ ) تطور نصيب الحصيلة الضريبية من الدخول المتحققة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢ / ٨٢

السنوات	الدخل الزراعي	حصيلة الضريبة الزراعية	نصيب الضريبة الزراعية من الدخل الزراعي	الدخول من الأنشطة غير الزراعية	نصيب الضرائب الزراعية	نصيب الضرائب الغير زراعية من الدخول الغير زراعية %
١٩٧٤	١٢٨٠	٢٤٣	١٩	٢٨٢٠٨	١٧٢٢	٦١
١٩٧٥	١٤٦٨٥	٢٢٢	١٥	٢٢١٠٢	٢١٦٢	٦٥
١٩٧٦	١٧٤٤٢	٢١٩	١٢	٤٤٢٠	٢٠١٥	٦٨
١٩٧٧	٢٠٢٧٦	٢٢٠	١١	٥٢٦٢٢	٤٠١٧	٧٥
١٩٧٨	٢٢٨٥٨	٢٥٦	١١	٦٧٢٧٤	٥٤٨٤	٨٢
١٩٧٩	٢٥٢٠	٢١٢	١٢	٩٥٢٧٧	٦٧١	٧٠
٨١/٨٠	٢٤٢٧	٢١٢	٩	١٢٥٨٨١	١٥٥	١١
٨٢/٨١	٢٨٩١٥	٢٩٤	٨	١٥٧٤٧٢	٢٢٤٥	١٤
٨٢/٨٢	٣٠٦٠	٢٠٦	٦			

المصدر:-

حسبت علي اساس المصدر السابق .

ثانياً :- الضرائب غير المباشرة :-

بجانب الضرائب المباشرة في قطاع الزراعة يوجد كما سبق الإشارة شكل من أشكال الضرائب غير المباشرة ، والذي يتمثل في ما تقوم به الدولة عن طريق السياسة السعرية من اقتطاع لجزء من دخول المزارعين ، وذلك بقيام الحكومة بتحديد اسعار اجبارية لبعض المحاصيل التي تسلم بصورة اجبارية سواء بصفة كلية مثل القطن او بصفة جزئية مثل القمح والارز والبقول وغير ذلك من المحاصيل الحقلية ، وعادة ما تكون هذه الاسعار المحددة من قبل الدولة اقل من الاسعار السائدة في السوق سواء محليا او عالميا ، والقروق بين هذه الاسعار تشكل مصدراً لحصول الدولة علي جزء من الدخل الخاصة لتمويل الاتفاق العام .

ومن المعروف انه بجانب الهدف التمويلي لاي سياسة سعرية ، هناك ايضا هدفا اجتماعيا واقتصاديا في نفس الوقت والذي يتمثل بالدرجة الاولى في الهدف التوزيعي ، والذي تبغي الدولة من ورائه اعادة توزيع الموارد الاقتصادية سواء لتنمية بعض القطاعات الاقتصادية او لتحسين دخول الطبقات الفقيرة في المجتمع .

وفي هذا المقام يتم محاولة ابقاء الضوء علي الهدف التمويلي للسياسة السعرية في قطاع الزراعة علي ان يرجي الحديث عن الهدف التوزيعي في جزء آخر من هذا البحث .

في محاولة لالقاء نظرة علي مدي مساهمة السياسة السعرية في تمويل الموازنة العامة للدولة ، نجد ان اكبر عقبة في هذا الطريق تتمثل في عدم وجود بيانات مناسبة سواء من حيث الكم او النوع .

ومن هنا اتسمت التقديرات الشخصية من جانب الباحثين في هذا المجال بشكل كبير من التضارب ، فبينما قام فريق باحثين من وزارة الزراعة بتقدير ذلك الجزء الذي تعبئة الدولة عن طريق السياسة السعرية في النصف الاول من السبعينات عند حوالي ٢٥ مليون جنيه<sup>(١)</sup> بمعدل

(١) د. عبد الهادي علي النجار - الفائض الاقتصادي الفعلي ودور الضريبة في تعبئة الفائض الاقتصادي - رسالة دكتوراه - جامعة الاسكندرية ١٩٧٤ ص ٢٧



وفي إطار المحاصيل الحقلية الخاضعة للتسويق التعاوني يبقى نفس الشيء فيما يختص بضآلة الجزء الذي تمسه الضريبة غير المباشرة ، وذلك لان التسويق التعاوني يشمل هذه المحاصيل المختلفة بنسب متفاوتة ، فبينما نجد ان محصول القطن فقط هو الذي يخضع بالكامل لهذا النظام ، نجد كما هو موضح بالجدول رقم ( ٢ - ٤ ) ان باقي المحاصيل المسوقة تخضع جزئيا لهذا النظام .

كما ان الدفعة التي تسلم جيريا للدولة من هذه المحاصيل تختلف من محصول الي اخر . فلقد بلغ متوسط الجزء المسوق تعاونيا في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤/٨٣ لمحاصيل القمح والارز والبقول والبصل والبقول السوداني والسمسم والعدس والثوم ١٢٪ ، ٤٥٪ ، ٣٥٪ ، ١١٪ ، ٤٥٪ ، ٥٦٪ ، ٢٣٪ ، ١٢٪ من الكميات المنتجة من هذه المحاصيل علي التوالي .

ومن الملاحظ ان نسبة الكميات المسلمة اجباريا من الكميات المنتجة بدأت تنخفض في معظم الاحوال وخاصة بالنسبة لمحصول القمح حيث انخفضت الكمية المسلمة من ٢٢٪ عام ١٩٧٥ الي ٨٪ عام ٨٥/٨٤ ، ونفس الحال بالنسبة لمحصول البصل حيث انخفضت هذه النسبة من ٢٠٪ الي ١٠٪ خلال نفس الفترة ، وكذلك البقول السوداني بحيث انخفضت الحصة المسلمة منه من ٦٤٪ عام ١٩٧٥ الي ٢٣٪ عام ١٩٨٥/٨٤ .

جدول (٢ - ٤) : الوزن النسبي للكميات المسلمة اجباريا من الحاصلات المحلية السوقية تعاونيا في  
الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤/٨٤

السنة	القطن %	القمح (الف اردب)		الارز (الف طن)		الفول (الف اردب)		البصل (الف طن)		فول سوداني (الف اردب)		سمسم (الف اردب)		عدس (الف اردب)		ثوم (الف طن)	
		جملة الانتاج	% المورد	جملة الانتاج	% المورد	جملة الانتاج	% المورد	جملة الانتاج	% المورد	جملة الانتاج	% المورد	جملة الانتاج	% المورد	جملة الانتاج	% المورد	جملة الانتاج	% المورد
١٩٧٥	١٠٠	١٣٥٥٥	٢٢	٢٤٨٠	٨٩٦	٢٦	١٥٠٨	٢٧٢	١٨	٢٧٢	١٥٠٨	٢٦	٢٧٢	١٥٠٨	٢٦	٢٧٢	١٥٠٨
١٩٧٦	١٠٠	١٣٠٦٧	١٨	٢٤٣٠	٨٦٤	٢٧	١٦٤٢	٢٧٧	٢٢	٦٥٢	٨	١	٦٥٢	٢٢	٢٧٧	١٦٤٢	
١٩٧٨	١٠٠	١٢٨٨٧	١٦	٢١١٨	١١٠٠	٤٧	١٤٩٢	٤٩٨	٢٢	٦٣٦	١٠٦	١٧	٦٣٦	٢٢	٤٩٨	١٤٩٢	
١٩٧٩	١٠٠	١٣٢٧٦	٩	١٠٧٨	١٣٠٧	٥٢	١٥٢١	٤٢٢	٢٨	٥٩٤	١٨	١٠٤	٥٩٤	٢٨	٤٢٢	١٥٢١	
٨١/٨٠	١٠٠	١١٩٧٦	٩	١١١٢	١١٧٢	٤٩	١٣٧٢	٤٢٦	٢١	٧٤٦	٤	٥	٧٤٦	٢١	٤٢٦	١٣٧٢	
٨٢/٨١	١٠٠	١٣٨٠٥	١١	١٥٤٧	١١٥٩	٥٠	١١٥٩	٢٣٢٦	١١	٧٢٤	٢٤	٢٤	٧٢٤	٢٤	٢٣٢٦	١١٥٩	
٨٢/٨٢	١٠٠	١٣٦٩٧	١٠	١٤٢٤	١١٨٢	٤٦	١١٨٢	٢٥٤٦	١٠	٨١٧	٧١	١٣٦٧	١٩٣٦	٤٦	١١٨٢	٢٥٤٦	
٨٤/٨٢	١٠٠	١٣٦٢٥	١١	١٣٧٥	١١٥٨	٤٤	١١٥٨	٢٦١٢	١١	٦٥٢	٥٠	٨٩٢	١٧٩٤	٤٤	١١٥٨	٢٦١٢	
٨٥/٨٤	١٠٠	١٣٩٥٩	٨	١٠٩٢	٩٧٦	٤٠	٢٠٠٦	٧٨٠	٢٩	٧٩٥	٦٦	١٠	٧٩٥	٢٩	٧٨٠	٢٠٠٦	
المتوسط	١٠٠		١٣		٤٥				٢٥		١١			٤٥		١٢	

حسبت علي اساس الشعبة المركزية للتسويق التعاوني - وزارة الزراعة . بيانات غير منشورة .

ويمكن عن طريق الاستعانة بنسب الكميات المسلمة اجباريا من المحاصيل  
المسوقة تعاونيا ( كما هو بجدول ٢ - ٤ ) وبالقائمة الاجمالية لانتاج كل محصول من  
هذه المحاصيل ، ان تحسب القيمة الخاضعة للتسويق التعاوني لكل محصول علي حده ثم  
القيمة المسوقة تعاونيا لهذه المحاصيل مجتمعة ، وبالتالي يمكن الوصول الي تحديد  
ذلك الجزء من الانتاج الزراعي بصفة عامة الذي يخضع للضريبة غير المباشرة عن  
طريق السياسة السعرية المتبعة في نظام التسويق التعاوني .

وكما يوضح الجدول ( ٢ - ٥ ) تبلغ قيمة الجزء المسوق تعاونيا نحو ٥٥٧٪ من  
اجمالي قيمة الانتاج من المحاصيل المسوقة تعاونيا في المتوسط للفترة ١٩٧٤ - ٨٣ /  
١٩٨٤ . كما تبلغ هذه النسبة اذا ما حسبت من اجمالي قيمة الانتاج من المحاصيل  
الحقلية لنفس الفترة ٢٤٢٪ ويتضح ضيق دائرة السياسة السعرية وبالتالي عدم  
مساهمها بجزء كبير من الدخل الزراعي اذا ما نظرنا الي نصيب القيمة المسوقة  
تعاونيا من اجمالي الانتاج الزراعي ، فلقد بلغت قيمة الحصة المسوقة تعاونيا من  
جميع المحاصيل ١٢٢٪ من الانتاج الزراعي في المتوسط للفترة ١٩٧٤ - ٨٣ / ١٩٨٤ .

وتتضح هذه الصورة اكثر اذا ما قوتت قيمة الحصة المسلمة اجباريا من  
المحاصيل الحقلية باستثناء محصول القطن - باعتباره يخضع كلية للتسليم الاجباري -  
حيث ان هذه القيمة لم تتعد في المتوسط لنفس الفترة نحو ٢٥٪ من الانتاج  
الزراعي . وهذا ناتج بالطبع من ضالة الجزء المسلم للدولة من انتاج هذه المحاصيل  
كما سبق ان اوضحنا .

جدول (٢ - ٥) الوزن النسبي لقيمة الحصة المسوقة

من الحاصلات الحقلية الخاضعة للتسويق التعاوني في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤/٨٢

(بالاسعار المزرعية الجارية)  
بالمليون جنيه

السنة	اجمالي القيمة المسوقة تعاونيا بدون القطن			اجمالي القيمة المسوقة تعاونيا			قيمة	نسبتها الي المحاصيل المسوقة تعاونيا %	نسبتها الي الانتاج الزراعي %
	نسبتها الي المحاصيل المسوقة تعاونيا %	نسبتها الي الانتاج الزراعي %	قيمة	نسبتها الي المحاصيل المسوقة تعاونيا %	نسبتها الي الانتاج الزراعي %	قيمة			
١٩٧٥	٥٥ر٨	٢٢ر٦	١١ر٥	٧٢ر -	١٧ر٢	٧ر -	٢ر٦	٢ر٦	
١٩٧٦	٥٩ر٢	٢٥ر٤	١٣ر -	٧٥ر٢	١٥ر٦	٧ر -	٢ر٤	٢ر٤	
١٩٧٨	٥٢ر٦	٢٢ر٢	١٢ر٢	١٢٥ر٢	١٦ر٨	٧ر -	٢ر٨	٢ر٨	
١٩٧٩	٦١ر٨	٣٠ر٥	١٥ر٦	١٤٩ر٢	١٦ر٨	٨ر٢	٤ر٢	٤ر٢	
٨١/٨٠	٥٧ر٢	٢٧ر٢	١٤ر١	١٥٧ر٢	١٥ر -	٧ر١	٢ر٧	٢ر٧	
٨٢/٨١	٥٣ر٤	٢٦ر٧	١٣ر٨	١٦٤ر٤	١٣ر -	٦ر٥	٢ر٤	٢ر٤	
٨٣/٨٢	٥٤ر٨	٢١ر -	٩ر٨	٢٣١ر٧	١٨ر٢	٧ر -	٢ر٢	٢ر٢	
٨٤/٨٣	٥٠ر -	١٧ر٩	٨ر٦	٢٣٧ر٤	١٧ر٢	٦ر٢	٢ر -	٢ر -	
المتوسط	٥٥ر٧	٢٤ر٢	١٢ر٢		١٦ر٢	٧ر -	٢ر٥	٢ر٥	

المصدر :-

حسبت علي اساس الشعبة المركزية للزراعة والري - وزارة التخطيط ، والادارة المركزية للتسويق التعاوني - وزارة الزراعة . بيانات غير منشورة .

ولكن بعد أن تم تناول الوزن النسبي سواء لكمية او لقيمة الحصة المسوقة تعاونيا من المحاصيل الحقلية بالتحليل ، وتبيان ان هذا الوزن النسبي لا يتناسب مع مقولة أن الدولة تقوم بالإستيلاء علي حوالي ٥٠٪ من الدخل الزراعي عن طريق تسعير بعض المحاصيل الحقلية ، بعد هذا قد يثور التساؤل بأنه ربما يكون الفرق بين أسعار الانتاج لهذه المحاصيل وأسعار السوق كبيراً بالدرجة التي

تؤدي الي ارتفاع القيمة الاجمالية التي تستولي عليها الدولة بما تشكل معه هذه النسبة الكبيرة من الدخل الزراعي .

ولذلك يجب القاء الضوء علي العلاقة بين الأسعار المزرعية للمحاصيل المسوقة تعاونياً مع أسعار السوق لهذه المحاصيل سواء كان ذلك في السوق المحلي او في السوق العالمي ، ونظراً لأن سعر السوق المحلي لايعبر عن الواقع نتيجة تدخل الدولة في هذا السوق ، فسوف يعتمد في هذا المجال علي أسعار التصدير بالنسبة لمحاصيل التصدير وأسعار الإستيراد بالنسبة لمحاصيل الاستيراد كما هو مبين بالجدول التالي .

جدول ( ٢ - ٦ ) تطور العلاقة بين الاسعار المزرعية واسعار التصدير او الاستيراد لاهم المحاصيل المسوقة تعاونيا للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٢

( بالجنيه / طن )

السنة	القطن		الارز		البصل		الفول السوداني		القمح		المشم		الاصدس	
	المزرعي	التصدير	المزرعي	التصدير	المزرعي	التصدير	المزرعي	التصدير	المزرعي	التصدير	المزرعي	التصدير	المزرعي	التصدير
١٩٧٤	١٥٠٠٢	٢٨١٠٠	٢٩٠٠	٢٨١٠٠	١٩٠٢	٧٣٠٠	١١٩٠٠	٢٦٩٠٠	٤٦٩٠٠	٩٩٠٢	٥٨٠٠	٦٧٠٢	١٢١٠٢	٥٧٠٨٢
١٩٧٥	١٦١٥٠	٣٢٩٠٠	٤٠٠٤	٣٢٨٠٠	٢٩٠٨	١٧٠٠	١٩١٥٠	٣٧٣٠٠	٧٠٠٠	٧٧٠٥	١٨٢٠٤	٧٣٠٠	١٥٥٠٢	٧٢٠٤٣
١٩٧٦	٢٠٣٠٦	٣٩٢٠٠	٥٠٠٥	١٥٣٠٠	٣٣٠٥	١٢١٠٠	١٧٤٠٨	٢٣٣٠٠	٧٥٠٠	٦١٠٢	٨٢٠٠	٨٨٠٢	١٥١٠٩	٨٠٠٠
١٩٧٧	٢١٨٠٤	٤٠٠٠٠	٥٤٠٦	١٠٨٠٠	٣٣٠٦	٩٠٠٠	٢٢٥٠٢	٢٦٧٠٠	٨٤٠٢	٥٤٠٠	١١٧٠٤	٩٨٠٠	١١٦٦٧	١٠٥٠٣
١٩٧٨	٢٣١٥٠	٤٣١٠٠	٦٥٠٢	١٣٩٠٠	٣٥٠٠	٨٨٠٠	٢٤٣٠٩	٣٢٠٠	٧٦٠٢	٥٢٠٠	١١٨٠٧	١٠٤٠٠	٢٠٧٠٩	١٧٤٠٧
١٩٧٩	٢٩٢٠٥	٥٧٧٠٠	٦٥٠٩	٢٣٢٠٠	٤٤٠٦	١٣٨٠٠	٢٧٥٠٨	٣٢٠٠	١٠٧٠٦	٦٤٠٠	١٢٤٠٦	١٢٤٠٦	٣٥٦٠٩	٩٤٠٣
٨١/٨٠	٣٠٠٠	٥٧١٥٠	٨١٠٤	٢٥٨٠٠	٤٥٠٩	١٩٤٠٠	٣١٥٠٦	٣١٥٠٦	٩١٠٧	٦٥٠٠	١٠٤٠٠	١٠٤٠٠	٢٠٠٠	١٠٠١٢
٨٢/٨١	٣٦٨٠٩	٥٧١٥٠	٩٨٠٨	٣٣٢٠٠	٦٥٠٢	٢٩٠٨	٣٧٣٠٠	٤٠٢٠٤	٨١٠٨	٨١٠٨	٥٢٠٨٧٥٠	٧٧٠٨	٢٠٠٠	١٠٠١٢
٨٣/٨٢	٣٨٠٠	٤٠٠٠٩	١٣١٠٤	٣٨٣٠٠	٨٩٠٧	٣٩٠٠	٤٥٣٠٤	٧٧٠٩٥٨٢	١١٠٠	٨٦٠٦	١١٠٠	١١٠٠	٤٣٧٠٦	١١٠٠
٨٤/٨٣	٤١٥٠٧	٤٦٣٠٠	٩٦٠٤	٣٣٢٠٠	٩٦٠٤	٣٣٢٠٠	٥٤٦٠٤	٩٦٠٤	١٢٤٠٤	١٢٤٠٤	١٢٤٠٤	١٢٤٠٤	١٢٤٠٤	١١٠٠
المقوسط			٦٢٠٠				٢٢٠٠		٦٨٠٠		٧٩٠٠		٧٦٠٠	٨٦٠٠

المصدر :-

- الاسعار المزرعية : وزارة التخطيط - الشعبة المركزية للزراعة والري . بيانات غير منشورة .
- اسعار التصدير : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - نشرات التجارة الخارجية . سنوات مختلفة .
- اسعار الاستيراد : للسنوات من ١٩٧٤ الي ١٩٨٣/٨١ .

يتضح من الجدول السابق أن السعر المزرعي لمحصول الأرز والبصل بلغ نحو ٢٥٪ ، ٢٢٪ من سعر التصدير في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٣ .

وعلي الجانب الآخر بلغ هذا المتوسط بالنسبة لمحاصيل القمح والسمسم والعدس ٧٩٪ ، ٧٦٪ ، ٨٦٪ من سعر الاستيراد علي الترتيب .

وبين هذين الحدين يأتي هذا المتوسط لمحصولي القطن والبقول السوداني ، حيث بلغ ٦٢٪ ، ٦٨٪ من سعر التصدير .

من هذا يتضح أن الفرق بين السعر المزرعي وسعر التصدير بلغ أقصى مداه في حالة محصول البصل والذي تبلغ فيه الكمية المسلمة اجباريا ١١٪ فقط من الكميات المنتجة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥/٨٤ في المتوسط ، وكذلك في حالة محصول الأرز والذي تبلغ فيه الكمية المسلمة اجباريا ٤٥٪ من الانتاج في المتوسط خلال نفي الفترة ( انظر جدول ٢ - ٤ ) . علاوة علي ان نصيب هذين المحصولين من انتاج المحاصيل الحقلية يعتبر صغيراً بالمقارنة بالمحاصيل الاخرى مثل القطن والقمح .

من التحليل السابق يتضح أنه ليس هناك إتساقا بين الواقع وبين مقولة أن السياسة السعرية قادرة علي تعبئة هذا الجزء الكبير من الدخل الزراعي . علاوة علي أن مايستقطع عن طريق هذه السياسة يتم بصورة أكبر نسبيا علي حساب صغار الزراع ، مما يساهم في عملية تعميق الإختلال في هيكل توزيع الدخل .

## ٢٠١٠٢ الجانب التمويلي لسياسة الانفاق العام في قطاع الزراعة

ان سياسة الانفاق العام تشكل مع السياسة الضريبية شقي السياسة المالية بمعنى ان تناول دور اي ضريبة كمصدر من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لا يكتمل بدون تناول طبيعة الانفاق العام لهذه الموازنة. واثاره علي قطاع مولسي هذه الضريبة . فاذا حاولنا تحديد العبء الضريبي علي فئة او قطاع معين وبالتالي صافي مساهمة هذا القطاع في تمويل جانب الايرادات في الموازنة ، يجب في نفس الوقت ان تأخذ في الحسبان مدي استفادة هذه الفئة او هذا القطاع من الانفاق العام - كما واننا اذا ماحاولنا استخدام الضريبة كوسيلة لتعبئة الموارد المحلية في تمويل التنمية ، لابد في نفس الوقت ان نستخدم سياسة انفاقية مناسبة تكفل استخدام هذه الحصيلة بأسلوب مناسب يخدم تحقيق الاهداف المعلنة.

والسياسة الانفاقية في قطاع الزراعة تتضمن نوعين من النفقات وهما : النفقات الاستثمارية اي نصيب الزراعة من الاستثمارات السنوية التي تقوم الدولة بتنفيذها علي مستوي الاقتصاد القومي ، والنفقات الجارية وتتمثل بصفة اساسية في دعم مستلزمات الانتاج من قبل الدولة ، بحيث يجدها المزارع بسعر مناسب وعادة ماتكون اقل من التكلفة الفعلية لهذه المستلزمات .

ان نصيب قطاع الزراعة والري من الاستثمارات المنفذة في الاقتصاد القومي لم يتسم بالاستقرار بالاضافة الي انخفاضه اذا ماخذنا في الاعتبار ان الزراعة مازالت تعتبر من اهم قطاعات الاقتصاد القومي . فلقد بلغ نصيب الزراعة والري في الفترة ٧٢ - ١٩٧٦ ٧٨٪ من اجمالي الاستثمار القومي ، ثم انخفضت هذه النسبة الي ٧٢٪ في الفترة ٧٧ - ١٩٨٠ وعاودت الارتفاع مرة اخري بحيث بلغت ٨٣٪ في الفترة ٨١ - ١٩٨٥ (١).

وبالرغم من هذا الانخفاض في نصيب قطاع الزراعة والري من الاستثمار القومي ، الا ان هناك حقيقة مهمة وهي ان السبب الاساسي ليس في سبب تقاعس الدولة عن دفع قطاع الزراعة دائما بمزيد من الاستثمار ، وانما يرجع ذلك في

(١) محسوبة مجلس الشوري - دور الانعقاد العادي الخامس - لجنة الشؤون المالية

والاقتصادية - تقرير عن سياسات الاستثمار خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ١٩٨٢/٨٢



المقام الاول الي عدم نهوض الاستثمار الخاص بدوره حتي الان في تنمية هذا القطاع .

جدول ( ٢ - ٧ ) تطور الوزن النسبي للاستثمارات

العامة والخاصة في قطاع الزراعة والري في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥/٨٤

السنة	جملة الاستثمارات في قطاع الزراعة والري	نصيب القطاع العام		نصيب القطاع الخاص	
		قيمة (مليون جنيه)	%	قيمة (مليون جنيه)	%
١٩٧٤	٥٢ر٧	٥١ر٢	٩٥ر٢	٢ر٥	٤ر٧
١٩٧٥	٩٢ر٦	٨٧ر٦	٩٢ر٦	٦ر٠	٦ر٤
١٩٧٦	٩٧ر٢	٩١ر٢	٩٢ر٨	٦ر٠	٦ر٢
١٩٧٧	١٤٢ر٨	١٢٦ر٩	٨٨ر٢	١٦ر٩	١١ر٨
١٩٧٨	١٧٢ر٩	١٤٥ر٢	٨٢ر٥	٢٨ر٧	١٦ر٥
١٩٧٩	١٨٧ر٢	١٦٤ر٦	٨٧ر٩	٢٢ر٧	١٢ر١
٨١/٨٠	٢٥٥ر٨	٢١٦ر٢	٨٤ر٥	٢٩ر٦	١٥ر٥
٨٢/٨١	٢٨٢ر٥	٢٢٩ر٦	٨٤ر٥	٤٢ر٩	١٥ر٥
٨٢/٨٢	٥٧٤ر٢	٢٦٨ر١	٦٤ر٠	٢٠٦ر١	٢٦ر٠
٨٤/٨٢	٥٠ر٥	٢٢٢ر٧	٦٤ر١	١٨١ر٢	٢٥ر٩
٨٥/٨٤	٤٧٠ر٧	٤٢٢ر٢	٨٩ر٩	٤٧ر٤	١٠ر١

المصدر :-

حسبت علي اساس :-

الفترة ٧٤ - ١٩٨٤/٨٢ مجلس الشوري ، دور الانعقاد العادي الخامس -

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية - المرجع السابق .

عام ١٩٨٥/٨٤ وزارة التخطيط متوقع وبأسعار عام ١٩٨٢/٨١ .

يتضح من الجدول السابق ان متوسط نصيب القطاع العام من الاستثمارات المنفذة في قطاع الزراعة والري بلغ نحو ٨٤ر٥٪ للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥/٨٤، بينما بلغ هذا المتوسط بالنسبة للقطاع الخاص نحو ١٥ر٥٪ .

وبالرغم من تزايد نصيب القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات في قطاع الزراعة بصورة ملحوظة اعتبارا من بداية الثمانينات ، الا انه مازالت الغلبة في هذا المجال للقطاع العام حيث وصلت اقل قيمة لمساهمته في هذا المجال ٦٤٪ في عام ٨٢/٨٢ . ومن المتوقع ان يبدأ نصيب القطاع العام من الاستثمارات في هذا القطاع في الارتفاع مرة اخري حيث كان من المتوقع ان يصبح في ١٩٨٥/٨٤ نحو ٨٩ر٩٪ .

ومايويد ذلك ان الاستثمار المتوقع في قطاع الزراعة في الخطة الخمسية ٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ بلغ نحو ٣٩٩٥ مليون جنيه منها ٢٩٠٠ مليون جنيه للقطاع العام اي بواقع ٧٢ر٦٪ في المتوسط خلال سنوات الخطة (١).

اما عن الدعم بصفته الشكل الثاني من انفاق الدولة تجاه قطاع الزراعة فينقسم الي نوعين هما : الدعم المباشر والدعم غير المباشر . يتمثل الدعم المباشر في صورة مايعتمد في الموازنة العامة للدولة من مبالغ ضمن بند التحويلات الجارية، اما الدعم غير المباشر فهو مايقدم لبعض مستلزمات الانتاج في صورة اعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية وتقويم الاستيراد بأسعار صرف العملات الاجنبية وفقا للأسعار المعلنة من البنك المركزي والتي نقل عادة عن اسعار الصرف الجارية في السوق .

والجدول التالي يوضح اهم بنود الدعم المقدم بصورة مباشرة الي قطاع الزراعة والجدير بالذكر انها لاتمثل كل قيمة الدعم المقدم لهذا القطاع .

جدول ( ٢ - ٨ ) تطور اهم بنود الدعم المقدم لقطاع الزراعة

في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣/٨٢

( ألف جنيه )

الرقم القياسي لاجمالي الدعم (٧٤ = ١٠٠)	الاجمالي	مساهمة الدولة في مقاومة حشائش الارز	مقاومة آفات فول الصويا	مساهمة الحكومة في مقاومة القطن	اعانة منحه قصب السكر	موازنة (٢) اسعار الاسمدة المحلية	دعم (١) صناعة الاسمدة المحلية	دعم الاسدة المستوردة	السنة
١٠٠	٦٩٦٨٠			١٩٢٣١	٥١٥		٢٦٧١	٤٦٢٦٣	١٩٧٤
١٥١	١٠٥٤٩٤			٢٨٦٩٧	٢٥٠		٦٢٧٦	٧٠٢٧١	١٩٧٥
٩٧	٦٧٤١٠			٢٦٨٥١	٧٢٥		٩١٢٤	٣٠٧٠٠	١٩٧٦
٨٨	٦١٤٧٦			٣٦٧٨٤	٧٢٥		١٢٢٥٢	١٠٧١٥	١٩٧٧
١١٢	٧٧٧٥٦			٤١٦٤٤	١٤٠٠		١٨٢٦٦	١٦٢٤٦	١٩٧٨
١١٧	٨١٥٥٦			٤٤٧٩٥	٢١٢١		٢٨٩٣٧	٥٠٧٠٣	١٩٧٩
٢٤٢	١٦٨٥٨٧	٨٢٥٠	١٠٠٠	٤٦٠٠٠	٢٢٥٠	١١٨٥٦	٦٤٢٩٣	٣٤٩٣٨	٨١/٨٠
٤٣١	٣٠٠٠١٣	٨٤٢٢٢	١٤٤٣	٧١٠٠٠	١٣٥٠	٥٠٤٥	٧٦٣٤٩	٦٠٦٠٣	٨٢/٨١
٢٨٥	١٩٨٣٤٣	-	-	٦٨٩٢٩	١٨٩٣	١٥٢٥٨	٧٢٩٢٦	٣٩٢٣٧	٨٣/٨٢

المصدر:-

الادارة المركزية للاقتصاد الزراعي - وزارة الزراعة . بيانات غير منشورة .

- ( ١ ) دعم صناعة الاسمدة المحلية هو عبارة عن الفرق بين سعر تسليم المصنع وبين التكلفة النعالية للانتاج .  
 ( ٢ ) موازنة اسعار الاسمدة المحلية هي عبارة عن الفرق بين سعر البيع للمستهلك المحدد من قبل وزارة التميمين وبين سعر تسليم المصنع .

من الواضح ان ارقام الدعم متذبذبة من سنة الي اخري ، ويرجع ذلك في المقام الاول الي ان قرارات الدعم تتخذ لمواجهة بعض الظروف الطبيعية التي تنتاب الانتاج الزراعي ، فعلي سبيل المثال لم تساهم الدولة في مقاومة حشاش الارز الا في سنتين ، وارتفعت هذه المساهمة في هاتين السنتين من حوالي ٨ مليون جنيه الي ٨٤ مليون جنيه بمعدل ٩٥٠٪ كما وان دعم الاسمدة المستوردة - بإعتبار الهدف منه المحافظة علي سعر معين للاسمدة المستوردة - يتأثر بتقلبات الاسعار العالمية لهذا المنتج . ولذلك نجده يتسم بقدر كبير من التقلبات ، فبينما بلغ نحو ٧٠ مليون جنيه في عام ١٩٧٥ نجده ينخفض الي ان يصل الي ادني مستوي له في عام ١٩٧٧ و يبلغ ١٠.٧ مليون جنيه، اي بمعدل انخفاض قدره ٨٤٧٪ خلال سنتين فقط ، ثم يبدأ في التزايد مرة اخري حيث يصل الي نحو ٦٠.٦ مليون جنيه في عام ١٩٨٢/٨١ .

وعلي العكس من ذلك نجد ان ارقام الدعم المقدم لصناعة الاسمدة المحلية ومساهمة الحكومة في مقاومة القطن تأخذ اتجاها واحدا تصاعديا تقريبا ، فلقد ارتفع الدعم المقدم لصناعة الاسمدة المحلية من حوالي ٢.٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الي نحو ٧٢ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨٢ اي بمعدل ٩٧٢٪ خلال هذه الفترة وبمعدل متوسط سنوي قدره ١٠.٨٪ . اما مساهمة الحكومة في مقاومة القطن فقد تزايدت من نحو ١٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الي نحو ٦٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨٢ بمعدل حوالي ٢٥٨٪ للفترة وبمعدل سنوي قدرة ٢٨.٧٪ في المتوسط .

وبالرغم من تغير حجم الدعم الاجمالي من سنة الي اخري ، الا ان الاتجاه العام هو التزايد باستمرار ، فلقد ارتفع هذا الدعم من حوالي ٧٠ مليون جنيه في عام ١٩٧٤ الي اعلي قيمة له في عام ١٩٨٢/٨١ حيث بلغ نحو ٣٠٠ مليون جنيه بمعدل زيادة قدرة ٣٣١٪ خلال هذه الفترة . هذا بعض جوانب الانفاق العام من جانب الدولة تجاة قطاع الزراعة ، ويثور التساؤل . ماهو دور الضرائب في قطاع الزراعة في تمويل هذا الانفاق او ماهو المدي الذي تساهم فيه حصيلة هذه الضرائب في تغطية هذه النفقات ؟

للجابة علي مثل هذا التساؤل ونظرا لعدم امكانية تحديد حجم حصيلة الضرائب غير المباشرة كما سبق الاشارة فسوف تتخذ حصيلة الضرائب المباشرة كؤشر عام وهذا المؤشر يكتسب قيمته في ضوء ضرورة ان تسود الضرائب المباشرة بشكل اكبر من ذي قبل - وهذا محور هذه الدراسة - حيث كانت السيادة للضرائب غير المباشرة . وكما يوضح الجدول التالي ، هناك تقاعس شديد من جانب الحصيلة

الضريبية المباشرة في مقابلة تمويل الانفاق العام . فبالرغم من ان الاستثمارات المنفذة في الزراعة والدعم في هذا القطاع لا يشكلان كمشا ذكرنا سوي جزء من الانفاق العام في قطاع الزراعة ، الا ان الضرائب المباشرة لم تغط سوي ١٠٪ في المتوسط في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨٢ . بل ان هذه المساهمة اخذت في التناقص باستمرار حيث انخفضت من ٢٠٪ في عام ١٩٧٤ الي ان وصلت الي ٤٫٥٪ عام ١٩٨٢/٨٢ ، وهذا الانخفاض المستمر ناتج من جمود الحصيللة الضريبية مما جعلها عاجزة عن مواكبة التوسع في الانفاق العام في قطاع الزراعة .

جدول (٢ - ٩) تطور مساهمة حصيللة الضرائب المباشرة

في تغطية الانفاق العام الخاص بالاستثمارات واهم بنود الدعم في قطاع الزراعة عن الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨٢ (مليون جنيه)

السنة	الانفاق العام الاستثماري في قطاع الزراعة	الدعم	اجمالي	حصيللة الضرائب المباشرة في قطاع الزراعة	
				قيمة	%
١٩٧٤	٥١٢	٦٩٧	١٢٠٩	٢٤٢	٢٠٫١
١٩٧٥	٨٧٦	١٠٥٥	١٩٣١	٢٢٢	١١٫٥
١٩٧٦	٩١٢	٦٧٤	١٥٨٦	٢١٩	١٣٫٨
١٩٧٧	١٢٦٩	٦١٥	١٨٨٤	٢٢٠	١١٫٧
١٩٧٨	١٤٥٢	٧٧٨	٢٢٣٠	٢٥٦	١١٫٥
١٩٧٩	١٦٤٦	٨١٦	٢٩٤٢	٣١٢	١٠٫٦
٨١/٨٠	٢١٦٢	١٦٨٦	٤٤٥٢	٣١٢	٧٫٠
٨٢/٨١	٢٣٩٦	٢٠٠٠	٦٣٨٧	٢٩٤	٤٫٦
٨٢/٨٢	٢٦٨١	١٩٨٢	٦٨٠٢	٣٠٦	٤٫٥

المصدر :-

حسبت علي أساس بيانات الجداول (٢ - ١) ، (٢ - ٧) ، (٢ - ٨) .

## ٢٠٢ مدي ملائمة الضريبة الزراعية للمساهمة في محاولة اصلاح هيكل توزيع الدخل

### الزراعي

#### ١٠٢٠٢ هيكل توزيع الدخل الزراعي

تنشأ هنا - كما هو الحال بالنسبة للدخل القومي - مشكلة عدم توافق البيانات اللازمة عند محاولة التعرف علي الهيكل الحقيقي لتوزيع الدخل الزراعي، مما يحدوا الي استخدام بعض المؤشرات غير المباشرة وتناولها بالتحليل في محاولة لقاء الضوء علي طبيعة توزيع الدخل الزراعي علاوة علي محاولة الوصول الي صورة تقديرية لهيكل الدخل الزراعي في الفصل الاخير من هذه الدراسة .

عند النظر الي توزيع الدخل الزراعي بين الاجور - بصفتها المصدر الرئيسي لاصحاب الدخل الدنيا - من ناحية وبين عوائد حقوق التملك - بصفتها المصدر الطبيعي للدخل العليا - نجد ان هناك انحيازاً في توزيع الدخل الزراعي للفئة الاخيرة .

جدول (٢-١) توزيع الدخل الزراعي بين الاجور وعوائد  
حقوق التملك في الفترة ١٩٧٤-٨٥/٨٤

(مليون جنيه)

السنة	الدخل الزراعي	عوائد حقوق التملك		الاجور	
		قيمة	%	قيمة	%
١٩٧٤	١٢٨٠	٩٨١٠٩	٧٦٫٧	٢٩٨٫١	٢٣٫٢
١٩٧٥	١٤٦٨٫٥	١٠١٩٫٥	٦٩٫٤	٤٤٩٫٠	٣٠٫٦
١٩٧٦	١٧٤٤٫٢	١٣٠٤٫١	٧٤٫٨	٤٤٠٫١	٢٥٫٢
١٩٧٧	٢٠٣٧٫٦	١٥٥٤٫٦	٧٦٫٢	٤٨٣	٢٣٫٧
١٩٧٨	٢٢٨٥٫٨	١٧٥٤٫٩	٧٦٫٨	٥٣٠٫٩	٢٣٫٢
١٩٧٩	٢٥٣٠	١٩٤٦٫٠	٧٦٫٩	٥٨٤٫٠	٢٣٫١
٨١/٨٠	٢٤٢٧٫٠	٢٦٨٧٫٨	٧٨٫٤	٧٣٩٫٢	٢١٫٦
٨٢/٨١	٢٨٩٩٫٥	٢١٠٤٫٩	٧٩٫٨	٧٨٦٫٦	٢٠٫٢
٨٣/٨٢	٥٠٣٦٫٠	٣٢٩٤٫٠	٦٥٫٤	١٧٤٢٫٠	٣٤٫٦
٨٤/٨٣	٥٥٦٧٫٨	٣٧٣٨٫٨	٦٧٫٢	١٨٢٩٫٠	٣٢٫٨
٨٥/٨٤	٦٠٧٢٫٢	٤١٦٧٫٢	٦٨٫٦	١٩٠٥٫٠	٣١٫٤

المصدر :-

للفترة ١٩٧٤ - ٨٢/٨١

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي - سنوات مختلفة

للفترة ٨٣/٨٢ - ٨٥/٨٤

وزارة التخطيط - الشعبة المركزية للزراعة والري (بيانات معدلة).

يتضح من الجدول السابق ان نصيب عوائد حقوق التملك من الدخل الزراعي بلغ نحو ٧٤٪ من الدخل الزراعي في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥/٨٤، في الوقت الذي شكلت فيه الاجور حوالي ٢٦٪ من الدخل الزراعي في المتوسط سنويا خلال نفس الفترة.

ان نصيب عوائد حقوق التملك في تزايد مستمر ، فباستثناء عام ١٩٧٥ الذي انخفضت فيه نسبة عوائد حقوق التملك الي ٦٩.٤٪ من الدخل الزراعي بعد ان كانت تشكل ٧٦.٧٪ من هذا الدخل في السنة السابقة ، نجد انها بدأت تتزايد مرة اخري حيث وصلت الي ٧٩.٨٪ عام ١٩٨٢/٨١ . ولكن نتيجة القفزة الكبيرة في الاجور ابتداء من ١٩٨٢/٨٢ حسب البيانات المعدلة من وزارة التخطيط ، انخفضت نسبة عوائد حقوق التملك من الدخل الزراعي فجأة من ٧٩.٨٪ عام ١٩٨٢/٨١ الي ٦٠.٢٪ في العام التالي . الا انه من الملاحظ ان نصيب عوائد حقوق التملك من الدخل الزراعي بدأ يتزايد مرة اخري خلال السنوات الثلاث الاخيرة حيث ارتفع مرة اخري من ٦٠.٢٪ عام ١٩٨٢/٨٢ الي ٦٧.٢٪ ، ٦٨.٦٪ في السنتين التاليتين لذلك .

وعلي الناحية الاخري اخذ النصيب النسبي للاجور يتناقص باستمرار اذا ما استثنينا عام ١٩٧٥ بحيث انخفض نصيب الاجور من الدخل الزراعي من ٢٢.٣٪ عام ١٩٧٤ الي ان وصل الي ٢٠.٣٪ عام ١٩٨٢/٨١ ، ثم قفز فجأة علي حساب الانخفاض المفاجي لنصيب عوائد حقوق التملك بحيث ارتفع من ٢٠.٢٪ في عام ١٩٨٢/٨١ الي ٢٩.٨٪ في السنة التالية ، ولكنه بدأ في الانخفاض مرة اخري الي ٢٢.٨٪ ، ٢١.٤٪ في السنتين التاليتين . وهذا يعني ان هناك اختلالا في توزيع الدخل الزراعي بدأ يتحسن بعض الشيء ولكن مالم يبدأ يعاود مسيرته الاولي .

وهذه الصورة تتضح اكثر اذا ما قورن هذا التوزيع في حالة الدخل الزراعي بنظيرة في حالة الدخل القومي ، فبينما بلغ متوسط نصيب عوائد حقوق التملك من الدخل القومي في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ نحو ٥٨.٢٪ ومتوسط نصيب الاجور ٤١.٨٪<sup>(١)</sup> نجد انه - كما سبق الاشارة - لم يبلغ متوسط نصيب الاجور من الدخل الزراعي للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥/٨٤ سوي ٢٦٪ ، واستحوذت عوائد حقوق التملك علي حوالي ٧٤٪ من الدخل الزراعي . وهذا يدل علي عمق اختلال هيكل الدخل الزراعي بصورة اكبر من الدخل القومي .

(١) انظر الفصل الاول من هذه الدراسة .



ان هناك ايضا اختلافا في هيكل توزيع عوائد حقوق التملك في قطاع الزراعة، والتي تنقسم كما هو معلوم الي قسمين : ربع الارض (الايجار) وعائد رأس المال والتقييم صافي الربح المتحقق من استغلال الارض). فكما هو مبين بالجدول رقم (٢ - ١٠) يستحوذ الربح علي النصيب الاكبر من عوائد حقوق التملك وبالتالي من الدخل الزراعي.

جدول (٢ - ١٠) توزيع عوائد حقوق التملك في قطاع

الزراعة بين صافي الربح والايجار في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١

السنة	عوائد حقوق التملك (مليون جنيه)	صافي الربح			القيمة الايجارية	
		قيمة (مليون جنيه)	من عوائد حقوق التملك	من الدخل الزراعي	من عوائد حقوق التملك	من الدخل الزراعي
١٩٧٤	٩٨١ر٩	٨٤٦ر٦	٨٦ر٢	٦٦ر١	١٢ر٨	١٠ر٦
١٩٧٥	١٠١٩ر٥	٨٧٨ر٩	٨٦ر٢	٥٩ر٩	١٢ر٨	٩ر٦
١٩٧٦	١٣٠٤ر١	١١٤٨ر٤	٨٨ر١	٦٥ر٨	١١ر٩	٨ر٩
١٩٧٧	١٥٥٤ر٦	١٢٨٦ر٣	٨٩ر٢	٦٨ر٠	١٠ر٨	٨ر٢
١٩٧٨	١٧٥٤ر٩	١٦٨٦ر٦	٨٨ر٣	٧٣ر٨	١١ر٧	٩ر٠
١٩٧٩	١٩٤٦ر٠	١٨٥١ر١	٨٧ر٨	٧٣ر٢	١٢ر٢	١١ر٧
٨١/٨٠	٢٦٨٧ر٨	٢٥٩٤ر٥	٨٨ر٨	٧٥ر٧	١١ر٢	٨ر٨
٨٢/٨١	٣١٠٤ر٩	٢٩٩٩ر٤	٨٨ر٤	٧٧ر١	١١ر٦	٩ر٢

المصدر:-

حسبت علي اساس بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي ومعهد بحوث الاقتصاد الزراعي - نشرات الاقتصاد الزراعي .  
سنوات محالفة

من البيانات السابقة يتضح ان نصيب الربح من عوائد حقوق التملك يبلغ في المتوسط سنويا للفترة ١٩٧٤ - (١٩٨٢/٨١) نحو ١١ر٨٪ ، بينما لم تشكل القيمة الايجارية الا حوالي ٨ر٢٪ في المتوسط سنويا خلال نفس الفترة .

ان نصيب صافي الربح من عوائد حقوق التملك ارتفع من ٨٦ر٢٪ عام ٧٤٪ الي ٨٨ر٤ عام ٨٢/٨١ ، بينما انخفضت هذه النسبة فيما يتصل بالقيمة الايجارية من ١٢ر٨٪ الي ١١ر٦٪ خلال نفس الفترة .

ونظرا لان عوائد حقوق التملك - كما سبق الاشارة - تمثل الجزء الاعظم من الدخل الزراعي ، فانه تبعا لذلك اصبح الربح يشكل الجزء الاكبر ايضا من الدخل الزراعي حيث بلغ متوسط نصيبه سنويا خلال نفس الفترة نحو ٧٠٪ ، في الوقت الذي تستحوذ فيه القيمة الايجارية كعائد علي ملكية الارض علي ٩٥٪ فقط .

ولقد تزيد نصيب الربح من الدخل الزراعي من ٦٦٪ عام ١٩٧٤ الي ٧٧٪ عام ٨٢/٨١ ، بينما تناقص نصيب القيمة الايجارية خلال نفي الفترة من ١٠ر٦٪ الي ٩ر٢٪ .

مما سبق يتضح انه بينما يبلغ نصيب صافي الربح من الدخل الزراعي حوالي ٧٠٪ في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٧٤ - (١٩٨٢ / ٨١) ، نجد ان الاجور وربح الارض مجتمعين لم يشكلا سوى نحو ٢٠٪ من الدخل الزراعي في المتوسط سنويا خلال نفس الفترة .

والجدير بالذكر انه بالرغم من اختلاف القيمة الايجارية المحددة بحكم القانون عن الايجار الفعلي للارض التي تؤجر جزء بدون وجود علاقة ايجارية رسمية والذي يتفوق علي هذه القيمة الايجارية ، الا ان ذلك لا يؤثر علي النتيجة التي توصلنا اليها والتي تقضي بأن الربح يمثل الجزء الاكبر من الدخل الزراعي مما يشكل مصدرا مهما من مصادر الدخل لمن يزرعون الارض سواء كان هؤلاء مالكيين او مستأجرين للارض .

## ٢٠٢٠٢ اثر الضريبة الزراعية علي توزيع الدخل الزراعي

من المعلوم وكما سبق التنوية تهدف الضرائب بجانب هدفها المالي الي اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة وذلك عن طريق اقتطاع اجزاء من دخول الفئات الفنية من كل حسب حجم دخله ، ثم انفاق الحصيلة في مجالات اقتصادية واجتماعية الهدف منها تحسين الدخل الدنيا .

وعند الحديث عن الجانب التوزيعي للضرائب الزراعية ، يمكن القول بأن هذه الضرائب بصورتها الحالية ليس لديها المقدرة علي القيام بدور ايجابي في اعادة توزيع الدخل لصالح الفئة ذات الدخل المحدود .

فبالنسبة للضرائب المباشرة يلاحظ انها تتميز كما ذكر من قبل بأنها ذات سعر منخفض من ناحية وان هذا السعر نسبي وغير متدرج من ناحية اخري . ففي حالة ضريبة الاطيان نجد انها تقطع قدر نسبي متساوي من الدخل ذات المستويات المختلفة ، فمن يملك اكثر من ٣ أفدنة - حد الاعفاء من الضريبة - بجزء من الفدان يدفع من القيمة الاجارية لهذه المساحة ١٤٪ شأنه في ذلك كمن يملك مائة فدان ، اي انه ليس هناك توزيع عادل للاعباء الضريبية بين اصحاب المستويات المختلفة من الدخل .

وفي حالة الضرائب المفروضة علي الانشطة الخاصة بإنتاج الفاكهة والنباتات الطبية والعطرية نجد ان هذا السعر علاوة علي انه منخفض جدا حيث يبلغ ١٤٪ ، ٢٨٪ من القيمة الاجارية للفدان والتي تقل كثيرا جدا عن الدخل الفعلي المتحقق من الفدان المستغل في هذه الانشطة ، فهذا السعر غير متصاعد بالدرجة الكافية وذلك لانه ينظر الي الدخل المتحققة علي انها تمثل شريحتين فقط مما ينتج عن عدم التدرج الكافي داخل كل شريحة ، فمن يزرع مساحة تعادل بداية الشريحة الاولى الخاضعة للضريبة وهي من ٣ افدنة الي اقل من ١٠ أفدنة يدفع ١٤٪ من القيمة الاجارية تماما كمن يزرع الحد الاعلي لهذه الشريحة ، بل وان من يزرع ١١ فداناً بداية الشريحة الثانية - يدفع ٢٨٪ من القيمة الاجارية تماما كمن يزرع مائة فداناً - الحد الاعلي لهذه الشريحة .

هذا عن الوضع داخل كل شريحة ، ونفس الوضع نجده اذا ما قارنا كل شريحة بالاخري فان التدرج من ١٤٪ للمساحة اقل من ١٠ أفدنة الي ٢٨٪ للمساحة من ١٠ أفدنة الي ١٠٠ فداناً يعتبر ايضاً تدرجاً غير كافياً ، لان هذا معناه ان العيب

الذي يقع علي من يزرع مائة فدان لايزداد الا بمقدار الضعف عن العيب الذي يقع علي من يزرع خمسة افدنة فقط ، وبالتالي ليس هناك تصاعدا يذكر ، وخاصة اذا ما قارنا ذلك بالتصاعد المعمول به في كافة الضرائب التوجعية الاخرى .

ان هذا كله معناه ان الضرائب المباشرة ليس لها تقريبا اي اثر توزيعي حيث ان العلاقة بين الدخل تظل دون تغير بعد تحصيل الضرائب عما قبل تحصيل هذه الضرائب .

كما ان الضرائب المباشرة لم تراع نوعية الدخل المتحققة ، فكما انها لم تفرق بين احجام الدخل المتحققة من مصدر واحد مثل ضريبة الاطيان بصفتها ضريبة علي الدخل المتحقق من ملكية الارض الزراعية والضريبة المفروضة علي الدخل المتحققة من أنشطة الفاكهة والنباتات الطبية والعطرية بصفتها ضريبة علي الدخل - وان كانت ليست ضريبة دخل بالمعني الحقيقي حيث لم تفرض علي الدخل نفسه وانما وضعت علي اساس اخر تماما وهو القيمة الايجارية للفدان ، نجد ان هذه الضرائب لم تفرض علي صافي الربح المتحقق من النشاط الزراعي ، بالرغم من انه بشكل - كما رأينا من قبل - الجزء الاكبر من الدخل الزراعي ، الا بصورة جزئية وضيئلة جدا ، فالدخل المتحقق من البساتين والنباتات الطبية والعطرية لايشكل إلا جزء صغير من الدخل المتحقق في النشاط الزراعي في نفس الوقت فرضت الضريبة علي ربح الارض والذي لم يشكل الا حوالي ٩٥٪ من الدخل الزراعي ، بل وان هذه الضريبة تعتبر مرهقة جدا بالنسبة لصغار الملاك الذين يبنون ملكياتهم الي الغير .

وبالاضافة الي كل ذلك ونتيجة له اصبحت الضريبة المباشرة في قطاع الزراعة غير قادرة علي جلب حصيله مناسبة تمكن الدولة عن طريق سياسة انفاقية من الاستفادة منها في تحسين الدخل الحقيقي لاصحاب الدخل الدنيا في قطاع الزراعة بصورة خاصة وعلي المستوي القومي بصفة عامة ، لان اي ضريبة بدون حصيله لايمكن ان تساهم في تخفيض التفاوت بين الدخل المختلفة .

هذا عن الاثر التوزيعي للضرائب المباشرة ، فماذا عن الدور الذي تقوم به السياسة السعرية - بصفتها شكلا من اشكال الضرائب غير المباشرة - في هذا المجال ؟

في ضوء النظام الحالي للتسويق التعاوني لبعض المحاصيل الحقلية يمكن القول

بأن الضرائب غير المباشرة في قطاع الزراعة ليس لها اثر علي توزيع الدخل فـي صالح الطبقات الفقيرة الريقية فحسب . وإنما تقوم بدور سلبي في هذا الميدان وذلك يمكن توضيحه من خلال إستعراض بعض خصائص السياسة السعرية والتي لها صلة مباشرة بعملية توزيع الدخل الزراعي .

ان نظام التسويق التعاوني لايشمل الا بعض المحاصيل الحقلية ، وبالتالي فإن السياسة السعرية لاتمس جميع مكونات النشاط الزراعي ، ومن المعلوم ان المحاصيل الحقلية تتركز بصفة خاصة لدي صغار المزارعين ، وذلك لان اصحاب الحيازات الكبيرة لديهم المقدرة علي توجيه نشاطهم الي الانشطة غير الخاضعة للتسويق التعاوني مثل الخضر والفاكهة والثروة الحيوانية والتي ترتفع اسعارها بمعدلات كبيرة اذا ماقارناها بأسعار الحاصلات الخاضعة للسياسة السعرية .

علاوة علي ذلك فإن هذه الضريبة لاتفرق بين فئات المزارعين المختلفة ، حيث الحصة المسلمة للقدان لاتأخذ في حسابها حجم الحيازة مما يشكل عبئا كبيرا نسبيا علي الحيازات الصغيرة اذا ماقارناها بالحيازات الكبيرة . ان هذه النسبية التي تخضع لها الكمية المحددة للتوريد بالنسبة للقدان تتسبب ليس فحسب في عملية توزيع اولي للدخل الزراعي لصالح الفئات العليا من اصحاب الدخول ، وانما ايضا ينتج عنها في مرحلة اعادة توزيع الدخل الزراعي حدوث تحول من دخول ذوي الحيازات الصغيرة الي اصحاب الحيازات الكبيرة ، وذلك لاننا لو اخذنا في الحسبان الاحتياجات الغذائية لأسر اصحاب الحيازات الصغيرة لوجدنا ان الفائض من انتاجهم بعد توريد الحصة الاجبارية لا يكفي عادة هذه الاحتياجات مما يضطرهم بعد انتهاء موسم الانتاج الي الحصول علي حاجاتهم من هذه المحاصيل عن طريق السوق في الوقت الذي تكون فيه اسعار هذه الحاصلات قد ارتفعت كثيرا عنها في وقت الانتاج . علي الجانب الآخر نجد ان اصحاب الحيازات الكبيرة لديهم فائض من انتاجهم بعد توريد الحصة المطلوبة منهم بالقدر الذي يكفي استهلاك اسرهم وبفويض عن ذلك جزء ثالث يكون تصريفه في الوقت المناسب بعد انتهاء اوقات المحصول وبالتالي تتحقق من هذه العملية فروق سعرية من نتيجتها زيادة جديدة في دخول اصحاب الدخول المرتفعة اصلا علي حساب ذوي الدخول الدنيا .

## ٢٠٢٢ الجانب التوزيعي لسياسة الانفاق العام في قطاع الزراعة

ان سياسة الانفاق العام تعتبر الوسيلة التي عن طريقها يتحقق الهدف التوزيعي لاي ضريبة ، حيث عن طريق سياسة الانفاق يتحدد ما اذا كان انفاق حصيللة الضرائب يتم في صالح الفئات التي تستحق نتيجة انخفاض دخولها وبالتالي توتي السياسة الضريبية اكلها بتكامل السياسة الانفاقية معها ، او ان الحصيللة تنفق مرة اخري في صالح الفئات ذات الدخل المرتفع ، حتي وان كانت هذه الحصيللة متولدة من هذه الفئات ، وهنا يحدث تضارب بين السياستين ، حيث تسير كل منهما في اتجاه مضاد للاخري ، وبالتالي لاثمر السياسة الضريبية في مجال اعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفضة .

ولقد اتضح من التحليل السابق ان الضرائب المفروضة في قطاع الزراعة بشقيها المباشر وغير المباشر تصيب الفئات الفقيرة بصورة أكبر نسبيا من الفئات الغنية ، فهل حاولت السياسة الانفاقية من قبل الدولة في قطاع الزراعة الاصلاح من هذا الوضع؟ بالطبع فإن الواقع يجيب علي هذا التساؤل بالنفي .

واتضح من الاجزاء السابقة لهذه الدراسة بأن الدولة تقوم بدورها في دفع عجلة الانتاج في قطاع الزراعة عن طريق الانفاق الاستثماري او الانفاق الجاري وبالدرجة الاولى تقديم دعم مباشر وغير مباشر لمستلزمات الانتاج ، وبالرغم من ان هذا الانفاق قد يفوق الحصيللة الضريبية من قطاع الزراعة ، الا انه كان من الممكن اعتبار ذلك ظاهرة صحية لو ان هذا الانفاق كان موجها بالدرجة الاولى لخدمة صغار الزراع .

لكن الواقع يقول بغير ذلك ، بمعنى ان كبار الزراع هم المستفيدون بصورة اكبر من الانفاق العام . لان هذا الانفاق لايفرق بين الاحجام المختلفة للحيازات .

ففي حالة الاستثمارات يلاحظ ان صاحب الحيازة الاكبر يستفيد منها بدرجة اكبر من صاحب الحيازة الاصغر ، وكذلك الحال بالنسبة للدعم حيث يتم توزيع هذه المستلزمات بواقع الفدان لافرق في ذلك بين مساحة صغيرة ومساحة كبيرة ، وبالتالي فإن النصيب الاكبر سيكون لذوي المزارع الاكبر .

هذا بالنسبة للدعم المباشر ، اما بالنسبة للدعم غير المباشر فيوزع في صالح

ذوي الدخل العليا بصورة اكبر منه في حالة الدعم المباشر ، فمثلا جميع الاعفاءات الجمركية للألات الزراعية المستوردة تكون من نصيب هذه الفئة وذلك لسببين : الأول ان هذه الفئة هي التي تملك المقدرة علي استيراد هذه الآلات ، اما السبب الثاني فإن سياسة الاعفاءات الجمركية في هذا المجال تشترط حدود ملكية معينة للمستورد حتي يستفيد من الاعفاء الميعين . ونفس الحال عند اعطاء قروض ميسرة لبعض الأنشطة ، نجد ان المستفيد الأكبر من هذه الاعانات المستترة والتي تتمثل في فروق اسعار الفائدة هم ذوي الدخل المرتفعة والذين لديهم المقدرة علي اقامة المشروعات التي تعطي لها مثل هذه القروض .

وان كانت بعض النفقات يمكن توجيهها مباشرة لصالح صغار ومتوسطي الزراع، وهذا مايجب ان يكون ، حتي يمكن زيادة الانتاجية لدي هؤلاء الزراع وبالتالي تحسين دخولهم ، الا ان بعض النفقات مثل الانفاق الاستثماري لايمكن قصرها علي فئة دون اخري ، بل علي العكس من ذلك يكون المستفيد الأكبر ذوي الحيازات الكبيرة .

ولذلك فإن فرض الضرائب المناسبة علي كبار الزراع بما يقابل حصولهم علي هذه النفقات يكون العلاج المناسب ، ولعل هذا يوضح ضرورة التكامل والتنسيق بين السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام .

### الفصل الثالث

## سياسة مقترحة للضريبة الزراعية ودورها في علاج مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل الزراعي

### ١٠٢ معالم السياسة الضريبة المقترحة :-

تم التعرض حتي الان لحجم وطبيعة العجز الحادث في الموازنة العامة للدولة ، والظروف التي يمر بها الاقتصاد المصري الان - كجزء من الاقتصاد العالمي - تشير الي ان هذه المشكلة سوف تزداد حدة في المستقبل ، مما يستدعي ضرورة اتخاذ اجراءات جذرية من شأنها تدبير موارد مالية اضافية كبديل من بدائل مواجهة هذه المشكلة .

ومن ناحية اخري وجد ان هناك اختلافا في هيكل توزيع الدخل القومي بصفة عامة والدخل الزراعي بصفة خاصة ، وان هذا الخلل يزداد حدة كلما تفاقمت مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة التمويل بالعجز مما ينجم عنه الارتفاع المستمر في الاسعار .

ولا يخفي الآن ان مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة اصبحت تحتل اولوية اولي في السياسة الاقتصادية الراهنة ، اما بالنسبة لتحقيق مزيد من عدالة توزيع الدخل القومي - والدخل الزراعي كجزء منه - فلم ينشأ كهدف مرحلي ووقتي ، وانما كان من احد توجهات الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ منذ اعدادها .

ولقد حددت هذه الخطة في سبيل تحقيق ذلك ضرورة مراعاة الخطوط والاتجاهات العامة الآتية (١)

(١) الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ الجزء الاول - وزارة التخطيط ص ٣٦



- تطوير النظام الضريبي علي نحو يمكن من الحصر الكامل للمجتمع الضريبي ، ومن تصحيح الاختلال في الهيكل الضريبي ومعدلات الضرائب ، ومن القضاء علي التهرب الضريبي .
- العمل علي ان يكفل النظام الضريبي عدالة توزيع الاعباء بين المواطنين بما يحقق عدالة توزيع الدخل القومي وتقريب الفوارق بين فئات الدخل وذلك عن طريق :-
  - فرض ضرائب مرتفعة علي الارباح القدرية .
  - العمل تدريجيا علي الاعتماد علي الضرائب المباشرة والاقبال من الاعتماد علي الضرائب الغير مباشرة .

وعلي ضوء ذلك ونظرا لان السياسة الضريبية في قطاع الزراعة لم تقم بالدور المرجو منها ، سواء كان ذلك فيما يتعلق بتدبير موارد مالية للموازنة العامة او فيما يتعلق بتحسين هيكل توزيع الدخل الزراعي ، يجب التفكير في محاولة اصلاح هذه السياسة حتي تتمكن من النهوض بواجباتها في اطار تحقيق هذه الاهداف التي اصبحت اشد الحاحا الان عن اي وقت مضى .

لقد سلك النقاش طوال السنوات الماضية فيما يتصل بالسياسة الضريبية في قطاع الزراعة عند اجراء اي تعديل في النظام الضريبي المصري - طريقا معيننا ، مؤداه ان قطاع الزراعة مكبل بأشكال مختلفة من الضرائب مما يمثل عبئا كبيرا علي الفلاح ، وان فرض اي ضريبة جديدة سوف يكون من شأنه إثارة نوع من التذمر لدي جماهير الريف ، وسوف يؤدي الي انخفاض الحافز الاقتصادي لـلدي المنتجين . كما ان اي سياسة من شأنها فرض ضرائب اضافية علي قطاع الزراعة سيكون من نتائجها اقتطاع جزء من الدخل الزراعي لصالح القطاعات الاخرى ، في الوقت الذي ينخفض فيه مستوي الدخل في الريف بالقدر الذي لا يكون مناسباً معه فرض ضريبة علي الدخل المتحققة في قطاع الزراعة . وكل ذلك يكون من نتيجته تناقص الانتاج الزراعي ، والذي تعتبر زيادته من اهم الخيارات الصعبة والمهممة جدا في نفس الوقت في طريق محاولة التغلب علي الفجوة الغذائية للمجتمع .

هكذا كانت تطرح هذه القضية دائما ، ولكن يجب ونحن في مرحلة حاسمة تتطلب اتخاذ قرارات جذرية ومصيرية ، طالما كان ذلك يخدم قضية الاصلاح الاقتصادي ومن شأنه تعميق محاولة الاعتماد علي النفس في سبيل عملية التنمية الاقتصادية ، ان تطرح هذه المسألة بأسلوب مناسب ومختلف عن ذي قبل .

ان المسألة ليست هي محاباه القطاعات الاخري علي حساب قطاع الزراعة، او تكبير الفلاح الذي عليه ان ينتج لمصلحة الاخرين . وانما يجب عند مناقشة هذا الموضوع ان نأخذ في الحسبان الاعتبارات الآتية :-

- يجب الاتناقص مسألة فرض الضريبة بمعزل عن السياسة المالية ككل ، بمعنى أنه يجب ان يؤخذ في الحسبان حجم وطبيعة الانفاق العام تجاه قطاع الزراعة .

وقد وجد ان هذا الانفاق يفوق بشكل كبير الإنفاق الخاص في هذا القطاع بالرغم من ان قطاع الزراعة يكاد يكون قطاعا خاصا تماما ، وان هذا الانفاق العام يتزايد باستمرار من سنة الي اخري . كما وأن من طبيعة هذا الانفاق انه موجه بالدرجة الاولى للفئات القادرة في قطاع الزراعة . لذلك يكون من واجب هذه الفئات علي الاقل ان تؤدي مقابل هذه النفقات التي تعود عليهم انفسهم وذلك عن طريق مساهمتهم في الحصيله الضريبية بدرجة مناسبة .

- انه عند تبني قضية قومية تتمثل في تعميق مبدأ الاعتماد علي الذات في بناء الاقتصاد القومي يجب ان يكون ذلك مبنيا علي عدة قواعد اساسية ، منها ضرورة التركيز علي تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الموارد المالية القومية مع تخفيض الاعتماد علي التمويل الخارجي . ومن الطبيعي يشكل الدخل القومي المصدر الوحيد للموارد الذاتية لاي مجتمع ، حيث يتم توزيع هذا الدخل بين الاستهلاك والاستثمار . ولذلك لنجاح أي محاولة في سبيل تعبئة جزء مناسب من هذا الدخل لمزيد من الاستثمارات ، يجب ان تحدد مكان هذا الدخل ، بمعنى في اي القطاعات يتم انتاج هذا الدخل ولدي اي الفئات يتركز توزيعه بعد مرحلة انتاجه؟

- واذا نظر الي القطاعات التي يتحقق فيها هذا الدخل ، لوجد ان قطاع الزراعة مازال يحتل المرتبة الاولى ، وبالتالي يجب ان يضطلع هذا القطاع بدوره لخدمة هدف قومي ومصيري مثل ( الاعتماد علي الذات ) بصفته هدفا من شأنه تعميق استقلال المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

- يجب اعادة النظر في مقولة انخفاض مستوي متوسط الدخل في قطاع الزراعة بالدرجة التي تؤدي الي الانخفاض الشديد في مستوي الطاقة الادخارية الاحتمالية في هذا القطاع ، والتي تركز الي انه بالرغم من ان الجزء الاكبر من الدخل القومي يتحقق في قطاع الزراعة ، الا ان هذا الدخل يتحقق نتيجة عمل الجزء الاكبر من السكان في هذا القطاع ، مما يعني ان هذه

الغالبية تقوم بإستهلاك كل ماتنتجه . ولكن هذه المقولة تهمل حقيقة فـي غاية الـاهمية ، وهي ميكل توزيع الدخل الزراعي سواء كان هذا التوزيع بين الاجور والتي تمثل مصدر دخل الجزء الاكبر من سكان الريف وبين عوائد حقوق التملك والتي تمثل دخل فئة اقل نسبيا ، او كان ذلك بين الفئات المختلفة من المزارعين انفسهم والذين يستولون علي عوائد حقوق التملك .

ولقد اصبحت انحياز الدخل الزراعي في توزيعه لصالح عوائد حقوق التملك ، ثم انبـه ينحاز مرة اخري داخل فئة من يحصلون علي عوائد حقوق التملك لصالح الفئة التي تستغل الارض وتحصل علي الجزء الاكبر في صورة ربح متحقق نتيجة لهذا الاستغلال في الوقت الذي ينخفض فيه نصيب حق تملك الارض الزراعية والمتمثل في الـاجار والذي يخضع من قبل الضرائب ، في الوقت الذي مازال فيه صافي الربح الي حد كبير غير خاضع للضريبة . ان معني ذلك ان فرض ضريبة علي صافي الربح المتحقق في قطاع الزراعة والمتركز لدي فئة قليلة نسبيا من سكان الريف يستطيع ان يساهم في حل المشاكل الاقتصادية دون ان يمس الغالبية من سكان الريف .

ان تعبئة جزء من الدخل الزراعي عن طريق فرض ضريبة جديدة ليس بالضرورة الهدف منه تمويل القطاعات الاخري علي حساب قطاع الزراعة ، وانما بالدرجة الاولي يهدف ذلك الي تمويل الاستثمارات والانفاق العام بصفة عامة اللزم لقطاع الزراعة نفسه بالقدر الذي ينهض بأعباء التنمية الزراعية باعتبارها حجر الزاوية في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . فلقد حان الوقت الذي يجب علي قطاع الزراعة ان يتحمل بنفسه تمويل ما تنفقه الدولة عليه ، وكلما تحقق ذلك كلما اعطي الدولة المقدرة علي ان تخصص مزيدا من الانفاق العام للقطاعات الاقتصادية الاخري والتي في حاجة الي ذلك .

ان اهمية تعبئة جزء من الدخل الزراعي لمقابلة الاستثمارات في قطاع الزراعة بالدرجة الاولي ينبع من حقيقة ان القطاع الخاص مازال يساهم بجزء صغير من الاستثمارات في قطاع الزراعة علي عكس ما يساهم به الاستثمار العام ، وربما يرجع ذلك الي عدة عوامل من اهمها طبيعة الاستثمارات في قطاع الزراعة وكونها تخص مشروعات عامة في مجملها لا يمكن تخصيصها علي مستوي الافراد .

ان هذا الاسلوب في طرح قضية الضرائب الزراعية قد يكون فيه ما يبرز اهمية اجراء التعديلات اللازمة ومداهما في السياسة الضريبية بالشكل الذي يؤدي الي مساهمة اكبر من قطاع الزراعة في اطار تنمية الموارد المحلية علي طريق تحقيق

## المزيد من الاعتماد علي النفس

ويمكن ان يرتكز هذا الاصلاح الضريبي بصفة اساسية علي الغاء الشكل الحالي للضرائب المباشرة ، والتي بالاضافة الي انها لاتساهم بصورة فعالة في تعبئة الدخل الزراعي ، تأخذ اشكالا عدة من ضرائب ورسوم مختلفة سواء علي مستوى الحكومة المركزية او علي مستوى المحليات ، مما ينفني عنها صفة اليقين والوضوح في الضريبة من ناحية ، ووجود الاحساس لدي المزارعين بالغبن لاعتقادهم بانهم يتحملون عبثا ضريبيا كبيرا من ناحية اخري .

علي ان يتم التفكير في محاولة اصلاح نظام الضريبة غيرالمباشرة والتي تفرض عن طريق السياسة السعرية والتي بالاضافة الي انها تعتمد في حصيلتها بالدرجة الاولي علي صغار الزراع ، تؤدي الي تخصيص الموارد الزراعية بما يتعارض مع سياسة الاعتماد علي الذات في تدبير الغذاء للمجتمع نتيجة للضغوط الخارجية في هذا المجال . فخضوع بعض المحاصيل الحقلية للسياسة السعرية دون غيرها من الفروع الاخري للانتاج الزراعي جعل الزراع يتحولون من انتاجها الي المحاصيل المربحة مثل الفاكهة والخضر وبعض اوجه النشاط الاخري المربحة مثل الانتاج الحيواني . ولذلك نري ضرورة تحرير هذه المحاصيل من التحديد الحكمي للاسعار وخاصة تحت ظروف النظام الضريبي الحالي الذي لايفرق بين قادر وغير قادر ، علي ان يتم تعويض هذه الضريبة غيرالمباشرة بفرض ضريبة مباشرة .

ان ضريبة الدخل المقترحة عوضا عن اشكال الضرائب الحالية يجب ان تشمل صافي الدخل المتحقق لدي الزراع مع التفرقة بين صغار الزراع الذين يجب اعفاؤهم من هذه الضريبة وكبار الزراع الذين يخضعون لها .

ويجب ان تكون هذه الضريبة ذات سعر تصاعدي . ويمكن في هذا الصدد الاسترشاد بالضريبة المفروضة علي الاستغلال الصناعي .

وحتى تؤتي السياسة الضريبية المقترحة أكلها لابد ان توجه الوجهة السليمة بحيث تصل الي المكامن الحقيقية للدخول الكبيرة دون المساس بذوي الدخل الدنيا حتي لا يكون لذلك اثره المثبط للانتاج وفي نفس الوقت تعود بحصيلة مناسبة .

## ٢٠٢ حساب تقديري لهيكل توزيع الدخل الزراعي :-

كمحاولة لتحديد المكان الحقيقية للدخل الزراعي تمهيدا لتوجيه الضريبة المفروضة علي الدخل الوجهة السليمة ، ستبدل في هذا الجزء محاولة التوصل الي صورة تقديرية لتوزيع الدخل الزراعي وبالتالي الطاقة الاحتمالية التي ينتظر أن تعود بها الضريبة المفروضة بناءً علي هذا التوزيع التقديري للدخل الزراعي .

وفي سبيل رسم هذه الصورة التقديرية نظرا لعدم وجود بيانات تمكن من الوصول الي الشكل الحقيقي لتوزيع الدخل - سيتم الاعتماد علي الهيكل الحيازي للارض الزراعية ، باعتبار ان الارض تشكل العنصر الاساسي في العملية الانتاجية لقطاع الزراعة ، وباعتبار ان الحيازة الزراعية هي الخلية التي يتم داخلها تفاعل عوامل الانتاج المختلفة مما ينتج عنه دخل معين يتفق في حجمة وطبيعته علي نوعية هذا التفاعل .

ونظرا لان هذا الاعتبار الذي يعول عليه في محاولة الوصول الي شكل تقديري لتوزيع الدخل الزراعي لايلغي ، بل ولايمكن ان يقلل من اثر عوامل الانتاج الاخرى في تحقيق الدخل ، فسوف تتم بعد ذلك مناقشة بعض آثار هذه العوامل علي حجم الدخل الحقيقي المتحقق لدي كل فئة من فئات الزراعة المختلفة .

ان هذه المحاولة تقوم علي الافتراضات الآتية والتي قد تؤثر بشكل او بآخر علي مدي تمثيل التوزيع التقديري للواقع :-

- نظرا لعدم وجود توزيع حيازي خاص بالارض التي تزرع عن طريق الايجار واخر خاص بالارض التي تزرع عن طريق ملكيتها من قبل المستغل لها ، فسوف يتم توزيع عوائد حقوق التملك علي ضوء حجم الحيازة دونما تفرقة بين الحيازة المملوكة او المستأجرة ، بالرغم من ان القيمة الايجارية - كجزء من عوائد حقوق التملك - ترتبط بالملكية للارض وليس بالحيازة لهذـه الارض .

ولكن مايقبل من اثر هذا الغرض علي درجة اختلاف التوزيع التقديري عن الواقع ، هو ان القيمة الايجارية تشكل جزءاً أصغيراً من عوائد حقوق التملك علي عكس صافي الربح والذي يرتبط بشكل الحيازة لافرق في ذلك بين ما اذا كانت مملوكة او مستأجرة . بالاضافة الي ذلك ان هناك حوالي

٦١٪<sup>(١)</sup> في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ من مجموع الحائزين هم في نفس الوقت مالكون لحيازاتهم ، مما لا يكون في حالتهم اي ضرورة للفصل بين صافي الربح والايجار ، فكلاهما يدخل تحت مضمون دخولهم التي ترتبط بحجم حيازاتهم المستغلة والمملوكة لهم في نفس الوقت .

- فيما يتصل بصغار الحائزين لا يعتبر استغلال الارض المصدر الوحيد للدخل ، وانما يعتبر العمل لدي الغير من مصادر دخول هؤلاء الحائزين .

ونظرا لانه لا توجد بيانات توضح هؤلاء الحائزين الذين يعملون في نفس الوقت لدي الغير بأجر ، فسوف تحتوي الفئة الدنيا من التوزيع المقترح للدخل علي صغار الحائزين والعمال الزراعيين والذين منهم من ادرج في نفس الوقت تحت عدد صغار الحائزين ، وهذا يعني ان عدد اصحاب الدخول لدي الفئة الدنيا من التوزيع المقترح أكبر من الواقع ، مما يعني ان متوسط الدخل في هذه الفئة اقل منه في الواقع .

- نظرا لانه لا توجد بيانات حديثة خاصة بالهيكل الحيازي للارض الزراعية ، فسوف يعتمد علي بيانات ترجع الي الوراء سنوات طويلة مما قد ينطوي علي بعض الاختلاف عن الوضع الحالي للتوزيع الحيازي .

وفي هذا المجال توجد احصائيتان ، احدهما ترجع الي التعداد الزراعي في عام ١٩٦١ ، والاخري ترجع الي تقديرات معهد بحوث الاقتصاد الزراعي عام ١٩٧٥ ، الا ان هذا التقدير الاخير قد يشوبه عدم الدقة وذلك لاسباب قد لا يكون المجال هنا لمناقشتها بالتفصيل ، الا ان اهم هذه الاسباب ان هذا البيان يوضح ان من يحوزون أكثر من ٥٠ فداناً يبلغون ١٣١ حائزاً فقط ، وهذا ما يتنافي مع الواقع المشاهد ، وفي نفس الوقت يحوز هذا العدد الضئيل جدا علي مستوي الجمهورية ١٠٥٦٨٤ فدان ، اي بمتوسط ٨٠٧ فدان للحيازة ، وهذا ايضا يصطدم مع الواقع ، وخاصة في ظل التشريعات التي تحدد الحد الاعلي لحجم الحيازة الزراعية عند ١٠٠ فدان بدمرة ، و٥٠ فدان للثروة .

(١) محسوبة حسب بيانات : معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - نشرات الاقتصاد

الزراعي - ص ١٠٣

١٠٠ فدان للأسرة ، وعند ٥٠ فدان للفرد .

لذلك فإنه ليس هناك بديلا عن الاعتماد علي التعداد الزراعي عام ١٩٦١ بالرغم من تخلفه سنوات طويلة الي الراء . الا انه يجدر الذكر ان هناك بعض الشواهد التي تشير الي ان التوزيع الحيازي ربما تطور في السنوات الاخيرة لصالح كبار الزراع ومن اهمها الهجرة من الريف سواء داخلها الي المدن الكبرى او خارجيا الي الدول العربية حيث تتركز نوعيات المهاجرين بحثا عن العمل في هؤلاء الذين لا يحوزون ارضا زراعية بالمره او الذين يحوزون حيازات صغيرة لاتكفي لمواجهة متطلبات الحياة ،

وحيث ان التوزيع الحيازي في عام ١٩٦١ تم قبل ان يأخذ في الحساب الحد الاعلي للحيازة الذي خفض في نفس السنة الي ١٠٠ فدان للأسرة ، ٥٠ فدان للفرد ، بعد ان كان هذا الحد عند ٢٠٠ فدان ، فسوف يتم التصرف في الفئة أكثر من ١٠٠ فدان كحد أقصى ، وبالتالي سوف تزداد مساحة هذه الفئة بمقدار ٤٠٠ ألف فدان . أما المساحة المتبقية - نتيجة تخفيض الحد الأعلى للحيازة - وقدرها ٥٠٥٩ ألف فدان سوف يفترض أنها ستوزع بالتساوي بين الفئات الثلاث (٢ - ٢) ، (٢ - ٤) ، (٤ - ٥) فدان بواقع القطعة ٢ ، ٢ ، ٤ فدان لكل فئة علي الترتيب ، مع ملاحظة أن هذا الافتراض قائم علي أساس أن المساحات التي تم الاستيلاء عليها نتيجة تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي تم توزيعها علي الفلاحين المعدمين بواقع قطع تتراوح مساحتها من ٢ - ٥ أفدنة .

وبناء علي ذلك يوضح الجدول التالي التوزيع الحيازي بعد هذه التعديلات الناتجة عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في عام ١٩٦١ والذي يقضي بأن يكون الحد الأقصى للحيازة ١٠٠ فدان .

---

(١) ان السماح بتعدي الحيازة لهذا الحد تم بالنسبة للاراضي الجديدة استصلحت حديثا ، علاوة علي ذلك ان هذا تم فيما بعد عام ١٩٧٥ الذي اعد فيه هذا الاحصاء .

جدول (٢ - ١) توزيع فرضي للحيازة الزراعية في عام ١٩٦١

بعد التعديل				قبل التعديل				فئات الحيازة
المساحة		الحائزين		المساحة		الحائزين		
%	ألف فدان	%	ألف حائز	%	ألف فدان	%	ألف حائز	
٢ر٤	٢١١ر٢	٢٣ر٨	٤٣٤ر٢	٢ر٤	٢١١ر٢	٢٦ر٤	٤٣٤ر٢	أقل من فدان
٨ر٢	٥٠٥ر٣	٢١ر٢	٢٨٥ر٩	٨ر١	٥٠٥ر٣	٢٣ر٥	٢٨٥ر٩	فدان - أقل من ٢ فدان
١٣ر١	٨١٦ر٥	٢٠ر٣	٣٧١ر١	١٠ر٤	٦٤٧ر٩	١٧ر٥	٢٨٦ر٨	٢ - أقل من ٣ فدان
١١ر٨	٧٣٥ر٠	١٢ر٦	٢٣٠ر٨	٩ر١	٥٦٦ر٤	١٠ر٦	١٧٤ر٦	٣ - أقل من ٤ فدان
٩ر٥	٥٩٢ر٣	٧ر٨	١٤١ر٩	٦ر٨	٤٢٣ر٦	٦ر١	٩٩ر٧	٤ - أقل من ٥ فدان
١٧ر٧	١١٠٠ر٧	٩ر٣	١٧٠ر٠	١٧ر٧	١١٠٠ر٧	١٠ر٥	١٧٠ر٠	٥ - أقل من ١٠ فدان
١١ر٩	٧٤٢ر٦	٣ر١	٥٦ر٧	١١ر٩	٧٤٢ر٦	٣ر٤	٥٦ر٧	١٠ - أقل من ٢٠ فدان
١١ر١	٦٨٩ر٣	١ر٣	٢٣ر٨	١١ر٢	٦٨٩ر٣	١ر٤	٢٣ر٨	٢٠ - أقل من ٥٠ فدان
١٣ر٣	٨٢٩ر٩	٠ر٦	١٠ر٤	٦ر٩	٤٢٩ر٩	٠ر٤	٦ر٤	٥٠ - أقل من ١٠٠ فدان
-	-	-	-	١٤ر٥	٩٠٥ر٩	٠ر٢	٤ر٠	١٠٠ فدان فأكثر
١٠٠	٦٢٢٢ر٨	١٠٠	١٨٢٤ر٨	١٠٠	٦٢٢ر٨	١٠٠	١٦٤٢ر١	اجمالي

المصدر :-

التعداد الزراعي ١٩٦١ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء



وبناء علي الفروض الثلاثة السابقة يمكن الوصول الي هيكل تقديري لتوزيع الدخل الزراعي لعام ١٩٨٥/٨٤ علي سبيل المثال . مع مراعاة ان تحديد الفئات الدخلية المختلفة لهذا التوزيع تم علي اساس ان عوائد حقوق التملك للسنة المذكورة بلغت ٦١٧٢ مليون جنيه وان اجمالي المساحة الارضية للرقعة الزراعية حسب التعداد السابق بلغت ٦٢٢٢٨ ألف فدان وبالتالي فإن متوسط عوائد حقوق التملك للفدان الواحد يتحدد عند نحو ٧٤٠ جنيه .

والاجور بصفتها الجزء المتبقي من الدخل الزراعي بلغت لنفس السنة ١٤٥٥ مليون جنيه توزع علي عدد العاملين في الزراعة وقدرهم ٢٥٨ ألف عامل بحيث يصبح متوسط الاجر السنوي ٣٤٠ جنيه .

ويتضح من ذلك ان متوسط الاجر السنوي أقل من متوسط نصيب الفدان من عوائد حقوق التملك ، وبالتالي تنطوي دخول العمال الزراعيين تحت أقل فئة من فئات التوزيع .

جدول (٢ - ٣) توزيع تقديري للدخل الزراعي ١٩٨٥/٨٤

متوسط الدخل بالجنيه	الدخل		اصحاب الدخل		فئات الدخل
	%	بالمليون جنيه	%	بالآلف	
٢٤٤	٢٦٥	١٦١٢ -	٧٧١	٤٦٩٢٢	أقل من ٧٤٠ جنيه
٩٨١	٦٢	٢٧٨٦	٦٢	٢٨٥٩	٧٤٠ - أقل من ١٤٨٠ جنيه
١٦٣٠	١٠ -	٦٠٤٩	٦٢	٢٧١١	١٤٨٠ - أقل من ٢٢٢٠ جنيه
٢٢٦٠	٩ -	٥٤٤٨	٢٨	٢٣٠٨	٢٢٢٠ - أقل من ٢٩٦٠ جنيه
٢٠٩١	٧٢	٤٢٨٦	٢٢	١٤١٩	٢٩٦٠ - أقل من ٣٧٠٠ جنيه
٤٨٠٧	١٢٥	٨١٧٢	٢٨	١٧٠ -	٣٧٠٠ - أقل من ٧٤٠٠ جنيه
٩٦٩٠	٩١	٥٤٩٤	٩ -	٥٦٧	٧٤٠٠ - أقل من ١٤٨٠٠ جنيه
٢١٥٢٤	٨٤	٥١٢٥	٤ -	٢٢٨	١٤٨٠٠ - أقل من ٣٧٠٠٠ جنيه
٥٩٠٥٨	١٠١	٦١٤٢	٢ -	١٠٤	٣٧٠٠٠ - أقل من ٧٤٠٠٠٠ جنيه
	١٠٠	٦٠٧٢٢	١٠٠	٦٠٨٢٨	اجمالي

إن هذا التوزيع ليوضح مدى التركيز في توزيع الدخل الزراعي بين المجموعات المختلفة للزراع ، حيث نجد أن ٤٣٪ من أصحاب الدخول يحصلون علي حوالي ٤١٪ من الدخل المتحقق ، وهؤلاء هم من يحوزون أكثر من ٥ أفدنة ، بل وأن ٢٪ من هذه الفئة والذين يحوزون أكثر من ٥٠ فدان يستحوذون علي نحو ١٠٪ من الدخل الزراعي .

وعلي الجانب الآخر من سلم توزيع الدخل يحصل ٧٧٪ من اصحاب الدخول علي نحو ٢٦٪ من الدخل الزراعي ، بل وأن ٩٥٪ من اصحاب الدخول ، وهم الذين يحوزون أقل من ٥ أفدنة لا يحصلون إلا علي نحو ٥٩٪ من الدخل المتحقق في قطاع الزراعة .

إن التركيز في توزيع الدخل الزراعي يتضح بصورة أكبر عندما تعقد مقارنة بين متوسطات الدخل للفئات الدخلية المختلفة . حيث نجد أن متوسط الدخل في اعلي فئة يعادل نحو ١٧٢ مثل متوسط الدخل في الفئة الدنيا من هذا التوزيع .

بل أن هذا التركيز موجودا ايضا داخل الفئات التي تستحوذ علي أكبر نصيب نسبي من الدخل الزراعي ، حيث نجد أن متوسط الدخل في الفئة العليا ( من يحوزون أكثر من ٥٠ فدان ) يعادل نحو ٢٨٠ مثل متوسط الدخل في الفئة الأقل منها مباشرة ( من يملكون من ٢٠ - ٥٠ فدان ) ويعادل ايضا نحو ٦ أمثال الدخل في الفئة الثالثة من أعلي ( يحوزون من ١٠ - ٢٠ فدان ) ونحو ١٢ مثل متوسط الدخل في الفئة التالية لذلك ( من يحوزون من ٥ - ١٠ فدان ) .

وبالرغم من ان متوسطات الدخل التي تم التوصل اليها من خلال التوزيع التقديري للدخل الزراعي تفيد أن هناك تركزا لهذا الدخل لدي فئة صغيرة نسبيا ، حيث تبلغ هذه الفئة نحو ٢٦٠٩ ألف حائز بنسبة ٤٣٪ من مجموع الحائزين ، إلا ان هذه المتوسطات تعتبر بالنسبة لاصحاب الدخول العليا إقل من مستوي الدخل الحقيقية لهذه الفئة .

إن ذلك يرجع الي اختلاف ظروف الانتاج في المزارع الكبيرة عنها في المزارع الصغيرة ، مما يترتب عليه ان معدلات الارباح لدي كبار الزراع أكبر عنها لدي صغارهم .

فلأن كبار الزراع لديهم المقدرة علي استعمال التطورات التكنولوجية في مجال الزراعة بصورة أكبر من صغار الزراع ، تبغي خصوبة أراضيهم الزراعية أفضل وبالتالي تكون إنتاجيتها أكبر من إنتاجية المزارع الصغيرة .

كما أن استخدام الميكنة لدي كبار الزراع بصورة أكبر - حيث انه حسب آخر بيان متاح من التعداد الزراعي ١٩٦١ يمتلك نحو ٥٥% من مجموع الحائزين علي حوالي ٨٧,٧% من الجرارات المتاحة في الزراعة - يؤدي الي تقليل التكاليف الانتاجية من ناحية وارتفاع الانتاجية للفدان من ناحية اخري وبالتالي ارتفاع العائد لدي كبار الزراع . فكما هو مبين بالجدول التالي ، يتضح مدي أثر استخدام الميكنة علي تكلفة وانتاج الفدان من القطن علي سبيل المثال . فمن ناحية تبلغ التكلفة الآلية للفدان نحو ٥٧,٤% من التكلفة اليدوية ، ومن الناحية الاخري تبلغ انتاجية الفدان في حالة الخدمة الآلية نحو ١٥٢,٦% من انتاجية في حالة الخدمة اليدوية .

جدول (٢ - ٢) متوسط تكلفة وانتاجية الفدان من القطن في حالة الخدمة الآلية وفي حالة الخدمة اليدوية لعام ١٩٦٩

في ظل الخدمة الآلية	في ظل الخدمة اليدوية	
١٨٦٨	٣٢٥٢	التكلفة للفدان (بدون الاسمدة) بالجنيه
٧,٠٢	٤٦٠	الإنتاجية بالقنطار

Source: El-Khischen, A.A., A step Towards Mechanization of Cotton Productions in Egypt, in: Egyptian Cotton Gazette Nr. 57, July 1971.

كما أن هذه الآلات المتوافرة لدي كبار الزراع تمثل لهم مصدرا إضافيا للدخل علي حساب صغار الزراع حيث انهم يقومون بتأجير هذه الآلات لصغار الزراع وعادة ماتكون أسعار هذا التأجير أكبر بكثير من الواقع ، فعلي سبيل المثال بلغ الأجر المدفوع لحرث الفدان آليا في منتصف الستينات حوالي ٢ جنيه، بينما كانت التكاليف الفعلية لذلك نحو ٣ آرا جنيه فقط (١).

إن التركيب المحصولي لدي كبار الزراع يختلف عنه لدي صغارهم ، فبينما يقوم صغار الزراع في أغلب الاحيان بزراعة ارضهم بالمحاصيل الحقلية التقليدية، نجد أن كبار الزراع بزراعة أرضهم بمحاصيل غير تقليدية مثل الفواكه والخضر والنباتات الطبية والعطرية ، حيث ان هذه الانشطة تتطلب امكانات مادية ومساحات أكبر منه في حالة المحاصيل التقليدية .

وباعتبار ان التعداد الزراعي عام ١٩٦١ يمثل دائما المصدر المتاح للإحصائيات الخاصة بالعلاقة بين التوزيع الحيازي وبعض المتغيرات في قطاع الزراعة ، يمكن تناول توزيع المساحة المزروعة بالفاكهة حسب حجم الحيازة ، كمؤشر عام يوضح حقيقة تركيز أنشطة كبار الزراع في المجالات غير التقليدية والأكثر ربحية .

---

(١) د. محمود عبد الفضيل - التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري

١٩٥٢ - ١٩٧٠ - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨ ص ٦٧ .

جدول (٢ - ٤) توزيع المساحة المزروعة فاكهة حسب حجم  
الحياتة عام ١٩٦١

فئة الحياتة	أقل من ٥ أفدنة	من ٥ - أقل من ١٠ أفدنة	من ١٠ - ٥٠ فدان	٥٠ فدان فأكثر	إجمالي
المساحة المزروعة فاكهة بالفدان عدد الحائزين بالألف	١٥٠٠٠	٣١٠٠	٢٨٥٠٠	١٠٨٦٠٠	١٥٥٢٠٠
	١٣٨١	١٧٠	٨١	١٠	١٦٤٢

المصدر:-

وزارة الزراعة - التعداد الزراعي الرابع ١٩٦١.

يتضح من الجدول السابق ان المساحة المزروعة فاكهة تتركز بصورة كبيرة  
لدي كبار الزراع فبينما نجد ان صغار الزراع والذين يمثلون ٨٤٪ من مجموع  
الزراع الذين لديهم مساحات مزروعة فاكهة يقومون بزراعة حوالي ١٠٪ من إجمالي  
المساحة المنزرعة بهذا المحصول . وعلي الجانب الآخر نجد أن كبار الزراع -  
الذين يملكون أكثر من ١٠ فدان - والذين يمثلون ٥٥٪ من إجمالي الزراع  
يستغلون ٨٨٪ من إجمالي المساحة المزروعة بالفاكهة ايضاً نجد أن صغار ومتوسطي  
الزراع - الذين يملكون أقل من ١٠ أفدنة - يمثلون ٩٤٪ من إجمالي الزراع  
الذين يحوزون حيازات فاكهة ويقومون بإستغلال نحو ١٦٪ من المساحة المزروعة  
فاكهة ، في الوقت الذي يقوم فيه حوالي ٠٦٪ من هؤلاء الزراع - وهم من  
يملكون أكثر من ٥٠ فدان - بزراعة ٧٠٪ من المساحة المزروعة بهذا المحصول .  
ولعل هذا يوضح بجلاء مدى تركيز الانشطة المربحة مثل محصول الفاكهة لدى اصحاب  
الحيازات الكبيرة .

ونظراً لما يتمتع به هذا النشاط وباقى الانشطة الغير تقليدية من ربحية  
بالمقارنة بالمخاضيل الحقلية نجد أن المساحة المزروعة بهذه الانشطة تطورت في

السنوات الاخيرة بصورة كبيرة جداً وذلك علي حساب المحاصيل الحقلية التقليدية ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي .

جدول (٣ - ٥) تطور انصبه مساحة المحاصيل الحقلية ومساحة الفاكهة من المساحة المحصولية في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٣

السنة	نصيب مساحة المحاصيل الحقلية %	نصيب مساحة الفاكهة %	الارقام القياسية لمساحة المحاصيل الحقلية (١٩٧٤=١٠٠)	الارقام القياسية لمساحة الفاكهة (١٩٧٤=١٠٠)
١٩٧٤	٩٠.٠	٢.٥	١٠٠	١٠٠
١٩٧٥	٨٩.٠	٢.٦	١٠٠.٢	١٠٠.٤
١٩٧٦	٨٨.٧	٢.٨	١٠٠.٢	١١٤.٧
١٩٧٨	٨٩.٥	٢.٠	١٠٠.٣	١٢١.٦
١٩٧٩	٨٩.٠	٢.١	١٠٠.٧	١٢٥.٢
٨١/٨٠	٨٨.٦	٢.٢	٩٩.٣	١٢٢.٢
٨٢/٨١	٨٨.٨	٢.٢	١٠٠.٩	١٢٤.٨
٨٣/٨٢	٨٨.٤	٢.٦	٩٩.١	١٤٢.٩
٨٤/٨٣	٨٨.٣	٢.٧	٩٨.٢	١٤٨.٠

المصدر:-

حسبت علي اساس بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي. سنوات مختلفة .

يتضح من الجدول السابق أن المساحة المنزرعة بالمحاصيل الحقلية اخذت في التذبذب مرة بالزيادة واخري بالنقص - وان كانت هذه التغيرات ليست بالكبيرة - الي ان استقرت عنه ٨٨.٣% من المساحة المحصولية في عام ١٩٨٤/٨٣ ، وذلك بعد ان كانت تبلغ ٩٠% في عام ١٩٧٤ . ولقد بلغ المتوسط السنوي لنصيب

المساحة المزروعة بمحاصيل حقلية من اجمالي المحصولية نحو ٨٨٫٩٪ لنفس الفترة .

اما المساحة المنزوعة فاكهة ، فلقد تزايد نصيبها من المساحة المحصولية باستمرار حيث ارتفع من ٢٥٪ عام ١٩٧٤ الي ٢٧٫٧٪ عام ١٩٨٤/٨٣ . ولقد بلغ نصيبها السنوي في المتوسط نحو ٢١٪ من اجمالي المساحة المحصولية خلال نفس الفترة .

ان هذا التزايد المستمر في المساحة المنزوعة بالفاكهة يتضح حجمه جليا من خلال النظر الي الارقام القياسية للمساحة المنزوعة بمحاصيل الفاكهة وتلك المنزوعة بالمحاصيل الحقلية . ففي الوقت الذي لم يتعد الرقم القياسي للمساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية - في سنوات الزيادة - نحو ١٠٠٫٩ في عام ١٩٨٢/٨١ ، نجده أنه انخفض في السنوات الاخيرة الي ٩٩٫٢٪ ، ٩٨٫٢٪ عامي ١٩٨٢/٨٢ ، ١٩٨٤/٨٣ علي التوالي ، مما يعني ان هناك انخفاضا في نصيب المساحة للمحاصيل الحقلية في عام ١٩٨٤/٨٣ بمعدل قدره ١٫٨٪ إذا ما قورن ذلك بعام ١٩٧٤ ، أي بمعدل ٠٫٢٪ في المتوسط سنويا خلال هذه الفترة .

وفي المقابل تزايد الرقم القياسي للمساحة المزروعة بالفاكهة بمعدلات كبيرة بحيث بلغ ١٤٨ في عام ١٩٨٤/٨٣ . ان هذا معناه ان نصيب مساحة الفاكهة قد ارتفع في عام ١٩٨٤/٨٣ بمعدل قدره ٤٨٪ إذا ما قورن ذلك بعام ١٩٧٤ ، اي بمعدل سنوي قدره ٥٫٣٪ في المتوسط خلال هذه الفترة .



### ٣٠٢ حساب تقديري للحصيلة الاحتمالية للضريبة المقترحة

سيستخدم هنا التوزيع التقديري للدخل الزراعي الذي حسب في الجزء السابق في محاولة الوصول الي صورة تقديرية لما يمكن أن تجلبه السياسة الضريبية المقترحة من حصيلة ومدي إسهام ذلك في تمويل الانفاق العام وتحسين توزيع الدخل .

ويسترشد في حساب هذه الحصيلة بسعر الضريبة المطبق في حالة الارباح الصناعية ، بإعتبار ان النشاط الصناعي هو اقرب الانشطة الي النشاط الزراعي ، من حيث ان الدخل من كلا النشاطين يعتمد في تحقيقه علي تفاعل عنصري العمل ورأس المال لفترة أطول نسبيا منها في حالة النشاط التجاري . وبذلك تكون هناك مراعاة لبدأ التفرقة بين الدخل المتحققة من العمل فقط والدخل المتحققة من رأس المال فقط وتلك التي تتحقق من خلال تفاعل العمل ورأس المال معا ، وذلك عند تحديد سعر الضريبة المفروضة علي كل نوع من هذه الانواع .

وبناء علي ذلك تكون أسعار الضريبة المقترحة عبارة عن ٢٠٪ بالنسبة للألف جنيه الاولي من الدخل الخاضع للضريبة ، ثم ٢٢٪ للشريحة الثانية والتي تبلغ ١٥٠٠ جنيه ، ٢٧٪ للشريحة الثالثة والتي تتحدد عند ٢٠٠٠ جنيه ، وأخيرا ٢٢٪ للمبالغ التي تزيد عن ذلك .

أما بالنسبة للأعباء العائلية التي يجب خصمها من الدخل قبل ان يخضع للضريبة فسوف يفترض انها تعادل ٩٦٠ جنيه وهو حد الاعفاء للمتزوج ويعول، نظرا لانه ليس في الامكان تحديد الحالة الاجتماعية لكل ممول طبقا للتوزيع المحسوب سابقا . وبذلك تكون الفئة الدنيا ملقاة بالتوزيع كعفاة تماما ، حيث يبلغ متوسط الدخل فيها ٢٤٤ جنيها ، ويبدأ سريان الضريبة علي الفئة الثانية والتي يبلغ متوسط الدخل فيها ٩٨١ جنيها .

وبالطبع سوف يخضع الدخل الزراعي للضريبة العامة علي الايراد ، باعتبار  
أن هذه الضريبة تسري علي كل الدخول التي تخضع لضريبة نوعية علي الدخل ،  
والجدول التالي يوضح أسعار الشرائح المختلفة لهذه الضريبة حسب قانون الضرائب  
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

جدول (٢ - ٦) أسعار الشرائح المختلفة للضريبة العامة علي  
الايـراد

أسعار الضريبة	شرائح الدخل	أسعار الضريبة	شرائح الدخل
٢٦	أكثر من ٢٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠ جنيه	-	حتي ٢٠٠٠ جنيه
٢٨	أكثر من ٢٥٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ جنيه	٨	أكثر من ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جنيه
٣٠	أكثر من ٤٠٠٠٠ - ٤٥٠٠٠ جنيه	٩	أكثر من ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ جنيه
٣٢	أكثر من ٤٥٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ جنيه	١٠	أكثر من ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ جنيه
٣٥	أكثر من ٥٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ جنيه	١١	أكثر من ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ جنيه
٤٠	أكثر من ٦٠٠٠٠ - ٦٥٠٠٠ جنيه	١٢	أكثر من ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ جنيه
٤٥	أكثر من ٦٥٠٠٠ - ٧٠٠٠٠ جنيه	١٣	أكثر من ٧٠٠٠ - ٨٠٠٠ جنيه
٥٠	أكثر من ٧٠٠٠٠ - ٧٥٠٠٠ جنيه	١٤	أكثر من ٨٠٠٠ - ٩٠٠٠ جنيه
٥٥	أكثر من ٧٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ جنيه	١٥	أكثر من ٩٠٠٠ - ١٠٠٠٠ جنيه
٦٠	أكثر من ١٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠ جنيه	١٨	أكثر من ١٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ جنيه
٦٥	أكثر من ٢٠٠٠٠٠ جنيه	٢٢	أكثر من ٢٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠ جنيه
		٢٤	أكثر من ٢٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ جنيه

والجدول التالي يبين نتائج حساب الضريبة المستحقة علي الدخل المتوسط في كل فئة دخلية سواء كان ذلك بالنسبة للممول او لجميع الممولين في كل فئة.

جدول (٣ - ٧) الحصيلة الاحتمالية للضريبة المقترحة علي الدخل الزراعي

فئات الدخل	متوسط الدخل بالجنيه	عدد الممولين بالألف	متوسط الضريبة للممول بالجنيه	اجمالي الضريبة لكل فئة دخلية (بالمليون جنيه)
٧٤٠ - أقل من ١٤٨٠ جنيه	٩٨١	٣٨٥٠٩	٤٠٢	١٠٦٢
١٤٨٠ - أقل من ٢٢٢٠ جنيه	١٦٣٠	٣٧١٠١	١٣٤٠	٤٩٧
٢٢٢٠ - أقل من ٢٩٦٠ جنيه	٢٣٦٠	٢٣٠٠٨	٢٢٠٠٨	٧٤٠
٢٩٦٠ - أقل من ٣٧٠٠ جنيه	٣٠٩١	١٤١٠٩	٥٤٨٠٣	٧٧٠٨
٣٧٠٠ - أقل من ٧٤٠٠ جنيه	٤٨٠٧	١٧٠٠٠	١١٥٨٠٤	١٩٧٠١
٧٤٠٠ - أقل من ١٤٨٠٠	٩٦٩٠	٥٦٠٧	٢٣١٢٠١	١٨٧٠٨
١٤٨٠٠ - أقل من ٢٧٠٠٠ جنيه	٢١٥٢٤	٢٣٠٨	٩٢٨٦٠٢	٢٢١٠٠
٢٧٠٠٠ - أقل من ٧٤٠٠٠ جنيه	٥٩٠٥٨	١٠٠٤	٢٢٤٢٩٠٦	٢٣٧٠٢
اجمالي		١٣٩٠٠٦		١١٤٦٠٢

يتضح من نتيجة الحساب السابق ان اجمالي الحصيلة المحتملة في حالة فرض ضريبة علي الدخل الزراعي تبلغ نحو ١١٤٦٠٢ مليون جنيه ، وذلك في ظل تطبيق حد الاعفاء المعمول به في حالات الضرائب النوعية الاخرى - وان كان هنا كما سبق الاشارة يعتبر الحد الاقصى للإعفاء في جميع الحالات بصرف النظر عن الحالة الاجتماعية للممول - وبذلك أصبح كل من يملك أقل من فدان معفي تماما من الضريبة . إلا أنه يجدر الذكر بأنه اذا زيد هذا الحد للإعفاء ليشمل كل من يملك أقل من ثلاثة أفدنة - أي للدخول حتي ٢٢٢٠ جنيه سنويا - فلن تتأثر

الحصيلة الاجمالية المحتملة للضريبة كثيرا ، حيث تصبح في هذه الحالة نحو ١٠٩٥ مليون جنيه .

إن جدوي تطبيق هذه السياسة الضريبية المقترحة يصبح أكثر وضوحا من خلال استخراج بعض المؤشرات نتيجة مقارنة الحصيلة المحتملة ببعض المتغيرات الاقتصادية .

ان غزارة حصيله الضريبية المقترحة تتضح جيدا اذا ما قورنت بحصيله الضريبية الحالية ، فبينما لم تشكل قيمة الحصيلة الضريبية المباشرة من قطاع الزراعة إلا نحو ٠٦٪ من الدخل الزراعي في عام ١٩٨٥/٨٤ ، بلغت الحصيلة المحتملة للضريبة المقترحة نحو ١٩٪ من هذا الدخل .

وهذه المقدرة للسياسة الضريبية المقترحة علي تعبئة جزء معقول من الدخل الزراعي تنعكس علي مدي اهميتها في تدبير جانب الايرادات من الموازنة العامة للدولة ، حيث تشكل نحو ٤٣٪ من إيرادات الضرائب المباشرة في عام ١٩٨٤/٨٢ . وينعكس ذلك ايضا علي مدي مساهمتها في تمويل جانب النفقات من هذه الموازنة، حيث تغطي هذه الحصيلة المحتملة نحو ٣٨٪ من متوسط الاستثمارات السنوية في قطاع الزراعة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥/٨٤ ، كما أنها تغطي نحو ٥٦٪ من متوسط حصة الانفاق الاستثماري العام من هذه الاستثمارات خلال نفس الفترة ، مما يعني أن هذه الضريبة بعد تغطيتها للانفاق الاستثماري اللازم لتنمية قطاع الزراعة ، قادرة ايضا علي تمويل جزء من الانفاق العام في القطاعات الاقتصادية الاخرى .

إن أهمية هذه السياسة الضريبية المقترحة لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة تتضح بصورة أكثر تحديدا من خلال أن حصيله هذه الضريبة تشكل نحو ٤٢٪ من متوسط العجز الاجمالي السنوي للموازنة العامة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٢ .

إن هذه الاهمية لا تقتصر فقط علي مدي ما تقابله هذه الحصيلة من حجم العجز الحادث في الموازنة ، وإنما تمتد ايضا الي مقدرة هذه السياسة الضريبية في المساهمة في إصلاح بعض سياسات الموازنة العامة للدولة ، وذلك أن هذه الضريبة تقدر علي مواجهة ٩٨٪ من متوسط التمويل المصرفي السنوي للعجز في الموازنة العامة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٢ ، مما يعني امكانية تقليل مشاركة هذه الوسيلة في تمويل عجز الموازنة .

من هذا يتضح ان السياسة الضريبية المقترحة ليس لها اهمية مالية فحسب ، وإنما لها ايضا اهمية توزيعية ، حيث لا يخفي مالاثر عملية التمويل المصرفي على تعميق اختلال هيكل توزيع الدخل .

إن إمكانية السياسة الضريبية المقترحة في المساهمة في عملية اصلاح هيكل توزيع الدخل تتضح ايضا من خلال التعرض لتوزيع الاعباء الضريبية في ظل هذه السياسة على المجموعات المختلفة من المزارعين .

جدول (٣ - ٨) التوزيع النسبي للاعباء الضريبية في ظل السياسة الضريبية المقترحة

أصحاب الدخل %	الدخل المتحققه %	الضريبة المستحقة %
٧٧١	٢٦٥	-
٦٢	٦٢	٠١
٦٢	١٠٠	٤٢
٢٨	٩٠	٦٥
٢٢	٧٢	٦٨
٢٨	١٢٥	١٧٢
٠٩	٩١	١٦٤
٠٤	٨٤	١٩٢
٠٢	١٠٠	٢٩٤
١٠٠	١٠٠	١٠٠

إن التوزيع النسبي السابق يوضح مدى التناسب بين الاعباء الضريبية وبين مستويات الدخل . ان هناك ٧٧٪ من اصحاب الدخل لا يستولون الا على ٢٦٪ من الدخل الزراعي ، ولذلك فهم يعضون تماما من الضرائب . واذا ما نظر

الي الفئات التي تخضع للضريبة ، لوجد أن من يملكون من فدان الي أقل من ه أفدنة يشكلون ١٨٦٪ من اجمالي اصحاب الدخول ويستولون علي ٢٢٤٪ - وهذا أقل بكثير عن الانصبة النسبية للفئات العليا - ولذلك فلا يطلبون إلا بنحو ١٧٧٪ من الضريبة المحتملة ، في الوقت الذي يشكل فيه من يملكون من ه أفدنة الي أقل من ٢٠ فدان حوالي ٢٨٪ من اصحاب الدخول ، ونظراً لانهم يستولون علي نحو ١٣٥٪ من الدخل الزراعي - وهذا أكبر نسبيا من الفئة السابقة - ولذلك فهم مطالبون بنحو ١٧٢٪ من الضريبة المحتملة . واخيرا فإن الفئة العليا والتي تملك أكثر من ٢٠ فداناً ولا تمثل إلا ١٥٪ من اصحاب الدخول ، في الوقت الذي تستولي فيه علي ٢٧٦٪ من الدخل الزراعي ، لذا فإنها مطالبــــــــــــــــة وفقاً للسياسة الضريبية المقترحة بأن تسدد نحو ٦٥٪ من الضريبة المحتملة ، وهذا يعتبر الجزء الاعظم من الضرائب المتوقعة من قطاع الزراعة في حالــــــــــــــــة ما إذا نالت السياسة الضريبية المقترحة حظها من التطبيق .

## الملخص والتوصيات

تعرضت هذه الدراسة بالتحليل لبعض جوانب مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واختلال هيكل توزيع الدخل القومي ، متناولة لدور السياسة الضريبية علي المستوي القومي بصفة عامة وفي قطاع الزراعة بصفة خاصة في مجابهة هاتين المشكلتين . وذلك بهدف ان تتوصل هذه الدراسة الي اقتراح محدد في سبيل اصلاح السياسة الضريبية في قطاع الزراعة ، حتي تنهض هذه السياسة بما يبرجي منها في اطار المحاولات المبذولة من اجل علاج مشكلتي العجز في الموازنة العامة للدولة واختلال هيكل توزيع الدخل القومي .

ولقد بذلت في الفصل الأول من هذه الدراسة محاولة القاء بعض الضوء علي ماهية مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة وطبيعة توزيع الدخل القومي من ناحية ودور السياسة الضريبية في هذا المضمار من ناحية اخري .

لقد اتضح ان حجم العجز في الموازنة العامة إتسم بالتضخم من سنة الي اخري ، حيث ارتفع الي نحو ستة اضعافه خلال العشر سنوات الاخيرة ، حتي أنه وصل في عام ١٩٨٤/٨٢ الي نحو ٢٢٪ من الدخل القومي .

ولم يقتصر الامر عند هذا الحد ، ولكن مازاد المشكلة حدة هو طريقة تمويل هذا العجز ، حيث لوحظ خلال الفترة التي غطتها هذه الدراسة انه تم التعويل كثيرا علي التمويل المصرفي واصدار البنكنوت في مقابلة العجز الحادث في الموازنة العامة ، فلقد بلغ متوسط مساهمة التمويل المصرفي في هذه الفترة في تمويل هذا العجز بنحو ٤٢٪ ، بل وقد وصلت هذه المساهمة في بعض السنوات الي حوالي ٧٠٪ (١٩٨٢/٨١) .

إن هذه الوسيلة في تمويل العجز في الموازنة تتميز بأنها ذات آثار سلبية متمثلة في ضغوط تضخمية تؤثر بدورها بالسلب سواء علي الافراد او علي الاقتصاد القومي . فيكون من نتيجة هذه الضغوط التضخمية حدوث اعادة توزيع في الدخل لغير صالح الفئات الفقيرة ، كما ينتج عنها ارتفاع في تكلفة الاستثمار ومايصاحب ذلك من آثار اقتصادية سلبية ، مثل عدم كفاية الاستثمارات المخطط للمشروعات المراد إقامتها ، وإرتفاع اسعار الانتاج مما يعني آثار تضخمية جديدة وهكذا .

وبذلك فإن علاج مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة يعتبر أيضا ضرورة ملحة من زاوية إعادة توزيع الدخل القومي لصالح اصحاب الدخل المنخفضة، وخاصة في ضوء ماتكشف عنه هذه الدراسة من ان الدخل القومي اصبح في السنوات الاخيرة يميل في توزيعه لصالح الفئات الغنية .

إن الدراسات المختلفة في مجال توزيع الدخل بين الافراد اوضحت ان الدخل القومي يتركز لدي فئة تتراوح بين ٥% ، ١٠% من السكان ، حيث تحصل هذه الفئة علي جزء من الدخل القومي يتراوح بين ٢٩% ، ٢٥% ، في الوقت الذي لا يحصل فيه ما بين ٥٠% ، ٦٠% من السكان إلا علي جزء يتراوح بين ٢٠% ، ٢٤% من هذا الدخل .

علاوة علي ذلك فقد أوضحت هذه الدراسة ان توزيع الدخل القومي يميل لصالح عوائد حقوق التملك باعتبارها مصدر دخل أصحاب الدخل العليا ، حيث بلغ متوسط نصيب عوائد حقوق التملك في فترة الدراسة نحو ٦١% ، بينما بلغ متوسط نصيب الاجور حوالي ٢٩% من الدخل القومي . إن هذا الخلل إزداد من سنة الي اخري حيث ازداد نصيب عوائد حقوق التملك من ٥٥ر٨% عام ١٩٧٤ الي ٦٥ر٩% عام ١٩٧٩ ، ٦٢ر١% عام ١٩٨٢/٨١ .

ونظرا لانه يجب في محاولة التقليل من عجز الموازنة استخدام ادوات الموازنة في محاولة جذب جزء متزايد من الدخل القومي بصفته المصدر الوحيد للتمويل المحلي والذي يجب التعويل عليه بصورة أكبر كلما كان الهدف تعميق الاعتماد علي الذات ، نظرا لذلك عرضت الدراسة في هذا الفصل لتوزيع الدخل القومي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، واتضح ان قطاع الزراعة مازال يحتل المرتبة الأولى في انتاج الدخل القومي ، وبالتالي كان من الواجب ان يساهم بقدر اهميته هذه في تمويل الموازنة العامة للدولة .

ثم تعرضت الدراسة في هذا الفصل لدور السياسة الضريبية بصفة عامة في تمويل الموازنة العامة للدولة وإعادة توزيع الدخل القومي ، ووجد انه بالرغم من ان الحصيلة الضريبية تشكل إحدى المصادر الهامة لتمويل الموازنة العامة للدولة ، حيث تمثل ٦٩% من الانفاق الجاري ونحو ٤٢% من اجمالي الانفاق العام في المتوسط ، إلا ان الضرائب مازالت قاصرة عن تعبئة جزء مرضي من الدخل القومي ، فبينما تمثل الضرائب في الدول الرأسمالية نحو ٢٠% من الدخل القومي في المتوسط ، نجد أن هذا النصيب في مصر لم يتعد ٢٢% .



إن هذا يرجع الي عدة اسباب من اهمها عدم خضوع انواع كثيرة من الدخل للضريبة ، مثل الدخل الناتجة من الاستغلال الزراعي وكثير من الدخل الطفيلية ، وكذلك انتشار ظاهرة الاعفاءات الضريبية واتساع نطاقها خاصة في ظل قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي ، واخيرا عدم احكام عملية التحصيل للضرائب المستحقة ، حيث بلغ متوسط نسبة المتأخرات الضريبية الي إجمالي الحصيللة الضريبية نحو ٢٦٪ في خلال فترة الدراسة .

وفي مجال إعادة توزيع الدخل وجد أن السياسة الضريبية الحالية تتميز بإعتمادها علي الضرائب غير المباشرة . ومن المعلوم أن هذا النوع من الضرائب يصيب في المقام الأول ذوي الدخل الدنيا . فلقد إوضحت الدراسة ان نصيب الضرائب غير المباشرة من الحصيللة الضريبية في مصر لازال يفوق نظيرة فسي الدول النامية .

ونفس الحال بالنسبة للضرائب المباشرة حيث انها لازالت تشكل عبئا نسبيا أكبر علي ذوي الدخل الدنيا ، وذلك لانه بالرغم من أن الشكل القانوني للتنظيم الضريبي يفرق بين انواع الدخل حسب مصادر تحققها وكذلك حسب مستوياتها ، إلا أن هناك بعض الاختلاف بين ذلك وبين ما يحدث في الواقع ، فلقد وجد ان الضرائب أصبحت لاتتناول نشاط القطاع الخاص بشكل كاف ، فعلي سبيل المثال إزداد رأس مال هذا القطاع في الفترة من ١٩٧٤ إلي ١٩٧٩ بمعدل ٢٠٥٪ في الوقت الذي لم ترتفع فيه الحصيللة الضريبية من هذا القطاع إلا من حوالي ١٢٪ إلي ٢٠٪ من الناتج القومي الاجمالي . بالاضافة الي ذلك فإن المتأخرات الضريبية والتي ربما تنتهي في النهاية الي عدم التحصيل تتركز بصورة ملحوظة لدي ذوي الدخل العليا ، فبينما بلغ متوسط المتأخرات الضريبية في حالة الضرائب المستحقة علي الاجور والمرتبات والمهن الحرة حوالي ٢٤٪ من اجمالي هذه المتأخرات ، وجد إن متوسط المتأخرات في حالة الضرائب التجارية والصناعية قد بلغ نحو ٥٠٪ ، وفي حالة الضرائب علي القيم المنقولة والتركات بلغ هذا المتوسط ٢٢٫٨٪ .

ولذلك يجب أن يكون هناك اصلاحا ضريبيا من شأنه جعل السياسة الضريبية قادرة علي المساهمة في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وإعادة توزيع الدخل القومي ، وفي هذا المجال تقترح الدراسة ضرورة ضم الدخول المتحققة في قطاع الزراعة تحت مظلة الضرائب كجانب مهم من جوانب الاصلاح الضريبي اللازم .

وبناء علي ذلك تناولت الدراسة في فصلها الثاني والثالث الجوانب المختلفة لهذا الاقتراح . ففي الفصل الثاني تمت مناقشة مبررات ضرورة الاخذ بهذا الاقتراح ثم في الفصل الثالث عرضت امكانات وجدوي هذا الاقتراح في المساهمة في حل مشكلتي العجز في الموازنة واختلال هيكل توزيع الدخل .

في الفصل الثاني تعرضت الدراسة الي طبيعة السياسة الضريبية المعمول بها حاليا في قطاع الزراعة . وأوضحت مدي عجز هذه السياسة في تدبير قدر معقول من الدخل الزراعي للمساهمة في تمويل الموازنة العامة . فلقد بلغت الحصيللة الضريبية من الضرائب الزراعية المباشرة نحو ١٢٪ من الدخل الزراعي في المتوسط خلال فترة الدراسة وعلاوة علي ذلك فإن نصيب الضرائب الزراعية المباشرة من الدخل الزراعي أخذ في الانخفاض من سنة الي اخري نتيجة لجمود الحصيللة من هذه الضرائب بالرغم من تزايد الدخل المتحقق في قطاع الزراعة ، فلقد إنخفضت حصيللة هذه الضريبة من ١٩٪ من الدخل الزراعي عام ١٩٧٤ إلي ٠٦٪ من الدخل الزراعي في عام ١٩٨٢/٨٢ .

اما بالنسبة للضرائب غير المباشرة والمتمثلة في الفروق السعرية التي تحققتها الدولة من خلال التسويق التعاوني لبعض الحاصلات الزراعية ، فبالرغم من التناقض الكبير بين التقديرات المختلفة لحجم ماتستولي عليه الدولة من الدخل الزراعي نتيجة للسياسة السعرية المتبعة ، إلا ان هناك بعض الحقائق التي عرضت لها هذه الدراسة .

أول هذه الحقائق أن نظام التسويق التعاوني لايشمل إلا جزءاً من الانتاج الزراعي ، بل وهذا الجزء يعتبر صغيرا جدا . فكما توضح هذه الدراسة بلغت المحاصيل الحقلية - التي تخضع جزئيا لهذا النظام - نحو ٢٢٣٪ من اجمالي انتاج الحاصلات الحقلية ، ٢٢٣٪ من اجمالي الانتاج الزراعي في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٢ .

ومن هذه الحقائق ايضا أن الانتاج من هذه الحاصلات الخاضعة لنظام التسويق تعاونيا لا يخضع بصفة كلية لهذا النظام وإنما يخضع - باستثناء محصول القطن الذي يسوق بالكامل تعاونيا - بصورة جزئية تختلف من محصول إلي آخر . فلقد بلغ متوسط الحصلة الخاضعة لهذا النظام من القمح والأرز والبقول والبصل والبقول السوداني والسمسم والعدس والذرة ١٢٪ ، ٤٥٪ ، ٣٥٪ ،

١١) ، ٤٥) ، ٥٦) ، ٢٢) ، ١٢) من الكميات المنتجة من هذه المحاصيل علي الترتيب . كما أن هذه الحصة أخذت تنخفض من سنة الي اخري وخاصة بالنسبة لمحصول القمح حيث انخفضت الكمية المسلمة من ٢٢) عام ١٩٧٥ الي ٨) عام ٨٤/٨٥ ونفس الحال بالنسبة للفلول السوداني حيث إنخفضت هذه الحصة خلال نفس الفترة من ٦٤) الي ٢٢) .

وثالث هذه الحقائق أن القيمة المسوقة تعاونيا لاتمثل إلا نحو ١٢,٣) من الانتاج الزراعي في المتوسط خلال فترة الدراسة . بل واذا استثنى محصول القطن من ذلك لانخفضت هذه النسبة الي ٢,٥) في المتوسط .

وهكذا يتضح ان الضريبة غير المباشرة في قطاع الزراعة لاتختلف كثيرا، عن الضرائب المباشرة في ان كلاهما لايقوي علي تعبئة جزء مناسب من الدخل الزراعي يمكن بواسطته المساهمة في مواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة .

ونظرا لان سياسة الانفاق العام تعتبر الوجه المكمل للسياسة الضريبية باعتبارها شقي السياسة المالية ، وبالتالي فإن اثر كل منهما قد يتكامل وقد يتعارض مع الآخر ، فلقد أفردت الدراسة جزءا في هذا الفصل لمناقشة طبيعة سياسة الانفاق العام تجاه قطاع الزراعة .

ولقد اتضح من خلال هذا الجزء من الدراسة ان الدولة - في الوقت الذي لاتأخذ فيه جزء مناسب من الدخول الزراعية في صورة ضرائب - تقوم بتمويل الجزء الأعظم من الاستثمارات المنفذة في الزراعة وكذلك تقوم بتقديم الدعم السنوي لكثير من مسلتزمات الانتاج . فلقد بلغ متوسط حصة الدولة من الاستثمارات الخاصة بقطاع الزراعة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥/٨٤ نحو ٨٤,٥) بما يعادل نحو ٢٠٢ مليون جنيه في المتوسط سنويا خلال هذه الفترة ، كما بلغ متوسط الدعم السنوي خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨٢ نحو ١٢٦ مليون جنيه ، مع مراعاة ان هذا الدعم تزايد من حوالي ٧٠ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الي ٣٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ، ثم انخفض الي ١٩٨ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨٢ .

إن الدراسة لتوضح مدي تقاعس الحصيللة الضريبية المباشرة من قطاع الزراعة عن تغطية الانفاق العام في قطاع الزراعة ، حيث لم تغطي هذه الحصيللة سوي نحو ١٠) من الانفاق العام الاستثماري والدعم في المتوسط خلال الفترة

١٩٧٤ - ١٩٨٣/٨٢ . كما وأن هذه المساهمة اخذت في التناقص بإستمرار حيث إنخفضت من (٢٠٪) في عام ١٩٧٤ الي ان وصلت الي (٤٥٪) عام ١٩٨٣/٨٢ .

أما فيما يتعلق بهيكل توزيع الدخل الزراعي ، فلقد أوضحت الدراسة أن هذا الدخل يتسم - كما هو الحال في الدخل القومي - في توزيعه بالميل نحو أصحاب الدخول العليا . بل وأن الخلل في توزيع الدخل الزراعي يعتبر أكبر من نظيرة في حالة الدخل القومي . فلقد بلغ متوسط نصيب عوائد حقوق التملك خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥/٨٤ نحو ٧٤٪ ، مقابل ٢٦٪ فقط للأجور ، في الوقت الذي بلغت فيه هاتين النسبتين بالنسبة للدخل القومي - كما سبق الاشارة - حوالي ٥٨٪ ، ٤٢٪ .

كما أن توزيع الدخل الزراعي بين ريع الارض (الايجار) وعائد رأس المال والتنظيم (صافي الربح) يميل بصورة ملموسة في صالح الاخير، فبينما بلغ نصيب القيمة الايجارية كعائد علي ملكية الارض نحو ٩٥٪ فقط من الدخل الزراعي في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ ، نجد أن الربح أستحوذ علي نحو ٧٠٪ من هذا الدخل في المتوسط خلال نفس الفترة .

ولقد أوضحت الدراسة ان السياسة الضريبية في قطاع الزراعة غير قادرة بصورتها الحالية علي تحسين هذا الهيكل المختل لتوزيع الدخل الزراعي .

فبالنسبة للضرائب المباشرة وجد أنها لاتخضع للتصاعد الضريبي الذي يفرق بالقدر الكافي بين المستويات المختلفة للدخول ، كما وأنها في حين أصابت الريع الذي لايمثل إلا جزء صغير من الدخل الزراعي تركت الربح تقريبا دون أن تمسه ، وهو الذي يشكل الجزء الاعظم من الدخل الزراعي - كما سبق الاشارة - ويتركز لدي فئة قليلة نسبيا .

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فإنها تمس في المقام الأول صغار الزراع وذلك لان السياسة السعرية - والتي عن طريقها تتحقق الضرائب غير المباشرة - لاتمس إلا بعض المحاصيل الحقلية والتي تتركز بصورة أكبر لدي صغار الزراع الذين ليس لديهم الإمكانيات اللازمة للاستثمار في الانشطة الزراعية المربحة مثل الانتاج الحيواني ونتاج الفاكهة ، والتي لاتخضع للسياسة السعرية . كما وان نظام التسليم الاجباري لا يأخذ في الحسبان عند تحديد

الحصة المسلمة إجباريا حجم الحيازة المزروعة بكل محصول ، مما يعني أن العبء النسبي في هذه الحالة يكون أكبر دائما في حالة صغار الزراع عنه في حالة كبار الزراع .

ومما يزيد من مشكلة الاختلال في توزيع الدخل الزراعي هو أن سياسة الانفاق العام بإعتبارها الوسيلة التي عن طريقها يتحقق الهدف التوزيعي لأي ضريبة ، لازالت تعمل في صالح الفئات الغنية ، حيث من الطبيعي ان يكون نصيب الحيازات الكبيرة من الاستفادة نتيجة الاستثمار العام أكبر من الحيازات الصغيرة ، كما انه ليس هناك فائدة بالمرّة بالنسبة لمن لا يحرزون أرضا زراعية . ونفس الوضع بالنسبة للدعم المباشر ، اما بالنسبة للدعم الغير مباشر فإنه ينحاز بصورة أكبر لكبار الزراع، فعلي سبيل المثال تكون جميع الاعفاءات الجمركية للألات الزراعية المستوردة من نصيب هذه الفئة لان سياسة الاعفاءات الجمركية تشترط حدود ملكية معينة للمستورد حتى يستفيد من هذا الاعفاء ، كما وان كبار الزراع هم الذين لديهم المقدرة علي استيراد هذه الآلات .

من اجل ذلك كله اهتم الفصل الثالث والاخير من هذه الدراسة بمحاولة وضع تصور لاصلاح السياسة الضريبية بما يؤدي في ظل سياسة انفاقية مناسبة الي ان تنهض الضرائب الزراعية بدورها في المساهمة في تمويل العجز في الموازنة ومحاولة اعادة توزيع الدخل في صالح الفئات الفقيرة .

ويرتكز هذا الاصلاح بصفة اساسية علي محورين : أولهما انه يجب الغاء السياسة الحالية المتبعة في تسعير وتسويق بعض الحاصلات الحقلية ، نظرا لأن هذه السياسة تشكل عقبة رئيسية امام تخصيص الموارد في قطاع الزراعة بما يخدم الاهداف القومية علي مستوى المجتمع وأكبر دليل عل ذلك هروب الزراع من انتاج بعض المحاصيل المهمة مثل القمح بصفته سلعة غذائية مهمة وإستراتيجية والقطن بصفته سلعة تصديرية لمصر فيها ميزة عالمية ، في الوقت الذي اصبح فيه هدف زيادة الصادرات من اهم الاهداف القومية . أما عن ماتحصل عليه الدولة من خلال هذه السياسة من اموال فيمكن توفيره عن طريق الغاء الدعم المقدم لمستلزمات الانتاج من ناحية وتوفير النفقات البامظة التي تتكلفها الدولة في عملية تسويق هذه الحاصلات من ناحية اخري . ان ذلك الاقتراح قد يقابل

بالرأي القائل بأن الغاء الدعم لمستلزمات الانتاج من شأنه ارتفاع اسعار المستهلك لهذه الحاصلات ، ولكن هذا مردود عليه بأن الجزء المسوق تعاونيا لايشكل إلا جزءاً ضئيلاً من الطلب النهائي علي هذه السلع ، كما وان الدولة يمكنها تقديم الدعم عند مرحلة الطلب النهائي علي هذه السلع وليس في مرحلة الانتاج .

أما المحور الثاني لاصلاح السياسة الضريبية في قطاع الزراعة فهو الغاء الضرائب المباشرة بصورها المختلفة ، والتي رغم تعددها مما يعطي الاحساس لدي الزراع بأنهم يتحملون عبئاً ضريبي كبير ، لاتساهم بصورة فعالة في إدراج حصيلة مناسبة لتمويل الموازنة العامة . علي ان يتم احلال ضريبة دخل علي صافي الايرادات الناتجة من الاستغلال الزراعي محل هذه الضرائب .

ولإظهار جدوي هذا الاقتراح تم التوصل الي تصور تقديري لتوزيع الدخل الزراعي ، حتي يمكن توجيه الضريبة المقترحة الي المكامن الحقيقية للدخول الكبيرة دون المساس بذوي الدخل الدنيا حتي لا يكون لذلك اثره المثبط للانتاج وفي نفس الوقت تعود بحصيلة ضريبية مناسبة .

ولقد أوضح هذا التوزيع مدي تركيز توزيع الدخل الزراعي ، حيث يحصل ٤٣٪ من اصحاب الدخل علي نحو ٤١٪ من الدخل المتحقق ، في الوقت الذي يحصل فيه ٧٧٪ من اصحاب الدخل علي حوالي ٢٦٪ فقط من الدخل الزراعي . كما ان متوسط الدخل لدي أعلى فئة من فئات التوزيع بلغ نحو ١٧٢ مثل متوسط الدخل في ادني فئة من هذا التوزيع .

ولقد تمت في هذا الفصل محاولة مناقشة الجوانب المختلفة للعملية الانتاجية والتي من شأنها ارتفاع متوسطات الدخل الفعلية لدي اصحاب المزارع الكبيرة عما يظهره التوزيع التقديري للدخل الزراعي . مما يعني أن النتائج المتوصل اليها هي في صالح ذوي الدخل العليا .

ثم تمت علي اساس متوسطات الدخل المحسوبة محاولة للوصول الي الحجم التقديري للحصيلة المحتملة للضريبة المقترحة وكان من نتائج هذا التقدير أن هذه الضريبة يمكنها أن تعود بحصيلة تبلغ حوالي ١١٤٦ مليون جنيه ، اي مايعادل نحو ١٩٪ من الدخل الزراعي ، بينما لم تدر الضريبة

الحالية إلا نحو ٠.٦٪ من هذا الدخل في المتوسط خلال فترة الدراسة .

ولقد استخرجت بعض المؤشرات التي تبرز أهمية تطبيق هذه الضريبة لعل من أهمها أن حصيلة هذه الضريبة تشكل نحو ٤٢٪ من متوسط العجز الاجمالي للموازنة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٢ ، كما أنها تعادل نحو ٥٦٦٪ من إنفاق الدولة الاستثماري في قطاع الزراعة .

إن هذه الضريبة المقترحة تتمشي أيضا مع سياسة إعادة توزيع الدخل في صالح الفئات الفقيرة ، فعلاوة علي أنها تعود بحصيلة الدولة من وضع سياسة إنفاقية مناسبة لخدمة هذه الفئات ، فإنها تحمل المستويات العليا للدخول بما يناسبها من أعباء ضريبية . فطبقا لهذه الضريبة يعفي حوالي ٧٧٪ من اصحاب الدخل نظرا لانهم لا يحصلون إلا علي حوالي ٢٦٪ من الدخل الزراعي في الوقت الذي يتحمل فيه ٥١٪ من اصحاب الدخل نحو ٦٥٪ من العبء الضريبي لهذه الضريبة وذلك لانهم يستولون علي حوالي ٢٧٦٪ من هذا الدخل .

ولكن تنفيذ هذه السياسة الضريبية المقترحة بنجاح يتطلب توافر عوامل تنظيمية واقتصادية وسياسية منها علي سبيل المثال :-

- لأن الضريبة الجديدة تعني اقتطاعا لجزء من دخل المزارعين ، فإنهم سوف يحاولون معارضة مثل هذه الضريبة والتهرب منها ، لذلك يجب أن يسبق تطبيق هذه الضريبة جملة مكثفة في جميع وسائل الاعلام وعلي مستوى المؤسسات الشعبية ، يتم خلالها شرح ضرورة وأهمية هذا الاجراء في إطار شامل لأهدافنا المعلنة من تحقيق مبدأ الاعتماد علي الذات ومن محاولة تنمية الصادرات وغير ذلك من اهداف قومية . ويجب في هذا الاطار عرض واضح ومقنع لما تقوم به الدولة في المقابل تجاه قطاع الزراعة مما يعود عليهم بالنفع وارتفاع دخولهم مثل ما تقوم به الدولة من إستثمارات في الزراعة والري والصرف وما تقوم بتقديمه من دعم للأسمدة والآلات وباقي مستلزمات الإنتاج .

- يجب أن يتم تحديد الضريبة الواجبة علي كل مزارع وموعد سدادها بشكل واضح حتي تكون هذه الضريبة متسمة بقدر من الوضوح واليقين ، فبالنسبة للمزارعين الذين لديهم دفاتر منتظمة توضح إيراداتهم وتكاليفهم يمكن محاسبتهم علي اساس صافي الارباح الذي تظهره هذه الدفاتر ، أما

بالنسبة للمزارعين الذين لايمسكون دافتر فيتم محاسبتهم علي اساس متوسط التكلفة والايراد للفدان ، وهذا المتوسط يحدد كل سنة بناءاً علي أخذ عينات لكل محصول في كل زمام مزرع . إن هذا التحديد يجب أن يأخذ في الحسبان درجة خصوبة التربة ونوع المحصول المزرع وأي ظروف طبيعية قد تطرأ وتؤثر علي الانتاجية.

كما يجب توفير الكوادر اللازمة للقيام بإجراءات تقدير وربط وتحصيل هذه الضريبة في الريف ، وهنا تجدر الإشارة الي ان خريجي معهد الصيارفة والذين يعملون الآن في تحصيل ضريبة الاطيان يشكلون ركيزة اساسية ومفيدة في هذا الشأن .

- يجب أن يتم إدخال هذه الضريبة في إطار سياسة إقتصادية متكاملة ، لان مدي وفاء هذه الضريبة للامداف المنوطة بها يتوقف علي نوعية السياسات الاقتصادية المختلفة . مثل سياسات الاستثمار وسياسات الاسعار والدعم وغير ذلك . فمثلا يجب أن تستثمر هذه الحصيلة بدرجة أكثر إنتاجية ، كما يجب أن تساهم في إنماء قطاع الزراعة نفسه حتي يمكن تنمية حصيلة هذه الضريبة في هذا القطاع من سنة الي اخري وبالتالي ازدياد مساهمته في تمويل التنمية .

- كما يجب أن تستعمل هذه الضريبة كأداة من أدوات توجيه الموارد الانتاجية بالشكل الذي يؤدي الي تحقيق الاهداف الاقتصادية الاخري مثل زيادة الانتاج من المحاصيل التصديرية حتي يمكن تنمية الصادرات ، فيمكن لهذه الضريبة أن تلعب دوراً في تحقيق السياسة التصديرية للدولة من المحاصيل الزراعية ، وذلك بمحاولة زيادة الإنتاج من هذه المحاصيل التصديرية عن طريق إعطاء بعض الاعفاءات الضريبية التي من شأنها تشجيع الاستثمار في هذه الفروع للنشاط الزراعي . كما يمكنها أن تساهم ايضاً في تشجيع الزراعة علي إتباع التركييب المحصولي الذي يخدم الأهداف القومية من إنتاج أكبر للسلع الغذائية الإستراتيجية مثل القمح .



المراجع العربية :-

كتب ومذكرات

- ١ - د. عبد الفتاح محمد حسين - السياسة الضريبية وأثرها علي الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية - المؤتمر القومي للتصدير - مركز تنمية الصادرات أبريل ١٩٨٥ .
- ٢ - د. عبد الهادي علي النجار - الفائض الإقتصادي الفعلي ودور الضريبة في تعبئة الفائض الإقتصادي - جامعة الإسكندرية ١٩٧٤ .
- ٣ - عفاف علي عزت - تطور الدين العام الداخلي في مصر - مؤتمر الإقتصاديين المصريين العاشر ١٩٨٥ .
- ٤ - د. فؤاد مرسي - الجانب الإجتماعي للمسألة الإقتصادية - الأهرام الإقتصادي عدد ٦٧٤ / ١٩٨٢ .
- ٥ - د. محمد الطيب - العلاقة بين تطور الإستهلاك النهائي وبين تطور الدعم وأثرها علي تطور أنماط الإستهلاك . لجنة دراسة الدعم - رئاسة مجلس الوزراء ديسمبر ١٩٧٩ .
- ٦ - د. محمود عبد الفضيل - التحولات الإقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٠ - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨ .

وزارات وهيئات

- ١ - البنك الأهلي المصري - النشرة الإقتصادية .
- ٢ - البنك الدولي - تقرير عن إستراتيجية التجارة وتخطيط الإستثمار في مصر ١٩٨٢ .

- ٣ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي.
- ٤ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد الزراعي الرابع ١٩٦١.
- ٥ - مجلس الشوري - تقرير عن سياسات الإستثمار خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ١٩٨٣/٨٢ - دور الانعقاد العادي الخامس - لجنة الشؤون المالية والإقتصادية.
- ٦ - وزارة التخطيط - الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ .
- ٧ - وزارة التخطيط - الإدارة المركزية للزراعة والشري - بيانات غير منشورة .
- ٨ - وزارة الزراعة - الإدارة المركزية للتسويق التعاوني - بيانات غير منشورة .
- ٩ - وزارة الزراعة - معهد بحوث الإقتصاد الزراعي - نشرات الإقتصاد الزراعي .
- ١٠ - وزارة الزراعة - التعداد الزراعي الرابع ١٩٦١ .
- ١١ - وزارة المالية - الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة .

المراجع الأجنبية :-

1. Abdel-Fattah Hussein, Die Steuerpolitik in der Landwirtschaft zur Erhöhung, der Akkumulation und als Mittel der Umverteilung des Agrareinkommens in Entwicklungslandern am Beispiel Agyptens, Dissertation, Hfo, Berlin, 1984.
  2. El-Khischen, A.A., A step Towards Mechanization of Cotton Productions in Egypt in: Egyptian Cotton Gazette Nr. 57, July 1971.
  3. IMF, Arab Republic of Egypt-Recent Economic Developments, Document of International Monetary Fund, SM/84/136 Confidential Information, 1984.
  4. ,.Reda El Edel, Impact of Taxation on Income Distribution: An Explanatory attempt to estimate tax incidence in Egypt, in the Political Economy of Income Distribution in Egypt, INC., New York, London, 1982.
  5. R. Eckaus & A.M. El Din, Consequences of Changes in Subsidy Policy in Egypt, M.I.T. Working paper.
  6. World Bank, A.R. Egypt, Issues of Trade Strategy and Investment Planning, Rep. No. 4136 EGP January 1983.
-

## قضايا التخطيط والتنمية في مصر

### سلسلة من القضايا صدر منها :

- (١) دراسة الهيكل الاقليمي للعماله في القطاع العام في جمهورية مصر العربية ديسمبر (١٩٧٧)
- (٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories April 1978
- (٣) الدراسات التفصيليه لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر . (ابريل ١٩٧٨)
- (٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر . (يونيو ١٩٧٨)
- (٥) دراسة اقتصادية فيه لأفاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥ . (ابريل ١٩٧٨)
- (٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية في البلاد العربية . (اكتوبر ١٩٧٨)
- (٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة نظام الميزان الخارجي وسياسات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٥) . (اكتوبر ١٩٧٨)
- (٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy. June 1979
- (٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)
- (١٠) حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرين . (فبراير ١٩٨٠)
- (١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية . (مارس ١٩٨٠)
- (١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٨) . (مارس ١٩٨٠)
- (١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبي وسبل ترشيدها . (يوليو ١٩٨٠)
- (١٤) التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) . (يوليو ١٩٨٠)
- (١٥) A Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980.
- (١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)
- (١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية (يونيو ١٩٨١)

- (١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.  
(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر) • ( يوليو ١٩٨١ )
- (١٩) ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الاجنبي ( ديسمبر ١٩٨١ )
- (٢٠) الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري ( ثلاثة أجزاء ) • ( أبريل ١٩٨٢ )
- (٢١) التنمية الزراعية في مصر ( جزئين ) • ( سبتمبر ١٩٨٢ )
- (٢٢) مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها ( أكتوبر ١٩٨٣ )
- (٢٣) دور القطاع الخاص في التنمية • ( نوفمبر ١٩٨٣ )
- (٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية  
وأثارها على السياسات الزراعية في مصر • ( مارس ١٩٨٥ )
- (٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال  
السكني • ( أكتوبر ١٩٨٥ )
- (٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي  
بين مصر والهند ونيوزيلانديا • ( أكتوبر ١٩٨٥ )
- (٢٧) سياسات وامكانيات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية •• ( نوفمبر ١٩٨٥ )
- (٢٨) الآفاق المستقبلية لصناعة الغزل والنسيج في مصر • ( نوفمبر ١٩٨٥ )
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعي في اطار  
التكامل بين مصر والسودان • ( نوفمبر ١٩٨٥ )
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار في ج م م • مع الاشارة للطاقة  
الاستيعابية للاقتصاد القومي • ( ديسمبر ١٩٨٥ )
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية في تنمية الاساليب الفنية للإنتاج في مصر  
جزئين ( ديسمبر ١٩٨٥ )